بسم الله الرحمن الرحيم

معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

أثر تطورات السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية ـ العربية (2002 - 2013)

The Impact of Turkish Foreign Policy Developments on the Arab - Turkish Relations (2002 - 2013)

إعداد الطالب : فادي عيسى علي المشاقبة
الرقم الجامعي : 1220600009

إشراف الدكتور : عاهد مسلم المشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية

الفصل الدراسي الأول : 2014 / 2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة ال البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : **" اثر تطورات السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية ـ العربية (٢٠٠٢ – ٢٠١٣)**، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت وأوصي بإجازتها بتاريخ / /

إعداد

فادي عيسى المشاقبة

إشراف

الدكتور عاهد المشاقبة

أعضاء لجنة المناقشة :		**التوقيع**
الدكتور / عاهد مسلم المشاقبة	مشرفاً رئيساً:	.....
الأستاذ الدكتور/ محمد عوض الهزايمة	عضوا:	.....
الدكتور/ صايل فلاح السرحان	عضوا:	.....
الأستاذ الدكتور / محمد عبدالكريم محافظة	عضوا خارجياً:	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا الموقع أدناه (**فادي عيسى علي المشاقبة**) أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو الهيئات أو المؤسسات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

الأسم :- فادي عيسى علي المشاقبة

التوقيع :-

التاريخ :- / /

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من مهَّد لي طريق العلم بعد الله

إلى من ذللَّ لي الصعاب بدعواتهم الصالحة ....

إلى من وقفا بجانبي وكان لهما الفضل بعد الله فيما وصلت إليه ....

إلى والديّ أمد الله في عمرهما ، ورزقني برهما ورضاهما ....

إلى من مدوا يد العون إلي .... إخواني وأخواتي ....

إلى من دب الهوى في فؤادي .... حبيبتي ....

إلى أصدقائي وزملائي ....

إلى أساتذتي الكرام ....

إلى طلاب الدراسات العليا ....

اليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أشكر الله، وكل من ساعدني في كتابة هذه الرسالة ، وفي مقدمتهم الدكتور محمد الهزايمة عميد معهد بيت الحكمة ، والدكتور هاني أخو رشيدة والدكتور صايل السرحان والدكتور محمد المقداد والدكتور علي الشرعة والدكتور عبد السلام الخوالدة والدكتور أمين العزام والدكتور عادل القاضي والدكتور محمد محافظة ، لما قدموه لي من علم وتوصية وإرشاد ، كما لا يفوتني تقديم الشكر وبالغ التقدير إلى الدكتور عاهد المشاقبة ، الذي أعطاني من وقته الكثير وتعلمت على يديه كيف يكتب الفرد بحثاً ، فذلل لي الصعاب وقادني إلى السبيل الذي به أتممت رسالتي .

جزاهم خيراً وأسبغ عليهم الصحة والعافية

انه سميع مجيب

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

الملخص ..... ي
ABSTRACT ..... ل
المقدمة : ١
أولاً : أهمية الدراسة : ٢
ثانياً : أهداف الدراسة : ٣
ثالثاً : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها : ٣
رابعاً : فرضيات الدراسة : ٤
خامساً : متغيرات الدراسة : ٤
سادساً : مصطلحات الدراسة : ٤
سابعاً : حدود ومحددات الدراسة : ٦
ثامناً : منهجية الدراسة : ٧
تاسعاً : الدراسات السابقة : ٩
الفصل الأول التطور التاريخي للعلاقات التركية - العربية ١٧
المبحث الأول : العرب والأتراك في العهد العثماني ١٧
المطلب الأول : العرب والأتراك قبل الحرب العالمية الأولى ١٨
أولاً : العرب والأتراك في العهد العثماني : ١٨
ثانياً : أثر الحكم العثماني على العلاقات التركية - العربية : ٢٤
المطلب الثاني : العرب والأتراك بعد الحرب العالمية الأولى ٢٧
أولاً : إنهيار الدولة العثمانية وولادة العلمانية : ٢٨
ثانياً : أثر العلمانية وانهيار الدولة العثمانية على العلاقات التركية - العربية : ٣١
المبحث الثاني : موقع تركيا في الجوار الجغرافي العربي ٣٣
المطلب الأول : الموقع الجغرافي لتركيا كدولة مركزية ٣٤
أولاً : مميزات الموقع الجغرافي لتركيا : ٣٤
ثانياً : أثر الموقع الجغرافي التركي على العلاقات التركية - العربية : ٣٨
المطلب الثاني : دول الجوار التركي العربية ٤٠
أولاً : العراق : ٤١
ثانياً : سوريا : ٤٤
الفصل الثاني البيئة الجيوسياسية التركية وأثرها على العلاقات التركية - العربية ٤٩
المبحث الأول : دور تركيا الإقليمي وتحولات البيئة الجيوسياسية ٤٩
المطلب الأول : البيئة الجيوسياسية التركية ٥٠
أولاً : مقومات البيئة الجيوسياسية : ٥١
ثانياً : أثر البيئة الجيوسياسية على العلاقات التركية - العربية : ٥٢
المطلب الثاني : دور تركيا الإقليمي ٥٥
أولاً : مقومات الدور التركي في الدول العربية : ٥٦
ثانيا : أثر دور تركيا الإقليمي في المنطقة على العلاقات التركية - العربية : ٦١
أ - من الناحية السياسية : ٦١
ب - من الناحية الاقتصادية : ٦٢
ج - من الناحية العسكرية : ٦٤
المبحث الثاني : المرتكزات الجيوبوليتيكية وانعكاساتها على العلاقات التركية - العربية : ٦٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : العامل الديمغرافي..... ٦٦
أولاً : الديموغرافية التركية :..... ٦٦
ثانياً : أثر العامل الديموغرافي على العلاقات التركية ـ العربية :..... ٦٩
المطلب الثاني : الحدود والمياه :..... ٧٠
أولاً : الحدود :..... ٧١
ثانياً : المياه :..... ٧٥
الفصل الثالث العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على العلاقات التركية ـ العربية..... ٨٣
المبحث الأول: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على العلاقات التركية ـ العربية..... ٨٣
المطلب الأول: العوامل الداخلية..... ٨٤
أولا : العامل الديني :..... ٨٤
ثانياً : العامل القيادي :..... ٨٧
المطلب الثاني : العوامل الخارجية :..... ٨٨
أولاً : الولايات المتحدة الأمريكية :..... ٨٩
ثانياً : الإتحاد الأوروبي :..... ٩٠
ثالثاً : إسرائيل :..... ٩١
رابعاً : إيران :..... ٩٢
المبحث الثاني : المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التركية وانعكاساتها على العلاقات التركية – العربية :..... ٩٥
المطلب الأول : المشكلات الاجتماعية..... ٩٥
أولاً : مشكلة الفقر والبطالة :..... ٩٦
ثانياً : التعددية الطائفية :..... ٩٩
المطلب الثاني : المشكلات الاقتصادية..... ١٠٠
أولاً : الاتفاقيات التركية ـ العربية :..... ١٠١
أ ـ الخليج العربي :..... ١٠١
ب ـ العراق :..... ١٠٣
ت ـ ليبيا :..... ١٠٤
ث ـ مصر:..... ١٠٥
ج ـ سوريا :..... ١٠٦
د ـ الأردن :..... ١٠٧
ثانياً : الطاقة :..... ١١٠
الفصل الرابع السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية وأثرها على العلاقات التركية – العربية..... ١١٣
المبحث الأول : السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط :..... ١١٤
المطلب الأول : السياسة الخارجية التركية :..... ١١٤
أولاً : سيمات السياسة الخارجية التركية :..... ١١٥
ثانياً : أثر العوامل السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية ـ العربية :..... ١١٦
أ- عوامل نابعة من البيئة الدولية :..... ١١٧
ب ـ عوامل نابعة من البيئة الإقليمية :..... ١١٩
ج ـ عوامل نابعة من البيئة الداخلية :..... ١٢٠
المطلب الثاني : تطورات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط :..... ١٢٣
أولاً : القضية الفلسطينية :..... ١٢٣
ثانياً : الموصل و الاسكندرون :..... ١٢٩
أ ـ لواء الاسكندرون :..... ١٢٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب - الموصل : ١٣١
المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في مستقبل العلاقات التركية - العربية : ١٣٤
المطلب الأول : وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ١٣٥
أولاً : سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية : ١٣٥
ثانياً : أثر وصول حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية – العربية : ١٤٠
المطلب الثاني : موقف تركيا من القضايا العربية الراهنة ١٤٤
أولاً : الحرب على العراق وتنامي القوة الإيرانية : ١٤٤
ثانياً : الربيع العربي : ١٤٧
الخاتمة ١٥٠
المراجع : ١٥٥
أولاً : الكتب : ١٥٥
ثانياً : مؤتمرات : ١٦٢
ثالثاً : كتب مترجمة : ١٦٢
رابعاً : ندوات : ١٦٢
خامساً : مواقع الكترونية : ١٦٣
سادساً : رسائل جامعية : ١٦٥
سابعاً : صحف : ١٦٥
ثامناً : التقارير : ١٦٧
تاسعاً : مقالات : ١٦٨
عاشراً : أبحاث ودراسات : ١٦٨
الحادي عشر : المراجع الأجنبية : ١٦٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	الزيادة السكانية في المجتمع التركي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٤	٦٩
٢	نهري دجلة وروافده والفرات للمياه السطحية ونسبتها من المعدل العام للسنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥	٧٩

قائمة الخرائط

الرقم	عنوان الخارطة	الصفحة
١	الشكل(١) : خارطة الدولة العثمانية القديمة وامتدادها في البلاد العربية	٤٧
٢	الشكل(٢) : خارطة الدولة التركية الحديثة وموقعها من البلاد العربية	٤٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

أثر تطورات السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية - العربية (2013 - 2002)

إعداد الطالب : فادي المشاقبة

إشراف الدكتور : عاهد المشاقبة

استهدفت الدراسة التعرف على أثر تطورات السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية - العربية في الفترة ما بين عامي (2013 - 2002) ، وبيان طبيعة تلك التطورات وذلك من خلال تحليلها وبيان مدى تأثيرها على العلاقات التركية - العربية . حيث تتمحور مشكلة الدراسة حول سؤال رئيسي محوري وهو :

ما أثر تطورات السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية - العربية ؟

إذ اعتمدت الدراسة منهجي صنع القرار والنظام الدولي للتحقق من الإجابة على سؤال الدراسة المحوري وتبين من خلال استخدام المنهجين في الدراسة أن هناك علاقة إرتباطية بين السياسة الخارجية التركية والعلاقات التركية - العربية .

وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات استوجبت هي الأخرى عدة توصيات ، وأهم هذه الاستنتاجات : إن موقع تركيا يفرض عليها عمل علاقات متكاملة مع كافة الأطراف الإقليمية منها والدولية ، وبالتالي علاقات قوية مع جوارها العربي ، كما أن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به يؤهلها بأن تهتم بالاعتبارات الإقليمية ليعود عليها بالبعد الأمني ومنافع اقتصادية مختلفة ، الأمر الذي دفعها أيضاً للوقوف إلى جانب الكثير من القضايا العربية .

كما إن وصول حزب العدالة والتنمية أسهم في اتساع التأييد الشعبي العربي لتركيا ، كون هذا الحزب لم يسعَ إلى فرض أجندة إيديولوجية ، بل بالعكس كان له دوراً كبيراً في تحقيق التقدم في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، حيث رأى العرب أن هذا نموذج هو الذي من الممكن التقرب إليه والتعامل معه في شتى المجالات .

وبالاعتماد على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها : تطوير العلاقات التركية - العربية بناءً على ما تبديه تركيا من مرونة تجاه الأحداث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية، وأن تقوم الدول العربية بتحسين علاقاتها مع تركيا في مختلف المجالات ، وليس على حساب العلاقات العربية - العربية ، وأن يكون الدور التركي في المنطقة العربية مكملاً للأدوار العربية وليس بديلاً عنها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ABSTRACT

The Impact of Turkish Foreign Policy Developments on the Arab - Turkish Relations (2002 - 2013)

Researcher : Fadi Al Mashaqbeh

Supervisor : Dr. Ahead Al Mashaqbeh

This study aimed to identify the impact of Turkish foreign policy developments on the Arab - Turkish relations in the period between (2002 - 2013), and a state the nature of these developments through the analysis and the extent of its impact on Arab - Turkish relations . The study focused on a major, a pivotal question :

What is the Impact of Turkish Foreign Policy Developments on the Arab - Turkish Relations ?

It was a systematic adoption of decision - making and international systems analysis to verify the answer to its the pivotal question and found through the use of two approaches in the study that there is a correlation between the Turkish foreign policy and Turkish - Arab relation .

The study found several findings necessitated several recommendations , The most important findings are : The site ; Turkeys site imposes upon the work of integrated relations with all regional and international parties , and therefore has strong ties with the Arab neighbourhood , also the geo-strategic that location enjoyed by Turkey enables to concern of regional considerations to back them the security dimension various economic benefits, which also forced it to stand by a lot of Arab issues .

The arrival of the Justice and Development shares Party in the breadth of the Arab public support for Turkey , the fact that this party did not aim

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

to impose ideological agenda , but on the contrary it had a significant role in achieving progress in economic and social affairs of the country , where the Arabs saw that this model is possible to draw closer to and deal with it in various fields .

Depending on the findings that have been reached, the study recommended a series of recommendations , including : The development of the Arab - Turkish relations based on what is shown by Turkey of flexibility towards the Arab events , and that the Arab countries should improve their relations with Turkey in various fields, and not at the expense of inter-Arab relations , and the Turkish role in the Arab region is a complement of Arab roles and is not a substitute for it .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة :

تتميز العلاقات التركية - العربية بالقوة وذلك لامتدادها وتجذرها في أعماق التاريخ وحتى يومنا الحاضر بحُكم الكثير من العوامل والقضايا المشتركة ، مروراً بالفترة الإسلامية ، ووصولاً إلى فترة الحكم الإسلامي العثماني الذي غابت في أحضانه المنطقة العربية فترة طويلة من الزمن، ونظراً إلى أن الدراسة تعتمد على تشخيص واقع العلاقات التركية - العربية والتطورات في الفترة الراهنة فان ذلك يستدعي الوقوف عند طبيعتها ومعطياتها ، خدمة للأهداف التي تقوم عليها ومن حيث التعرف على كيفية تعزيزها في وقت تتجه فيه الدول إلى التكتلات الدولية بجوانبها السياسية والاقتصادية .

لقد بذلت تركيا الجهد لإثبات أنها دولة ذات دور فاعل في تحديد وجه المنطقة السياسية ، ولكنها كانت تبحث عن شرعية لتغطية ذلك بعد أن فقدت الشرعية الدينية أثر انتهاء الإمبراطورية العثمانية ، فأخذت تعيد صياغة ذاتها بما يزيد من وزنها الإستراتيجي داخل تحالفات كبرى خارجية، لذا رأت أن تبدأ أولا بتحجيم علاقاتها مع تاريخها بصورة تهيئ لها أمر المناورة الأوروبية ، بل وابتعدت أكثر من ذلك حيث أقامت من نفسها وكيل قوة شمال أطلسية تحقق أهداف الحلف أكثر مما تحافظ على مصالحها القومية ، فتصدت الإتحاد السوفياتي وشكلت جداراً أمنياً يساهم في منعه من الوصول الى النفط والى المياه الدافئة .

ولقد شهدت العلاقات التركية - العربية تقارباً ملحوظاً على مختلف الأصعدة وخصوصاً على الصعيدين السياسي والاقتصادي منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في عام (2002) ولما يمثله الموقع الإستراتيجي التركي من أهمية كون تركيا تعتبر جسراً حضارياً بين أسيا وأوروبا وتأثيرها في الدول المطلة على البحر الأسود ، ومما لاشك فيه أن هناك دوافع سياسية واقتصادية لعبت دوراً مهماً في صنع التقارب بين الدول العربية وتركيا التي أخذت طابعاً مختلفاً عن الماضي ساهم في تنقية الأجواء وتفعيل التعاون بين تركيا والدول العربية .

لا يمكن إغفال الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية ، فهي تتمتع بميزات جمة كونها ترتبط بعلاقات سياسية تمتاز بتوازن مع دول الإقليم والحركات السياسية كافه فتركيا على علاقة مع إيران وحماس وتلعب دوراً مهما من خلال المساعي الحميدة بين إسرائيل وسوريا وترعى المحادثات التي تعتمد على مبدأ من مبادئ سياستها الخارجية وهو تصفير المشكلات مع دول الجوار ولا نغفل أن تركيا تمتاز بموقعها الاستراتيجي وثقلها الديمغرافي فهي على علاقة متينة بالغرب وعضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتحاول ساعية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ظهرت أهميته من خلال المواقف التي تبناها صانعي القرار التركي تجاه القضايا العربية الراهنة ، وأن ما تمر به الدول العربية في السنوات الأخيرة من حروب وثورات أثّر في الآلية التي كانت تنتهجها تركيا إزاء البلدان العربية الذي يتجسد ويترجم على أرض الواقع من خلال السياسة الخارجية وصُناع القرار ، وذلك فيما يتعلق بالحرب على العراق ، والملف النووي الإيراني ، والحرب الإسرائيلية على لبنان عام (2006) ، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في عامي (2009 - 2008) ، والاعتداء على أسطول الحرية الذي سعى إلى كسر الحصار على قطاع غزة في عام (2010) ، وهذه التطورات جميعها لها أثر مباشر على تركيا ، وأن ترسيخ الاستقرار وإقامة سلام دائم في المنطقة بات يعد من أولويات سياسة تركيا الخارجية في الوقت الراهن ، مما يدفعها للعب الدور الإيجابي عن طريق الوساطة لتسوية النزاعات القائمة وتقييمها لسياسات دول المنطقة المعنية في تحقيق الاستقرار .

وقد شكّل الربيع العربي في عام (2011) تحديًا حقيقياَ لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية ، فقد كانت الثورات في العالم العربي مرغوبة ، ولكنها غير متوقعة بالنسبة لأنقرة ، وكان هذا السبب في أن الحكومة التركية في البداية لم تكن حاسمة بشأن كيفية الاستجابة لهذه الثورات الشعبية ، مثلها في ذلك مثل حكومات معظم دول العالم ، كما أن مقاربة تركيا المضادة للمقاربة الغربية تجاه الربيع العربي فأقمت الخطر على ريادتها الإقليمية ، هذا التهديد الذي فرضه الربيع العربي على الإستراتيجية الكبرى لتركيا يمثل تهديدًا مفتوحًا لهدف أنقرة المتمثل في زعامة التغيير في الشرق الأوسط ، ولكن الأهداف الأولية للربيع العربي مثل تطبيق الديمقراطية ، وزيادة الحريات ، وتلبية الحقوق الاجتماعية والأساسية ، تحولت بسرعة إلى حالة من الاضطراب ، خاصة فيما يتعلق بالبيئة السياسية الفوضوية في هذه البلاد والأزمة المتردية في سوريا ، وتحولت البيئة الإستراتيجية التركية جوهريًا من الاستقرار إلى الفوضى البنيوية ، والتي يمكن تعريفها بـ"حالة من الاضطراب " بتأثرها المباشر بالأزمة في كل من سوريا ومصر وليبيا واليمن وتونس والعراق .

أولاً : أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات علمية وعملية :

أ- الأهمية العلمية (النظرية) :

تفيد هذه الدراسة كل من المفكرين والمحللين والأكاديميين في فهم دور تركيا الإقليمي في المنطقة العربية ، وتسهم في فهم نوع التطورات التي حدثت في السياسة الخارجية التركية وأثرها على العلاقات التركية - العربية ، وجعلها في متناول المهتمين والباحثين والمختصين ، وبالإضافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن هذه الدراسة تقوم على تقديم معرفه جديدة وتقدم أصالة نوعيه في البحث العلمي، ولقد استأثرت تركيا بأهمية كبيرة تاريخياً وجغرافياً بالنسبة للدول العربية ، مما يجعل دراسة هذه القضية تحتل أهمية بارزة تستحق المزيد من البحث والإيضاح وخصوصاً لدى الأكاديميون والباحثون ، لبيان الأهمية التي تحيط بالعلاقات التركية ـ العربية.

ب- الأهمية العملية :

تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من حقيقة أنه لا يمكن إغفال الدور التركي بالمنطقة باعتبارها من دول الجوار الرئيسية بالإضافة إلى بيان تلك التطورات في السياسة الخارجية التركية للفترة ما بين عامي (2002- 2013) وتحليل أنماط سياستها الخارجية وأثرها على العلاقات التركية ـ العربية ويمكن أن تمهد هذه الدراسة لتؤسس حاله من الانسجام والتوافق بين العلاقات التركية ـ العربية ، بالإضافة أن هذه الدراسة يمكن أن تقدم فائدة لصانع القرار تترجم على أرض الواقع بقرارات صائبة.

ثانياً : أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١- بيان أثر العامل التاريخي والجغرافي على العلاقات التركية – العربية .

٢- بيان أثر البيئة الإقليمية والمرتكزات الجيوسياسية على العلاقات التركية – العربية .

٣- إبراز دور العامل الداخلي والخارجي في العلاقات التركية – العربية .

٤- بيان أثر وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا على طبيعة السياسة الخارجية تجاه القضايا العربية الراهنة .

ثالثاً : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تكمن مشكلة الدراسة في بيان أثر تطورات السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية ـ العربية للفترة ما بين عامي : (2002 – 2013) وبيان طبيعة تلك التطورات ، وذلك من خلال تحليلها وبيان مدى تأثيرها على العلاقات التركية ـ العربية . وتتمحور مشكلة الدراسة حول سؤال رئيسي محوري وهو :

ما أثر تطورات السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية ـ العربية ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع عن السؤال المحوري التساؤلات الآتية :

١- ما أثر العامل التاريخي والموقع الجغرافي على العلاقات التركية - العربية ؟

٢- ما الدور الإقليمي الذي تلعبه تركيا في ظل تحولات البيئة الجيوسياسية ؟

٣- كيف أثّر العامل الداخلي والخارجي في تطوير علاقات تركيا مع الدول العربية ؟

٤- ما توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية ؟

رابعاً : فرضيات الدراسة :

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها :

هناك دور للسياسة الخارجية التركية في توطيد العلاقات التركية – العربية .

وينبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية :

١- ساهم العامل التاريخي والموقع الجغرافي في تعزيز العلاقات التركية – العربية .

٢- البيئة الإقليمية والجيوسياسية أثرت بشكل ايجابي على العلاقات التركية – العربية .

٣- هناك علاقة إرتباطية بين العوامل الداخلية والخارجية التركية والعلاقات التركية – العربية .

٤- هناك علاقة إرتباطية إيجابية بين طبيعة السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في تركيا والعلاقات التركية – العربية .

خامساً : متغيرات الدراسة :

تتركز في هذه الدراسة المتغيرات الآتية :

أ- **المتغير المستقل :** السياسة الخارجية التركية.

ب- المتغير التابع : العلاقات التركية - العربية.

سادساً : مصطلحات الدراسة :

أ - السياسة الخارجية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- التعريف الاسمي (اللغوي) :

هناك عدة تعاريف للسياسة الخارجية ، فهي سلوكيات الدولة اتجاه محيطها الخارجي ، وقد تأخذ هذه السلوكيات أشكالاً مختلفة موجهة نحو دولة أخرى ، أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر ، أو نحو قضية معينة ، وهي بشكل عام سلوكية الدول اتجاه محيطها الخارجي وهي قرارات وأفعال ونشاطات تمارسها الدول خارجياً وتصنع داخلياً وهي بمثابة الأم التي تشكل العلاقات الدولية (حتي، ١٩٨٥: ١٥٧).

وتعرف السياسة الخارجية لبلد ما على أنها مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء .

٢- التعريف الإجرائي :

أ- المجال السياسي . ب- المجال الاقتصادي .

ج- المجال العسكري . د- حجم البعثات الدبلوماسية .

ب - العلاقات التركية – العربية :

١- التعريف الاسمي (اللغوي) :

هي كافة أشكال التعامل بين كل من تركيا والدول العربية على جميع الأصعدة والميادين وتشمل تلك الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية بين تركيا والدول العربية.

٢ - التعريف الإجرائي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن بيان مؤشرات العلاقات التركية - العربية التي تخدم موضوع الدراسة بما يلي :

أ- **الجانب السياسي :** ويتمثل بالزيارات المتبادلة بين الطرفين التركي والعربي وتوسيع التمثيل الدبلوماسي لكل منهما.

ب- **الجانب الاقتصادي :** الاتفاقيات والمعاهدات والتبادل التجاري والاعتماد المتبادل مثل : اتفاقية الشراكة لإقامة منطقه اقتصاديه حرَّه بين الأردن وتركيا.

ج- **الجانب الاجتماعي :** تتمثل في هوية المجتمع وبنيته والقيم السائدة فيه ، ومدى الاستجابة من قبل المواطنين في طرفي العلاقة لذلك ودورهم في تدعيم المجتمع والدولة ومن ثم العلاقات المتبادلة .

سابعاً : حدود ومحددات الدراسة :

أ – حدود الدراسة :

لقد روعي أن تكون فترة الدراسة ما بين عامي : (2013 - 2002) ، وأما مبررات اختيار عام (2002) كبداية للفترة الدراسة ، فلأن هذا التاريخ شهد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا ، ودوره في إعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية التركية بشكل عام وتجاه المنطقة العربية بشكل خاص ، اضافة إلى أنها الفترة التي شهدت تغيرات عالمية وإقليمية بدأت من العام الذي سبقه (2001) تمثلت في بروز توجهات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية ، والغرب في أعقاب الهجوم على برجي التجارة العالمي في نيويورك ، وما تلاها من الحرب على الإرهاب وتغير النظام السياسي في العراق عام (2003) .

وأما عن سبب اختيار عام (2013) كنهاية للفترة الدراسة ، فلأن هذا التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على البيانات والمعطيات التي يمكن من إنجازها وتحليلها ، وبالتالي التوصل إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية ، ولأن عام (2014) سيشهد انتخابات تركية جديدة وهذا يعني إن عام (2013) هو نهاية مرحلة سياسية من عمر السياسة الخارجية التركية وستتولد المرحلة الجديدة من خلال ما تفرزه الانتخابات الرئاسية التركية عام (2014).

ب – محددات الدراسة :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من أن العنوان يشير بشكل عام على أثر تطورات السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية ـ العربية للفترة الدراسة ما بين عامي (2013 - 2002) ، إلا أن التركيز سيكون على علاقة تركيا مع جوارها العربي وما يتطلبه من تناول الدول الإقليمية والدولية التي لسياستها الخارجية تأثير مباشر على العلاقات التركية – العربية (تركيا : الشرق الأوسط) ، (المنطقة العربية : آسيا) ، وبما يخدم موضوع الدراسة ، ويحقق أهدافها ، ويمكن من تحصيل الفائدة المرجوة .

ثامناً : منهجية الدراسة :

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها والأهداف التي نسعى إلى الوصول إليها ، بما يتوافق مع اختيار الفرضيات ، سيتم توظيف منهجي صنع القرار ، والنظام الدولي ، وفيما يأتي شرح موجز لهذه المناهج :

١ـ منهج صنع القرار :

أـ تعريف المنهج (مفهومه) :

وهو المنهج الذي يركز على عملية صنع القرار الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ويساعد على تحديد كيف تعمل الدولة وصناع القرار حيال موقف دولي معين ، وبحث الكيفية التي تتفاعل بها النظم مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي التي تعمل في إطاره (مقلد،١٩٨٧:١٨٧).

ب- أصحاب المنهج (رواده) : ريتشارد سنايدر ، وجراهام اليسون .

ج ـ مقومات وركائز المنهج :

١ـ **البيئة الداخلية (الإطار الداخلي) :** حيث تشمل البيئة الإنسانية وغير الإنسانية ، والمجتمع ، والسكان ، ومساحة البلد وموارده ، والموقع الجغرافي ، ونظام القيم ، والتجانس بين السكان ، والثقافات العامة ، والهوية الوطنية ، والمعتقدات ، والمشاعر ، والأحاسيس ، وسلوك المجتمع .

٢ـ **والبيئة الخارجية (الإطار الخارجي) :** حيث تشمل العوامل خارج الحدود الدولة ، وردود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعل للدول الأخرى ، والمحيط الجغرافي ، ومن الدول ، والمجتمعات ، والثقافات ، والأعراق ، والعوامل الخارجية .

٣- **والبيئة الاجتماعية والسلوكية :** وتشمل توجهات نظام القيم في المجتمع ، وسمات التنظيمات الاجتماعية ، وصناعة الرأي العام وتكوينه .

٤- **عملية صنع القرار :** وتشمل تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار ، من خلال عمليات تفريغ المعلومات وتصنيفها وتبويبها .

د- كيفية توظيف المنهج :

ويمكن توظيف هذا المنهج كونه يقدم تفسير لبعض التطورات للظواهر الخارجية ، وتحديد موقف صانع القرار ، وبيان مدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية والسلوكية والقوى الاجتماعية على صناعة القرار ، وتأثير نظام القيم العامة عليها ، وتوضيح مستوى التفاعلات المترابطة والمتداخلة على المستوى الحكومي وغير الحكومي أو المجتمعي ، ليتمكن صانع القرار من اتخاذ القرار الصائب والصحيح من خلال تدفق معلومات واضحة لتحديد الوسائل والأدوات والأساليب والشروط ليتم تحقيق الأهداف والموقف المناسب ، لتكون نتائجه ومردودة الإيجابي لصانع القرار.

٢- منهج النظام الدولي :

أ- تعريف المنهج (مفهومه) :

هو شبكة التفاعلات بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي تتسم بنوع من التكرار والحدة تميزها عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحات أو بعضها أو كلها مع الوحدات أخرى في محيطها ، وأهم ما يميز هذا النظام بنيته والتفاعلات بين أطرافه ، والتي قد تتغير من فترة إلى أخرى (توفيق،٢٠٠٣: ١٠٣).

ب- أصحاب المنهج (رواده) : جورج مودلسكي ، تشارليز مكليلاند ، مورتن كابلان .

ج- مقومات وركائز المنهج :

١- **التفاعل :** يشمل التفاعلات بين الدول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- **الترابط :** يشمل عناصر التماسك السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٣- **الاستقلالية :** يحقق قدرا من الاستقلالية .

٤- **سياسة خارجية :** تشمل العلاقات والأفعال الخارجية .

٥- **العمليات :** تشمل مستوى العمليات ، والقوة ، واستثمارها ،وإدارتها بالشكل الصحيح لتحقق المصالح بكافة جوانبها (السياسية والاقتصادية والعسكرية) .

د - كيفية توظيف المنهج :

يمكن توظيف منهج النظام الدولي لكونه يحقق الترابط ، ويراعي المصالح المشتركة ، ويتصف بالشمولية ، ويخدم السياسة الخارجية لتحقيق المصلحة والأهداف العليا ، والتعبير عن مستويات التفاعل على مستوى الوطني والإقليمي والدولي ، وبيان كيفية استخدم وإدارة هذه التفاعلات ليمكن استثمارها بالشكل المناسب ، كما انه يعمل على استخدم الأساليب بين مجاميع الدول ، من حيث الإمكانيات والمدخلات في العلاقات ، ويتوخى كل طرف المصلحة ، وأن يكون هناك تناغماً بالسياسة الخارجية ، واعتمادا متبادلاً للأطراف في مخرجات سياساتهم الخارجية .

تاسعاً : الدراسات السابقة :

توجد هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات التركية - العربية على وجه العموم ومن هذه الدراسات :

١- دراسة فيليب روبنس "مترجمة" (١٩٩٣)، وهي بعنوان " تركيا والشرق الأوسط ".

حيث تناولت الدراسة في بدايتها أحداثاً معينة في الشرق الأوسط أثرت على سياسة تركيا الداخلية ومجتمعها، وقد تناول الباحث أهم المبادئ الأساسية التي سارت عليها تركيا في سياستها الخارجية قبل فترة حكم حزب العدالة والتنمية خاصة أزمة الخليج العربي، ثم انتقل لعدة قضايا تهم الشرق الأوسط مثل قضية الأكراد وما لها من تداعيات خطيرة على مستقبل عدة دول مثل سوريا وتركيا والعراق، ثم انتقل لقضية دور الإعلام في السياسة خاصة مع التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي بدوره أثر على خطى وسائل الإعلام المختلفة، أيضاً وضَح الكاتب من خلال دراسته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطر الإسلام السياسي على الشعوب، حيث أن الإسلاميين من خلال خوضهم غمار السياسة سينتشر التطرف والعنف، وفي الفصل الذي يليه تطرق الكاتب إلى العلاقات التركية سواء إيجابياً أو سلبياً مع جيرانها في المحيط العربي، حيث وضح الوضع الإقليمي لتركيا ومدى تقبل دول الجوار لها للعب دور إقليمي في المنطقة على حساب قوى أخرى باتت تشكل خطراً على الدول العربية .

وتناولات الدراسة بعضاً من جوانب العلاقات التركية مع بعض الدول العربية مثل سوريا وايران والعراق من مختلف الجوانب، ومستقبل هذه العلاقة، ثم وضَح الكاتب موقف تركيا من أزمة الخليج والسياسة التي اتبعتها في هذه المنطقة للتخفيف من حدة التوترات والنزاعات ثم تطرق لدور تركيا في الصراع العربي الإسرائيلي، والسياسة المائية لتركيا، حيث بين مدى تطور مشكلة الصراع على مياه الفرات وما له من أهمية خاصة لعدة دول، ثم انتقل إلى المخاوف التي تنتاب سوريا والعراق من تناقص المياه بسبب عدة مشاريع تركية مثل خط أنابيب السلام التي قامت به تركيا، وعلاقة تركيا باقتصاد الشرق الأوسط، وقد أرجع الباحث أن التراوح الذي عايشته وتعيشه تركيا بين الإسلام والعلمانية، لا يسمح لها أن تسير بعيدا في أي اتجاه منهما على حساب الآخر، وأنها تتأرجح بين إطارين : أحدهما الأمة التركية، والآخر منظمة المؤتمر الإسلامي .

٢- دراسة خورشيد حسن دلي"مترجمة"(١٩٩٩)،بعنوان :"تركيا وقضايا السياسة الخارجية".

تناولات هذه الدراسة اتجاهات السياسة التركية، وعلاقة هذه الاتجاهات بالخيارات السياسية لتركيا وكذلك بالجغرافية السياسية، التي هي جغرافية غير محددة وفق التقسيمات التي حددها علماء الجغرافية والسياسة، فتركيا جغرافياً موزعة بين اوروبا والشرق الاوسط وآسيا الوسطى والقفقاس والبلقان .

وترتكز الفرضية المركزية للدراسة على إن تركيا بلد مسلم مهم، ينبغي اقامة علاقة جيدة بينها وبين دول الجوار الجغرافي من خلال إيجاد حل للمشاكل الخلافية وبناء مصالح متوافقة والتوجه نحو التنمية والتطور خدمة للأمن والاستقرار، بدلاً من القطيعة والسلبية، وأجواء التوتر والشك والتناقض في المصالح وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستشرافي في قراءة الأهداف التي تسعى إليها السياسة الخارجية التركية، والقضايا التي تشغل هذه السياسة والعقبات التي تعترضها في كل دائرة من الدوائر الجغرافية التي تشغل الفضاء التركي .

وهدفت الدراسة الى إمكانية فهم الدوافع والعوامل التي تتحكم بالسياسة التركية، تجاه الدوائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجيوسياسية، وعلاقة كل دائرة وأثرها في الدوائر الأخرى، وتعود الدراسة في الأساس الى عدد من الأسئلة التي تطرح حول خيارات تركيا وهويتها وسياساتها، وتناولت الدراسة الفضاء الجغرافي السياسي للتوجهات التركية سياسياً واقتصادياً وامنياً في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الجارية، وقد قسمت هذا الفضاء الى دوائر أساسية : الدائرة الأوروبية - الأمريكية، الدائرة الإسلامية، الدائرة الإسرائيلية، الدائرة الآسيوية مع دراسة القضايا التي تشغل كل دائرة ، وعلاقة كل ذلك بالمتغيرات الداخلية التي تجري في تركيا .

وتضمنت الدراسة بعض الاستخلاصات والاحتمالات والآفاق المستقبلية للخيارات السياسية التركية، وقد أوضح الباحث انه لم يبق أمام تركيا وتحديداً بعد انتهاء الحرب الباردة والانهيار الذي شهده الاتحاد السوفييتي، وما طرأ من تغيرات دولية كعملية السلام العربية الإسرائيلية إلا ثلاثة خيارات: الأول منها الاندماج بالاتحاد الأوروبي، والثاني: هو الخيار الشرق أوسطي، والخيار الثالث: خيار العالم التركي، أي إقامة شكل من أشكال الترابط مع الجمهوريات الإسلامية ذوات الأصول التركية .

٣- دراسة جلال معوض (١٩٩٨) : "بعنوان عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، من حيث إطارها القانوني والدستوري".

وقد وتناولات الدراسة بعرض واقع العلاقات التركية العربية السياسية والاقتصادية، وتطرق الى قضايا مهمة كقضية المياه والمشكلة الكردية، وقضية التعاون التركي الإسرائيلي، وكان الهدف لدى الباحث من هذا العرض إيضاح من هي المؤسسات المتحكمة بصنع القرار السياسي التركي، وإظهار علاقات تركيا الخارجية بمحيطها العربي، وكان الباحث قد وصل لنتيجة مهمة وهي إثبات إن مصالح تركيا الخارجية تكمن في مدى علاقتها مع الدول الغربية كدول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، ومهما قامت الجمهورية التركية من إظهار اهتمامها بالمحيط العربي، إلا أنها ستبقى تسعى لتطوير العلاقة مع الدول غير العربية، لأنها ترى في ذلك تحقيقاً لحلمها الذي تسعى الى تحقيقه كدولة قوية إقليميا ودولياً.

فتركيا تتداخل في جميع جوانب الحياة العربية ليس من الجانب الديني أو الموروث التاريخي المشترك كما تدعي أحيانا ولكنها تتطلع من خلال هيمنتها وتطوير علاقتها مع الدول العربية الى بناء علاقة مع الغرب، فالحلم الأوروبي هو أقصى أحلام تركيا وليس العرب، حيث إن تركيا ترى أنها لو وثقت علاقتها بالدول العربية سيكون ذلك ورقة ضغط على دول أوروبا لتقبلها كقطب إقليمي فاعل وكبير، وبالتالي فتركيا تحاول الاستفادة عبر أكثر من طريق، وهي الاستفادة من التواجد في المحيط العربي ولعب دور إقليمي فيه على حساب بعض الدول التي بدأت تتكشف للدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية على أنها عدو لها، ومن ناحية أخرى تريد إن تظهر للغرب على أنها دولة فاعلة في المنطقة وترسم سياسات للدول العربية وبالتالي يمكن على ذلك تقبلها كشريك للغرب في رسم سياسة المنطقة من ناحية، وتقبلها كعضو في الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى وهو ما تتطلع إليه أنقرة من سنوات.

٤- دراسة هشام (٢٠٠٠)، بعنوان : "حزب العدالة والتنمية التركي ونموذج الإسلام السياسي الإصلاحي".

استهدفت الدراسة بيان ما قام به حزب العدالة والتنمية التركي برئاسة رجب طيب اردوغان مراراً من تجاوز محنة الخطر التي وقع فيها غيره من ملاقاة الأحزاب، ويعد حزب العدالة والتنمية ثمرة تغيير الإسلام السياسي، إذا أصبح المثل السياسي الأعلى لهه الاتجاهات، وقد توصل الباحث الى عدة استنتاجات أهمها: إن حزب العدالة والتنمية احدث تغييراً واضحاً في الحياة السياسية التركية، انعكس إيجاباً على كل الأطياف لسكان الدولة التركية، وان حزب العدالة والتنمية استطاع عدم إثارة العلمانيين، وهذا مهد له طريق النجاح والوصول الى السلطة، كما خلص الباحث الى اعتبار نجاح حزب العدالة والتنمية مثلاً مهماً للانسجام بين الإسلام والديمقراطية في ظل المحاولات المشبوهة لتشويه صورة الإسلام، وإشاعة فكرة مؤداها إن حركات الإسلام السياسي لا تروم سوى الوصول الى سلطة الحكم ثم تأخذ بالتخلي عن برامجها وشعاراتها تحت ضغط النفوذ والسلطة، كما توصل الباحث الى استنتاج مفاده إن حزب العدالة والتنمية التركي لم يتخل عن برامجه وأهدافه ولم يتراجع أمام هجمات الداخل والخارج.

٥- دراسة إبراهيم (٢٠٠٧)، بعنوان : "الرؤية العربية لتركيا الجديدة".

حيث استهدفت الدراسة إبراز صورة تركيا التي بدأت تتحسن في الإدراك العربي خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة في عام ٢٠٠٢، عندما فاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية المقاعد ، ووصوله بالتالي الى السلطة وشروعه في إجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث حملت الانتخابات العامة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان الى السلطة منفرداً، بتشكيل الحكومة.

وأظهرت الدراسة نقطة التحول الأساسية التركية القديمة ذات التوجهات العلمانية المتطرفة في عدائها للعرب، وصعدت طبقة سياسية تمثل جيلاً جديداً من الشباب الذين يمتلكون رؤية متطورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمتغيرات الدولية، ويدركون أهمية الروابط التاريخية والثقافية والحضارية والمصلحية التي تربط تركيا بعمقها العربي والإسلامي، ومن أهم الاستنتاجات التي جاءت بها الدراسة: ضرورة القيام بالتغيير السياسي القائم على الدين، بحيث لا يتم استبعاده دفعة واحدة وإنما الأخذ بها وفق ما تقتضيه المصلحة والعمل على تكوين أرضية في نفسية المواطن التركي لتقبل الإسلام من جديد، وأما أهم التوصيات فهي: الأخذ بعملية التدرج في سحب البساط من تحت العلمانية، وبسطه من جديد للإسلام للعودة مرة أخرى.

٦- دراسة هشام فوزي عبدالعزيز (٢٠٠٧)، بعنوان" مشاريع أنابيب السلام التركي والمواقف العربية منه ١٩٨٧-١٩٩٩".

تستهدف هذه الدراسة تناول موضوع مشروع أنابيب السلام من حيث وصفة وأهدافه ومخاطره، ومواقف الدول العربية المعنية به، ويرمي المشروع الذي اقترحه تورجوت اوزال عام ١٩٨٧ الى تحويل ٦ ملايين م^{٣} من المياه يومياً من نهري سيحان وجيحان في تركيا الى كل من سوريا والأردن مع احتمالية ضم السلطة الفلسطينية وإسرائيل، إضافة الى دول الخليج من خلال أنابيب يبلغ طولها الكلي ٦٦٠٠كم، لتلبي استهلاك ما بين ١٤-١٧ مليون نسمة من سكان تلك الدول، لحل الأزمة المائية فيها، وركزت الدراسة على المواقف العربية من المشروع بين عامي ١٩٨٧-١٩٩٩، والتي كان مجملها توجيه العديد من الاعتراضات والانتقادات له منها: اعتراضات اقتصادية مثل التكلفة المالية الباهظة للمشروع وارتفاع تكلفة سعر المتر المكعب من مياهه مقارنة بتكلفة محطات تحلية المياه، وصعوبة توفير المصادر المالية لتمويل المشروع، إضافة الى انه يمثل تهديداً للمشاريع المائية العربية، فيما ركزت المشاكل الفنية والتقنية على المخاوف العربية من عدم قدرة تركيا على توفير الكميات المقررة في المشروع وسهولة تعرضه للتخريب أو الدمار.

٧- دراسة أبو حمدي (٢٠٠٧) بعنوان :"اثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقتها مع النظام الإقليمي العربي".

تحدث الباحث عن الأهمية الإستراتيجية لتركيا بأبعادها السياسة والاقتصادية والجغرافية وتأثير هذه العوامل على طبيعة وشكل مستقبل العلاقات التركية العربية وخلصت الى أن الدول العربية بحاجه الى مد جسور التواصل الحضاري والسياسي والاقتصادي مع تركيا باعتبارها ضرورة مصيريه تضع المصالح القومية العربية بالطريق الصحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- دراسة ربابعة (٢٠١٠)، بعنوان: "السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠٠-٢٠١٠".

استهدفت الدراسة التعرف على الخلاف العربي التركي فيما يتعلق بقضية المياه والمشاريع المقترحة لتسوية الأزمة المائية في المنطقة، وتسليط الضوء على الجانب الاقتصادي في علاقات تركيا مع العرب وإسرائيل، كما يتضح من خلال استعراض السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط مدى الارتباط التاريخي بين تركيا والدول العربية، المتمثل في الدولة العثمانية التي حافظت على فلسطين من الضياع في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

كما تظهر المرونة الكبيرة التي تميزت بها السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس تركيا الحديثة وحتى الوقت الحاضر، ومدى قدرة تركيا عل ى التكيف مع الظروف الدولية والإقليمية، كما قامت الدراسة بتسليط الضوء على الخلاف العربي التركي المتعلق بموضوع المياه، وحاولت أيضا تأكيد أهمية العامل الاقتصادي في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ومدى وقوف تركيا الى جانب فلسطين والقضية الفلسطينية خصوصا في عهد حزب العدالة والتنمية، حيث أعادت مواقف هذا الحزب الى أذهاننا مواقف السلاطين العثمانيين ودفاعهم عن القدس وفلسطين.

٩- دراسة عمر الحضرمي (٢٠١٠)، بعنوان: "العلاقات التركية – العربية : تاريخها وواقعها ونظره في مستقبلها".

خلصت هذه الدراسة الى بيان أهمية الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي وتناولت العوامل الرئيسة التي تكون هذا الدور وهي: الموقع الجغرافي، والعامل البشري والاقتصادي والمياه والحدود، كما حددت الدراسة العراقيل التي تواجه تطور هذه العلاقات وسبل مواجهتها للمضي قدما في تطورها.

١٠- دراسة تركماني (٢٠١٠)، بعنوان "تعاظم الدور الإقليمي لتركيا".

ويتضمن الكتاب أربعة محاور هي: الأول، الطموح التركي، ينطلق المؤلف من اعتبار إن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطموح التركي، الهادف الى لعب دور قوة إقليمية رئيسة في منطقة الشرق الأوسط، ومحيطها الجغرافي والإقليمي، جعل تركيا تتحرك كدولة براغماتية ديمقراطية، تطوي صفحة الماضي، وتسعى للمصالحة والانفتاح على الجميع، وتصفير المشاكل مع جيرانها، الأمر الذي يفسر تحركاتها تجاه دول مختلفة السياسات والايديولجيات، أما المحور الثاني فهو: "تعدد المسائل في المنطقة"، إذ يرجع المؤلف الى الوراء قليلاً، كي يرسم ملامح المشهد الجيوسياسي في المنطقة، ملاحظاً انه عندما انتهت الحرب العالمية الأولى، لم تكن حتى الجغرافيا السياسية متأججة في الشرق الأوسط، والمحور الثالث الذي تناوله الباحث هو الدور الإقليمي إذ يرى أن تركيا اليوم تقدم أنموذجاً جيداً للعمل السياسي الحكيم، الذي يتخذ من الإسلام وعاءً ثقافيا عظيما، والمحور الرابع والأخير فهو المرجعية الإقليمية، فقد رأى المؤلف إن تركيا تملك المؤهلات التاريخية، والجغرافية، والسياسية، والاقتصادية، اللازمة كي تنجح في لعب ما يسميه المؤلف دور المرجعية الإقليمية في الشرق الأوسط.

١١-دراسة السرحان (٢٠١١)، بعنوان: "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية: ٢٠٠٢ - ٢٠١١".

تناولت هذه الدراسة بواعث تطور العلاقات التركية - العربية ومحدداتها على ضوء أبعاد الدور التركي وكذلك العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر على هذه العلاقة أو تثبيطها من خلال الدور التركي وتحولاته وتبدلاته خاصة في فترة حكم حزب العدالة والتنمية وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقات التركية العربية تؤسس لحاله من الانسجام والتوافق تجاه كثير من القضايا المهمة ، وهناك العديد من الدراسات التي ناقشت موضوع العلاقات التركية - العربية من خلال التركيز على موضوعين هما قضية المياه وقضية العلاقات التركية - الإسرائيلية ودراسات حاولت أبراز الدور الإقليمي لتركيا وإظهار الأبعاد المستقبلية للعلاقات التركية العربية وتأثير الدور التركي على الأمن القومي العربي ، إلا إن هذه الدراسة جاءت لتسليط الأضواء على توجه السياسة الخارجية التركية وكل ما هو جديد تجاه المنطقة العربية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة ، فقد تميزت عن الدراسات السابقة في أنها تناولات مواضيع جديدة وتطورات جديدة في العلاقات التركية - العربية خصوصاً مع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام (٢٠٠٢) مما أدى الى تطور جديد في السياسة الخارجية التركية اتجاه الدول العربية والغربية ، وهذا ما سنتناوله دراستي بالتحليل والتفصيل ، وستساعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الدراسة على التعرف على العوامل التي أثرت على العلاقات التركية - العربية في مراحل التطور المختلفة ، والتحول في علاقاتهما ، بالإضافة إلى توضيح صورة تركيا في أعين العرب ، وأن الدراسات السابقة لم تتناول تحليل التوجهات السياسية لحزب العدالة والتنمية وأثرها على أحداث تحول استراتيجي في العلاقات التركية - العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
التطور التاريخي للعلاقات التركية ـ العربية

تضفي دراسة التاريخ والجغرافيا صفة البقاء والديمومة على النظريات ، ويعتبران عاملين مهمين في الحكم على العلاقات الدولية وتغيراتها ، وهما معطيان ثابتان للدولة المجتمع ، باعتبارهما مواضيع بحثية تتمركز حولهما المقاربات الإستراتيجية ، بمعنى أن دراسة تاريخ وجغرافية الدولة أو المجتمع بعمق ، يوفر منظوراً مزدوجاً يشمل على بعدي الزمان والمكان ، وبينما يحقق العمق التاريخي الذي يقيم التواصل بين الماضي ، الحاضر والمستقبل ، القدرة على إدراك الواقع داخل البعد الزماني ، فانه يوضح من ناحية أخرى تأثير الإدراكات والأنماط السلوكية ، والتصورات الإستراتيجية لدى اللاعبين في كل مجال تطبيقي في هذا البعد ، فالسعي الى وصف حالة ما في العلاقات الدولية الراهنة بدون النفوذ الى عمقها التاريخي ، يشبه إجراء تحليل سيكولوجي لشخص مع تجاهل محتويات ذاكرته ، وانطلاقا من أهمية البعدين التاريخي والجغرافي للعلاقات التركية ـ العربية ، فإننا سنتناول هذا الفصل في المبحثين التاليين وهما :

المبحث الأول : العرب والأتراك في العهد العثماني

استلمت الإمبراطورية العثمانية في عام ١٥١٦م على عاتقها الخلافة الإسلامية ، وورِث الأتراك العثمانيين الخلافة الأموية والعباسية وعملوا على توسعة الإمبراطورية الإسلامية ، ونشر الدين الإسلامي في أوروبا، وتمددت الفتوحات الإسلامية في عهد العثمانيين فوصل الإسلام إلى القسطنطينية وألبانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك، مما ساهم في تعزيز وجود الدولة الإسلامية في العالم أجمع، وكان هذا بمثابة العامل الأقوى في تقبُل العرب للدولة العثمانية كسلطة حاكمة في بلادهم، وتغيرت هذه النظرة في العهود الأخيرة بسبب الاضطهاد الذي مارسه السلاطين العثمانيين اتجاه العرب وبُعدهم عن الدين وانشغالهم بالدنيا، وانتشار الفساد، وانتهى الدور العثماني في البلاد العربية مع انتهاء الحرب العالمية الأولى والتي دخلت فيها تركيا الحرب مع دول المحور، لعدم تقبل دول التحالف بريطانيا وفرنسا للدولة العثمانية كحليف عسكري، وكانت الحرب العالمية الأولى نقطة فاصلة في العلاقات العربية التركية، حيث كان من نتائجها خسارة العرب لأعظم مقدساتهم وهي القدس وبعد الحرب العالمية الأولى تحولت الدولة العثمانية من دولة إسلامية الى دولة علمانية، مما أدى الى حدوث تغيير كبير في العلاقات العربية التركية نظراً للنهج الذي كان يتبعه العلمانيين، وانطلاقاً من ذلك سنتناول هذا المبحث في مطلبين هما :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : العرب والأتراك قبل الحرب العالمية الأولى

حضي الشعبين العربي والتركي بتداخل تاريخي قلَّ نظيره عالمياً، فقد عاش كلاهما في كنف الدولة العثمانية والحياة العثمانية المتدينة التي أثرت في كل الشعوب الإسلامية داخل هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف تحت هوية إسلامية جامعة اعتبرت من التاريخ الذهبي للسيادة الإسلامية، وامتازت الإمبراطورية العثمانية باتساع مناطق نفوذها وتزاوج الموروث الديني والعرقي، حيث تنقّل العلماء والموظفين والجنود والتجار بحرية بين مدن الإمبراطورية، ولم يكن للقومية أو العنصرية مكان، وشهدت فترة حكم العثمانيين حتى الحرب العالمية الأولى الكثير من التطورات في نظرة العرب اتجاه الدولة العثمانية، ويمكننا تقسيمها الى عدة فترات أولها الفتوحات الإسلامية، ثم حالة البذخ والبعد عن الدين التي عاشها السلاطين في القرن التاسع عشر، وبعد ذلك حكم آخر السلاطين ومحاولتهم إعادة هيبة الدولة العثمانية، تارة بالبطش وتارة أخرى بالإصلاحات، فمثلاً في بداية حُكم الدولة العثمانية كان يُنظر للدولة العثمانية على أنها دولة الخلافة الإسلامية التي تعمل على رفع راية الإسلام في البلاد المفتوحة .

وحُدِدت علاقات العرب بالترك العثمانيين لزمن طويل حقيقتان مهمتان أولاهما : أن العثمانيين لم يفرضوا على الولايات الجديدة التي صارت في حوزتهم في أثناء توسعهم فيها القوانين والأنظمة العثمانية ، لئلا يخلوا بتنظيمات هذه البلاد الاقتصادية، بل كانوا يكتفون بعد إخضاعها بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليها ويتركوا لشعوبها مؤسساتهم القديمة، والحقيقة الثانية : أن العثمانيين حين كانوا يندفعون نحو الغرب في موجة حروبهم وفتوحاتهم في البلاد المسيحية ، كان المسلمون في مختلف أنحاء العالم يعتبرون هذه الحروب جهاداً في سبيل الله ، وتوسيعا لرقعة الاسلام وانطلاقا من ذلك فإننا سنتناول هذا المطلب فيما يلي :

أولاً : العرب والأتراك في العهد العثماني :

نشأت الدولة العثمانية إمارة صغيرة عام (١٢٩٩)، ولم تكن الامارة العثمانية قبل ذلك اقوى الدول سياسيا وعسكرياً في آسيا الصغرى ، فقد كانت تزخر بذلك الوقت بامارات تركية متعددة تفوقها قوة وسياسيةً، كامارة صاروخان، وكما هو معروف لم يكتب المؤرخون العثمانيون تاريخاً لدولتهم قبل القرن الرابع عشر، هذا من جهة ومن جهة اخرى لم ينظر المؤرخون من خارج الدولة التركية ان هناك امارات تركية غير الامارة العثمانية في ذلك الوقت، في بداية القرن السادس عشر بدأ العثمانيون بعتمدون في فتوحاتهم وانتصاراتهم من خلال الحروب التي كانوا يخوضونها، وبذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توسعت مع مرور الأيام توسعاً مضطرداً، حيث شمل ثلاث قارات، وأصبحت من الدول القوية، صاحبة النفوذ الكبير والكلمة المسموعة في العالم، وهي أطول الدول الإسلامية حكماً في التاريخ، إذ استمر حكمها إلى عام (١٩٢٤)، عندما ألغيت الخلافة الإسلامية، وتقوَّضت الدولة العثمانية، وقامت على أنقاضها الجمهورية التركية، وبدأت العلاقات العربية التركية قبل أن يفتح السلطان سليم بلاد الشام ومصر(١٥١٦– ١٥١٧)، حيث لم يعتبر إن عمله هذا فيه اعتداء على البلاد التي قام بفتحها بل إنقاذاً لها من جور المماليك (انيس، ١٩٧٧: ١٧).

فقد حط كثير من المشارقة والمغاربة العرب رحاهم في مدينة بورصة، العاصمة العثمانية قبل القسطنطينية، وانتشروا في البلاد التي امتد إليها حكم الدولة العثمانية، وكان رجال الدولة يتمسكون بالطابع السني للإسلام، سواء في سلوكهم أو في ممارستهم للسلطة، ومن هنا يمكن القول أن مكانة العرب، كانت رفيعة في نفوس الحكام والعلماء العثمانيين، حتى أن اللغة العربية أصبحت لغة التدريس في المدارس، ولغة رسمية في الدولة السلجوقية، والدويلات التي تأسست في الأناضول، حتى القرن الثالث عشر، حين بدأت اللغة الفارسية بمنافستها (الكيلاني، ١٩٩٦: ١٠).

ولكن سلطة السلاجقة تعرضت للتفتت، فنشأت وحدات شبه مستقلة حملت اسم (أتابكيات)، وإمارات صغيره متنافسة عرفت بأسماء مؤسسيها من زعماء القبائل، وفي خضم هذا التفكك والتوالد، نشأت إمارة بني عثمان عام (١٣٢٦م)، وأخذت تتوسع حتى استولت على قونيه عام (١٣٩٢م)، ثم القسطنطينية عام (١٤٥٣م)، وطوت بذلك صفحة الدولة البيزنطية، واستقر السلطان محمد الفاتح في العاصمة الجديدة (استنبول)، وأطلق على دولته اسم (دار الإسلام)، وعلى جيشه (جند الإسلام) وعلى كبير الفقهاء السلطنة (شيخ الإسلام)، وامتد حكم السلطنة الى الأماكن المقدسة في الحجاز والقدس، والى دمشق وبغداد والقاهرة (الكيلاني، ١٩٩٦: ١٢).

كانت أقطار الوطن العربي والإسلامي تنظر الى انتصارات العثمانيين وفتوحاتهم على حساب الإمبراطورية البيزنطية نظرة ملؤها الاحترام والحماس والتأييد في الوقت الذي جعلت فيه هذه الانتصارات العثمانيين ينظرون الى أنفسهم نظرة حماة الدين الإسلامي والأقطار الإسلامية (الشيخ ، ١٩٩٤، ٢٠)

لقد قام العثمانيون بالإصلاح عن طريق إحياء الإسلام، وكانت الدولة العثمانية ملء السمع والبصر، وكانت القوة الدولية العظمى التي تؤثر في مجرى الأحداث العالمية، وضمت بين جوانبها أقواماً من مختلف الأجناس والأعراق واللغات، وأثمرت حضارة مزهرة، وكانت خلاصة المدينة الإسلامية على مدى القرون التي سبقتها، ثم أتى على الدولة حين من الدهر وجدت نفسها لا تستطيع التقدم والفتح ومواصلة المد الإسلامي، بعد أن توغلت في (أوروبا)، فقد توقفت السيل العثماني أمام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسوار (فيينا) عاصمة (النمسا)، وعندئذ نظر العثمانيون الى أنفسهم، وأيقنوا أن هناك خطأ يستوجب الإصلاح (صبري، ١٩٩٦، ٥٤).

ولقد لاحظ علماء الدولة العثمانية ومصلحوها، ابتداء من عهد السلطان (مراد الثالث)[*] أن الفساد قد استشرى في أجهزة الدولة، وكثر التمرُد في الأقاليم التابعة لها، وما صاحب ذلك من ثورة وفوضى وفتنة، بل وظهر التمرُد والثورة في عاصمة الخلافة نفسها، مما أحدث الخوف على سلامة الدولة ووحدتها السياسية، ولذا أصبحت هناك حاجة ماسّة الى الإصلاح ، وضرورة ملحّة لعلاج الخلل الذي بدأ يطل برأسه، ويكاد يعصف بالدولة ويعرض مكانتها وهيبتها للاهتزاز، وأصبحت هذه الحاجة هي الشغل الشاغل لجهاز الحكم في عهد الخليفتين (عثمان الثاني) و (مراد الرابع)[**]، واستند الفكر الإصلاحي في بادئ الأمر استلهام الإسلام ومبادئه ونظمه في عملية إصلاح الخلل، وأيقن المصلحون العثمانيون أن تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف مؤسسات الدولة سوف يعيد لها قدراتها، ويجدد شبابها ويبعث القوة والحيوية في عروقها، فتنهض بعد تعثر، وتقوى بعد ضعف، وقدم هؤلاء المصلحون النصح والتوجه الى السلاطين العثمانيين في الصورة رسائل وتقارير تحمل أفكارهم (صبري، ١٩٩٦، ٥٥).

وان الدولة العثمانية في تكوينها الأول اكتسبت الطابع الأوروبي ومكنها ذلك من النمو والتطور بالسرعة التي كانت عليها الدولة العثمانية ، ويفسر هذا ايضاً اتجاههم في الفتوحات في بدايتهم نحو دول البلقان واتخاذ ادرنة عاصمة لهم، وقد ساهم الى حدِ ما التفكير الذي كان يتعبه السلاطين والأمراء العثمانيين في ذلك الوقت الى حصد التأييد الكبير الذي كانت تحضى به الدولة العثمانية بين المسلمين وحتى في البلاد التي يصلون اليها ويقومون بفتحها (انيس، ١٩٧٧: ٣٧).

---

* السلطان مراد بن سليم الثاني بن سليمان القانوني بن سليم الأول بن بايزيد الثاني بن محمد الفاتح بن مراد الثاني بن محمد الأول جلبي بن بايزيد الأول بن مراد الأول بن أورخان غازي بن عثمان بن أرطغل السلطان الثاني عشر من سلاطين الدولة العثمانية. ولد عام ٩٥٣ هـ / ٤ يوليو ١٥٤٦م وتوفى ١٥/١٦ يناير ١٥٩٥ م وتولى الخلافة عام ٩٨٢ هـ / ١٥٧٤ م بعد وفاة أبيه حتى وفاته ١٥٩٥ م، وبعد أن تولى السلطة أمر بمنع شرب الخمر، ولكن ثورة الانكشارية أجبرته على ترك هذا القرار، كما قام بقتل إخوته ليأمن على نفسه من النزاع على الملك وكان ذلك قد أصبح عادة تقريبا وخلفه ابنه السلطان محمد الثالث.

** مراد الرابع بن أحمد الأول بن محمد الثالث بن مراد الثالث بن سليم الثاني بن سليمان القانوني بن سليم الأول بن بايزيد الثاني بن محمد الفاتح بن مراد الثاني بن محمد الأول جلبي بن بايزيد الأول بن مراد الأول بن أورخان غازي بن عثمان بن أرطغل هو السلطان العثماني السابع عشر، عاش بين عامي (١٠٢١ - ١٠٤٩ هـ) / (٢٦ يوليو ١٦١٢ - ٩ فبراير ١٦٤٠ م). حكم ١٧ عاما منذ عام ١٠٣٢ هـ / ١٦٢٣ م وكان عمره آنذاك ١١ عاما. ضمت بغداد للدولة العثمانية في عهده عام ١٦٣٩ م. كان يجيد العربية و الفارسية بالاضافة الى التركية ، وكان يكتب القصائد تحت اسم مرادي و كان موسيقيًا مميزًا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الدولة العثمانية كانت تتميز بالعديد من الخصائص، ولكن كان هناك خاصيتان رئيسيتان : وهما العسكرية والدينية، بارزتين في نشاط الدولة، ولم تتأثر من وجود مراكز قوى فيها تأثراً خطيراً أو كبيراً، بل ظلت الدولة محتفظة بهما، ولهما مكان الصادرة مما يعد من دلائل أصالة هذه الدولة، (الشناوي، ١٩٨٠، ٦٨٤)، كانت الدولة العثمانية دولة عسكرية، وتيوقراطية أي دينية، وعالمية، وذات حكم مطلق، وطبقية، وإقطاعية من نوع خاص، والحق أن العسكرية الصارمة كانت الخاصية الأولى للدولة، ولقد طَبعت هذه العسكرية أخلاق العثمانيين، وطبعت تصرفات الدولة بل وسياستها العليا بالطابع العسكري العنيف، وبكل ما تنطوي عليه من معاني الصرامة والشجاعة واسترخاص الموت والطاعة العمياء كانت مصاحبة لنشأة إمارتهم، واستمر العثمانيون هذه الحياة، فالتصقت بهم والتصقوا بها عبر العصور والدهور(الشناوي، ١٩٨٠: ٤٩)، والدولة العثمانية دولة دينية، ويقصد بهذه العبارة الطابع الديني الإسلامي الذي اتسعت به تشريعاتها ومعظم تصرفاتها، وكان للهيئة الإسلامية في الدولة وضع مُعترف به ومركز مرموق، وكان يطلق على رئيسها المفتي أو مفتي استانبول، ثم أطلق عليه بعد ذلك اسم شيخ الإسلام، وكانت الهيئات القضائية والهيئات ذات الطابع أو النشاط الديني تخضع لنفوذه، وكان السلاطين حريصين على تدعيم سلطته ويعملون على استغلالها كلما حزبهم أمر أو أقدموا على مشروع خطير، وكان المفتى يُصدر فتوى تجهيز الحروب التي تخوضها الدولة دفاعاً أو هجوماً، وعقد الصُلح وغير ذلك من الأحداث الجِسام التي واجهتها الدولة عبر تاريخها الطويل، وكانت الدولة تهتم اهتماماً بالغاً بنشر التعبئة الروحية بين أفراد القوات المسلحة وإثارة عاطفتهم الدينية وصولاً الى (تسخين) الجنود روحياً قبل خوض المعارك (الشناوي، ١٩٨٠: ٥٤).

وكانت الدولة العثمانية دولة عالمية، ويقصد بهذه العبارة أن الدولة لم تحصر نفسها في النطاق الإقليمي الضيق المحدود، الذي نشأت فيه أول ما تكونت، وهو بقعة صغيره من الأرض في شبه جزيرة الأناضول، بل انتهجت الدولة سياسة التوسع الإقليمي المرحلي، فلم تظل كياناً سياسياً أناضولياً، بل مدت فتوحاتها في جميع الاتجاهات: في الأناضول والبلقان وأوروبا واسيا وعلى شمالي أفريقيا على ولايات طرابلس وتونس والجزائر، وكانت نتيجة هذه الفتوحات التي امتدت امتداداً عريضاً واسعاً في ثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وأفريقيا، وهي القارات التي كانت تشكل العالم القديم، أن أصبحت الدولة العثمانية تحكُم شعوباً اختلفت جنسياتها ودياناتها ولغاتها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها، وفي المراحل المتأخرة من عمر الدولة العثمانية، وُجِّهت الحملات العسكرية الى المناطق التي تحصل فيها اضطرابات أو احتجاجات، فصارت تضرب المواطنين وتفرض عليهم الخاوة، وهي عبارة عن ضريبة ابتزازية، كل ذلك أدى الى تدهور الوضع في البلاد العربية، وأحس الشعب بالذل والقهر، إذ انتقلت عاصمتهم الى خارج بلادهم، وأصبحت لغة الدولة الرسمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللغة التركية بدل من العربية، وقد عزلت البلاد العربية عن أوروبا، تضافرت كل هذه الأسباب، فاشتعلت الثورة في نفوس المواطنين، فعمل العرب على إنشاء جمعيات تصدر المنشورات الداعية الى الحرية والاستقلال وتندد بالاحتلال التركي، وبدأت تظهر فكرة القومية العربية (الشناوي ، ١٩٨٠: ٩٠-٩١).

في هذه الظروف التي سبق ذكرها ظهرت الحركات القومية العربية، اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وظهرت على شكل حركات سياسية هادئة، وقد ساهم التدهور الذي وصلت اليه الانظمة السياسية والاقتصادية التي كانت تحكم الدولة العثمانية في انتشار هذه الحركات، وعملت هذه الحركات على هدم الانظمة الاقطاعية التي عملت على تفتيت المجتمعات العربية وتجزئتها، وحالت دون الانسجام التام بين اطيافها، والحركات الوطنية التي ظهرت في البلاد العربية كانت تهدف الى تحقيق الحرية الفردية والنظام الدستوري، وهدم الاقطاع والتحرر الوطني من السيطرة الاجنبية (انيس، ١٩٧٧: ٢٥٩).

بدأ الوعي واليقظة الوطنية يدبان في نفوس المواطنين وتفتّح الوعي الاجتماعي والسياسي بسبب انتشار المطابع والكتب والمدارس، وازدهار بعض الصناعات واستحداث طرق المواصلات لبعض المناطق، مما أدى الى انتشار أفكار الاستقلال والتحرر والقومية، ولقد تعمقت هذه الأفكار خاصة عندما تسلم السلطان عبدالحميد الثاني زمام العرش (١٨٧٦م-١٩٠٩م)، وسيطر على المنطقة فارضاً ظلمه واستبداده على الشعب، وهاجر العديد من المواطنين طلباً للرزق، أو هرباً من التعسف والظلم، وأسس الشباب المناضل عدة جمعيات سرية، بهدف تحرير العرب من سيطرة السلطنة العثمانية، وتأسس حزب (الاتحاد والترقي) في عام (١٨٩٠)، وهو أول حزب سياسي في الدولة العثمانية، وكان يهدف الى معارضة حكم السلطان عبدالحميد والتخُلص منه، وتم اكتشاف هذا الجهاز في عام ١٨٩٧م، فنفى العديد من أعضائه، وفر بعضهم الى (باريس)، ونجح السلطان عبدالحميد في استمالة أعضاء المعارضة من الاتحاديين، ومنحهم مناصب كبيرة في الدولة، إلا أن بعض المعارضين وعلى رأسهم (أحمد رضا بك)، ظلوا على معارضتهم، وبعد تردي أوضاع العرب في الدولة العثمانية وظهور القومية والدعوات المتكررة الى الانفصال ما بين القومية وشمولية الحكم العثماني القائم على الإسلام، بدأت بوادر الشعور القومي العربي حيث انعقد مؤتمر باريس العربي، وهو أول مؤتمر عربي إسلامي على الصعيد الدولي في القرن العشرين، ولقد انعقد في باريس من ١٧-٢٣ حزيران عام ١٩١٣م، وكان الهدف منه الاعتراف بأن البلدان العربية مُميزة عن غيرها من البلدان الواقعة تحت النفوذ العثماني (النتشة ، ١٩٨٤: ٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتميز القرن التاسع عشر الميلادي في الجزيرة العربية ببروز بعض الحركات التي انكرت حق السلطان العثماني في الخلافة ، مثل الدولة السعودية في نجد، والامامة الزيدية في اليمن، الذي اعتبر حاملها نفسه احياناً أميراً للمؤمنين، وكذلك حمل سلطان عُمان لقب إمام وأحياناً لقب الخليفة، وكانت الدولة العثمانية تخشى مثل هذه الحرمات والالقاب التي يدعيها قادتها"كالامامة" عند آل سعود المقابلة "للخلافة" في الدولة العثمانية، وتغيرت علاقة اشراف مكة وامرائها بالدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، واصدر السلطان العثماني مرسوماً بتعيين امير مكة من بين الاشراف، يعتبر شريف مكة المرجع الاول للعرب، وينظر اليهم من قبل الكثير من العرب والمسلمين نظرة مميزة، ويعود ذلك للمكانة الدينية الرفيعة التي كانوا يتمتعون بها كونهم يوصفون بحماة الديار الاسلامية المقدسة (المومني، ١٩٩٦: ٣٥).

وشأن كل الدول الكبيرة المترامية الأطراف، والإمبراطوريات الواسعة، بدأت مظاهر الضعف والوهن تسري في جسم الدولة العثمانية التي تتألف من عدد كبير من القوميات، والطوائف، في بلاد واسعة في أرجاء آسيا وأوربة ، وإفريقية، وعندما قويت الدول الأوروبية، وأخذت تتطلع الى التوسع خارج حدودها، كانت الدولة العثمانية أولى أهدافها التوسع الاستعماري فيها وطمعت تلك الدول الأوروبية في السيطرة على أقاليم غنية، ومواقع استراتيجية تؤمن لها مصالح سياسية وعسكرية واقتصادية وإستراتيجية، ومن أهم تلك الدول التي كانت تتنافس على إقتسام الإمبراطورية العثمانية (بريطانيا، وفرنسا وألمانيا، وروسيا وايطاليا) (النتشة، ١٩٨٤: ٥٣).

بالاضافة الى ما سبق ظهر الكثير من الكُتَاب والمؤلفين الذين كانوا يدعون في مؤلفاتهم الى اقامة خلافة عربية بزعامة شريف مكةوعلى الرغم من هذه الدعوات الى الخلافة العربية بزعامة الاشراف او بزعامة غيرهم، فان الامور لن تتغير، وبقي السلطان عبدالحميد يحظى باحترام العرب، حيث كان هو مؤسس خط حديد الحجاز انطلاقا من اهتمامه باهل الحجاز، وبالحجاج وزوار بيت الله الحرام (المومني، ١٩٩٦: ٤١).

تسلم الشريف الحسين بن علي امارة مكة سنة ١٩٠٨م ، وتأمل الحجازيون والعرب في إن يساعد الامير على تخفيف معاناتهم نظراً لما يتمتع به من سمعة حسنة، واولى الشريف الحسين بن علي في اولى ايامه ولائه واخلاصه للدولة العثمانية، الا إن بدأت الخلافة العثمانية بفقدان مكانتها خلال العهد الدستوري وخلع السلطان عبدالحميد، وظهر حزب الاتحاد والترقي، عندها احس الشريف الحسين بن علي انه لا بد من انهاء الخلافة العثمانية واجتمع مع القبائل العربية وجهز العدد والعتاد لتحرير البلاد العربية من جور ظلم العثمانيين (المومني، ١٩٩٦: ٤٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وُصِف آخر السلاطين العثمانيين بأنهم مستهترين ضعاف، همهم الملذات، والترف، فانصرفوا عن متابعة شئون الحكم، وأصبحوا أسرى قصورهم ووقعوا تحت تأثير محظياتهم من الحريم، والمستشارين الفاسدين المرتشين، مما أدى الى ضعف الدولة وطمع الطامعين من الدول الاستعمارية بها، تلك الدول التي استغلت الأوضاع الفاسدة، وأخذت تتدخل في شؤون الدولة الداخلية عن طريق قناصلها، واستطاعت تلك الدول الحصول على امتيازات للتدخل في الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية، ففرضت العديد من الدول الاستعمارية وصايتها على الطوائف، والأقليات، واعتبرت نفسها حامية حمى تلك الأقليات، وأخذت تحك المؤتمرات لنخر جسم الدولة التي أوشكت على السقوط في نهاية القرن التاسع عشر، والتي أصبحت تسمى (الرجل المريض)، الذي لم يكن يبقيه في آخر الأمر على قيد الحياة إلا صراع الدول الاستعمارية على اقتسام تركته، وحرص كل منها على الاستيلاء على المناصب الأكبر من الإقليم التي كانت تطمع في الاستيلاء عليها(النتشة ، ١٩٨٤: ٣٧).

مما سبق نجد إن التاريخ الذي سطرته العلاقات التركية – العربية قبل الحرب العالمية الأولى كان مليئاً بالأحداث، وقد يعود ذلك الى طول الفترة الزمنية التي حكم بها العثمانيين الدول العربية، ونجد أيضاً إن هذه العلاقات بدأت بإحساس عربي إن الدولة العثمانية هي التي تستحق إن تكون دولة الخلافة الإسلامية بسبب حرصها على الفتوحات الإسلامية وحماية الإسلام والتكلم باسمه، إلا إن هذا ما لبث إن تغير في نهاية المطاف لعدة أسباب منها انشغال سلاطين الدولة عن دينهم بدنياهم، وتدخل القوى الأجنبية بالسياسة الداخلية، وسياسية البطش التي اتبعها بعض سلاطين الدولة العثمانية.

ثانياً : أثر الحكم العثماني على العلاقات التركية ـ العربية :

لا خلاف أن الأمتين العربية والتركية، قامتا بدور كبير في بناء التاريخ الإسلامي لفترة حكم العثمانيين، ولا يمكننا إن نفصل الطرفين عن بعضهما وننسب هذا التاريخ فقط للحكم العثماني وحده، مع الإشارة الى الاختلافات التي ميّزت كل دور من الأدوار التي مر بها هذا التاريخ عن الآخر، وهي اختلافات جوهرية، ولكن يمكن القول أن الدور العربي أسس (العالم الإسلامي) في تلك الفترة، وأن الدور التركي أسهم في توسيع ذلك العالم، الذي ضم شعوباً وحضارات وثقافات، استقلت أصولها من المرجعية الإسلامية من جهة، لذلك كان لتركيا الدور الأكبر في صورة الإسلام التي نراها اليوم في أوروبا وشرقها، وهذا يحفظ في التاريخ العربي والإسلامي لمصلحة الدولة العثمانية ووريثتها تركيا (الكيلاني، ١٩٩٦: ١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ساهم التاريخ المشترك بين العرب والأتراك في قبول العرب للأتراك كدولة خلافة إسلامية، فالدولة التي ضمت بلاد العرب عام (١٥١٦) وأسست دولة إسلامية عظمى في العالم، لم ينظر إليها العرب على أنها قوة غازية كما نظروا إلى المغول والصليبيين، فلم يقاوم الأتراك من العرب أحد، بل حاربهم المماليك الذين أرادوا أن تبقى لهم السلطة وحدهم، وهم الذين صعدوا إلى الحكم في بلاد الشام ومصر بسبب ضعف الأمة العربية وتهاونها عن تسلم دورها القيادي في نهايات العصر العباسي، ولم يكن لدى أحد من العرب في ذاك التاريخ أية حساسية من ظهور قوة الأتراك ضمن المنظور الإسلامي، بل إن العرب تفاءلوا بالقوة الصاعدة بعد أن ذاقوا مرارة غزو المغول والصليبيين، لذلك فإن العرب لم ينظروا الى الدولة العثمانية في إطار دولة استعمارية تنهب البلاد وتسلب إرادتهم وحريتهم في حكم بلادهم بل على أنها المُنقذ من الرجعية التي كان يعيشها العرب في عهد المماليك، كما ساهمت الفتوحات الإسلامية التي قام بها العثمانيين في تطوير وتزايد النظرة الايجابية للعثمانيين، وبقيت هذه النظرة للأتراك مزروعة في أذهان العرب والمسلمين الى إن خلعت الأنظمة الحاكمة في تركيا ثوب الإسلام وبدأت تعادي العرب وتنكل بهم، وبعد إن أحس العرب إن تلك الدولة التي احتضنت الإسلام وساهمت في نشره قد تحولت وتغيرت بتغيير فكر وسياسة حكامها وسلاطينها (الكيلاني،١٩٩٦: ١٤-١٦).

وقبل أن تنهار الدولة العثمانية، وبخاصة منذ أن تولى حزب الاتحاد والترقي السلطة فيها (١٩٠٨م)، مرت العلاقات العربية التركية بتجربة قاسية، فقد مرت تلك العلاقة بثلاث مراحل: الوفاق (١٩٠٩-١٩١٢م)، ثم المطالبة باللامركزية (١٩١٢-١٩١٥م)، والعمل للخروج عن الدولة العثمانية، بعد أن اتضحت نيات الاتحاديين في تشديد قبضة المركزية، وهيمنة النزعة القومية التركية، وفرضوا اللغة التركية في جميع المدارس، ومنعوا فتح مدارس أهلية لتعليم اللغة العربية، اثر هذا بشكل كبير على نظرة العرب اتجاه الأتراك فخرج المثقفون والفلاحون عليها، وثاروا في وجهها دفعاً للظلم الذي وقعوا فيه ولأنها تحولت من دولة راعية للعرب ومصالحهم الى دولة معادية لهم (الكيلاني، ١٩٩٦: ١٣).

يعمل التاريخ على إنشاء مصالح متوافقة أو متناقضة بين الدول التي تشترك فيه، وهذه المصالح تولد قضايا وعلاقات تبعث على التعاون وتبادل المنافع، أو تسبب قلقا ومخاوف، وهذا مبدأ عام، ينطبق أيضاً على العرب والأتراك الذين أجبرهم العامل التاريخي على التقارب كل هذه السنين، إذ يجمع العرب والأتراك دين واحد، كما عاشا معا زمناً طويلاً في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، تبين لنا عمق العلاقات التركية العربية وتنوعها وأصالتها، وهذا هو السبب في تردد الكثير من العرب عن الحكم على الدولة العثمانية بشكل متسرع فكان هناك أصوات تنادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بضرورة الحفاظ على الخلافة العثمانية، وبقائها الدولة الراعية للإسلام على أمل إن ترجع الى ما كانت عليه مسبقاً، وخوفاً من التحالفات التي سيعقدها العرب مع غيرهم للتخلص من العثمانيين إلا إن هذه الأصوات كانت قليلة وغير مؤثرة، وكان من الأسباب التي ساهمت في خمود هذه الأصوات هو سياسة التعامل مع الثورات التي خرجت ضد الحكم العثماني والمجازر التي ارتكبها العثمانيين بحق العرب في سوريا وسائر بلاد الشام (الكيلاني، ١٩٩٦: ٧).

كان للإسلام دور كبير في توطيد العلاقات العربية التركية في هذه المرحلة، من خلال استعراض الأحداث التاريخية المختلفة التي ساهم الإسلام في بناءها بين الشعبين العربية والتركي ، وساهمت في نشر ثقافة التسامح والتآخي ما بين الشعوب العربية والتركية بل وصلت الى حد وحدة المصير والهدف والعيش المشترك بل تطورت الى أن تلاشت الفروقات بين أعضاء وأفراد الدولة العثمانية في كثير من الفترات الزمنية المختلفة ، وخاصة تلك التي اقترنت بالفتوحات الإسلامية وخاصة في أوروبا والبلقان ومملكة فارس والقرن الإفريقي ، أما وقد اعترى الإمبراطورية العثمانية أمراض الدول من حيث الضعف وانتشار الفساد وتفتت الأطراف والأطماع الأوروبية والصهيونية، إضافةً الى تغير ميزان القوى الإقليمي والعالمي وظهور القوميات والعصبيات، وميول بعض الأتراك الى الانفراد بالحكم والتتريك القصري، وهكذا نرى أن الحركات الانفصالية التي قضت مضاجع الدولة العثمانية تمثلت بأهم قومية احتوتها وهم العرب الذين اتخذوا من فساد الحكام وتغير نهج الحكم الإسلامي وسيلتهم الى انتزاع الأرض العربية من الحكم العثماني أولاً بأول وساهم التدخل الغربي والمؤامرات الفارسية واليهودية والصهيونية بتفتيت الدولة العثمانية وظهور القوميتين العربية والتركية واللتين تصارعتا على نحو مختلف وحدث بينهما الكثير من مظاهر الفتن والنزاع (عمرو، ٢٠٠٨: ٨).

ويتضح مما سبق أن أجواء من التعبئة الداخلية والخارجية ضد الدولة العثمانية الناتجة عن سياستها حدثت، وساهم الوعي القومي والعربي الذي سبق الحرب العالمية الأولى في إحداث فجوة في العلاقات العربية التركية، وزادت هذه الفجوة اتساعاً بعد تولي أحمد جمال باشا حكم الشام، الذي شكل نكبة تاريخية للعلاقات بين العرب والأتراك، لا سيما في هذه الفترة الحساسة من التاريخ التي شُحنت فيه النفوس بالاستعداد للحرب والدفاع عن أراض الدولة العثمانية، وقد أظهر جمال باشا حزب الاتحاد والترقي بأسوأ صوره وأبشعها لشعب محكوم عندما كوَّن مجلساً عسكرياً، واعتقل عدد من شباب العرب ورجالاتهم وساقهم إلى أعواد المشانق في الساحات العامة في المدن الرئيسية ومنهن ساحة عالية في بيروت وساحة المرجة بدمشق ، وكانت هذه السياسة سبباً رئيسياً في زيادة حدّة الخلاف والنقمة على النظام العثماني وعلى الجيش التركي بخاصة، عندما عسكر الجيش الرابع بقيادة احمد جمال باشا في دمشق بهدف عبور قناة السويس ونقل ساحة العمليات إلى أفريقيا، دون أن تكون البلد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مهيأة سياسياً أو اقتصادياً لاستقبال هذا الجيش، الأمر الذي أثّر سلبًا على نفسية أهل البلد وعلى الاقتصاد بشكل أساسي، مما أدى إلى انتشار الفقر بسبب مصادرة الجيش للبضائع والمواشي وقطعه للأشجار، وإجباره للفلاحين على العمل في حفر الخنادق ودعم المجهود الحربي، فضلاً عن تعامله الفظ مع العرب من خلال استغلاله للسلطات المطلقة التي امتلكها على أثر إعلان الأحكام العرفية وإلغائه الاستقلال الجزئي لجبل لبنان وفرض سياسة التتريك بالقوة كانت مبررات قوية لمزيد من النقمة على الأتراك وعلى جيشهم (الكيلاني، ١٩٩١: ٣٥).

مما سبق نجد إن العلاقات التركية ـ العربية تبعت الأحداث التاريخية التي حصلت خلال فترة حكم العثمانيين قبل الحرب العالمية الأولى، ففي الوقت الذي كانت الدولة العثمانية ترعى الإسلام وتنشر تعاليمه، وتحافظ وتحمي مقدساته، كانت العلاقات العربية التركية في أحسن حالها، وعندما اشتَّد الأتراك على العرب، ونكّلوا بهم تأثرت العلاقات سلباً على الرغم من النداءات التي حذرت من مغبّة انهيار الدولة العثمانية والتي ما لبثت إن هدأت، وبقيت هكذا حتى دخول الحرب العالمية الأولى ووضع يد العرب بيد الغرب للتخلص من حكم الدولة العثمانية والذي سنتطرق له في المطلب التالي.

المطلب الثاني : العرب والأتراك بعد الحرب العالمية الأولى

كان للأحداث الأخيرة في حكم العثمانيين أثراً كبيراً في نفوس العرب نظراً لما لاقوه من اضطهاد وتعذيب على يد الاتحاديين، لذلك نشأ عن ذلك الأثر، اليقضة العربية ، وقد لبّى السلاطين العثمانيين نداءات الحركات القومية العربية الشابة التي كانت تطالب بالإصلاحات، لكن ما لبثت إن انقلبت الآية حين استلم الاتحاديين الحكم وممارستهم للاضطهاد ضد النشاط العربي وخاصة في سوريا، وبعد انتهاء حكم العثمانيين وانهيار خلافتهم كان هناك تحولاً في التاريخ العربي التركي، حيث تسلَّم العلمانيين الحكم الذين كان هدفهم مسح تأثير الدين على حياة الناس، وإن لم يكن هجومهم على الدين مباشرة فهم يعلنون الحرب على التديُّن، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن شن الحرب على التديُّن يخفي في ثناياه ضمنياً شن حرب على الدين ذاته، وانطلاقاً مما سبق فإننا سنتناول فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وأثرها على العلاقات العربية التركية من خلال الفقرات التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : إنهيار الدولة العثمانية وولادة العلمانية :

إن تصاعد الاضطهاد التركي بعد عزل السلطان عبد الحميد وتولي الطورانيين والقوميين الأتراك من أعضاء جمعية الاتحاد و الترقي وحزب تركيا الفتاه للسلطة في الدولة، وما أظهره من تأثير بالمدّ الأوروبي، وسوء تصرفاتهم اتجاه القوميات الأخرى وخاصة العربية، دفع العرب إلى التسريع بإنماء الروح القومية وتبني الفكر القومي والعمل بمفاهيمهما من خلال هذه الجمعيات التي انطلقت بسرعة، مطورة أفكارها من خلال المراحل التي مرت بها بين عامي ١٩٠٨-١٩١٦ م وهي كالتالي (العمرو، ٢٠٠٨: ٨-٩): -

- المطالبة باللامركزية.
- الدعوة لتشكيل اتحاد بين العرب والأتراك.
- الدعوة بالانفصال عن الإمبراطورية والحصول على الاستقلال

دفعت طريقة تعامل العثمانيين أمثال جمال باشا السفاح، والأعمال المشينة التي قام، وتنفيذ أحكام الإعدام في أحرار الشام في السادس من أيار عام ١٩١٥م، الشريف الحسين بن علي شريف مكة، الى العمل فوراً من أجل الحرية، فأطلق الثورة على الأتراك من الحجاز، وشاركت معه الكثير من القوات العربية التي حسَّت بخطر بقاء الدولة العثمانية، وكان من أهم أسباب خروج الحسين بن علي في ثورته التي سطرها التاريخ حتى يومنا هذا، والتي تمثلت بالتجنيد الإجباري، ومصادرة الأملاك والأرزاق، ومن ثم مجاعة ١٩١٥، والسياسة القمعية لجمال باشا السفاح، الحاكم العسكري للولايات السورية العثمانية، إلى جانب تراكمات العلاقة المعقدة بين العرب، والأتراك منذ أواسط القرن التاسع عشر، وحتى مؤتمر باريس عام ١٩١٣(عبيد، ١٩٩٨: ١٤١).

وفي بداية عم ١٩١٧م ، بدأ عدد من الأمراء العرب وحكام بعض المناطق في الدولة العثمانية بإشعال عدد من الثورات والحركات الانفصالية القومية تحت شعار تحرير العرب وإقامة دولة عربية على ثرى الأرض العربية في المشرق والمغرب العربيين، ففي المشرق العربي قام الأمير فيصل بن الحسين باستعدادات لتحرير بلاد الشام، وعقد عدة لقاءات مع زعماء قبائل وعدد من الأحرار في الأردن وسوريا، وبعد زحف طويل في الصحراء، من المشرق نحو الغرب، توصل العرب الى احتلال العقبة، وأصبحت مركزا لقيادة الأمير فيصل، ومنها أنتقل العرب لتحرير الطفيلة ومعان عام ١٩١٨م، وأثبتت القوات العربية مقدرتها فتابعت سيرها حتى حررت الجنوب الأردني بكامله (عبيد، ١٩٩٨: ١٤٢-١٤٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في المغرب العربي فقد حاول (علي بيك الكبير) أن يستقل عن الدولة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر، وحاول (أحمد القرماني) الاستقلال أيضاً عن الحكم العثماني في ليبيا وحكمها سنوات طوال، وقامت فرنسا باحتلال الجزائر، أما بقيت المغرب العربي فقد توزع الحكم فيه ما بين إمارات تدين بالولاء للعثمانيين أو للدول الأوروبية، وفي اليمن حدثت عدة ثورات ضد العثمانيين انتهت بجلاء العثمانيين عن اليمن، أما في العراق فقد سادة الفتن الاضطرابات وتدخلت إيران الشيعية في ذلك وكذلك ازداد النفوذ الانجليزي وخاصة في جنوب العراق(صبري، ١٩٩٦: ٨١)، وسقطت تركيا بعد هزيمتها في الحرب واحتل الحلفاء واليونان أجزاء منها ووقعت الأستانة تحت سيطرة الانكليز وأصبح الخليفة كالأسير فيها، وكان خلع السلطان عبدالحميد وقيام جمعية الاتحاد والترقي في الحكم، خطوة أساسية الى تحقيق المخطط الذي تم الاتفاق عليه أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها بين دول الحلفاء وتشمل (الصلابي، ٢٠١٢: ٧٨٥):

١- اتفاق الحلفاء على تقسيم العالم الإسلامي الخاضع للدولة العثمانية بين الحلفاء، تجلى ذلك في معاهدة سايكس بيكو سنة ١٣٣٤هـ/١٩١٦م السري، في الوقت الذي وعد فيه العرب بالاستقلال، وأهم ما تضمنته هذه المعاهدة(الصلابي، ٢٠١٢: ٧٨٦):

- أن يكون جنوب العراق لبريطانيا، وساحل سوريا الشمالي (لبنان والساحل الشمالي من سوريا) لفرنسا.
- تتكون دولتان عربيتان شمال العراق وأواسط بلاد الشام وجنوبها، يكون النفوذ في الأولى التي تشمل شمال العراق وشرق الأردن لبريطانيا، والنفوذ في الثانية التي تشكل أواسط سوريا والجزيرة الفراتية لفرنسا.
- تكون فلسطين دولية.
- تكون الآستانة والمضائق (البسفور والدردنيل) لروسيا.

٢- وعد بلفور الذي أصدرته بريطانيا للصهيونية في ١١/٢/ ١٩١٧م بأن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود.

٣- تسليم تركيا لأبشع حركة تغريب وتدمير للقيم الإسلامية بنقلها من دولة ذات طابع إسلامي إلى دولة غربية الطابع، فيمكن القول بأن الفترة التي بدأت بتولي الاتحاديين للحكم هي الفترة التي اجتمعت فيها إرادة الحاكمين والاستعمار على تصفية الدولة العثمانية وإبراز طابع الجامعة الطورانية وإبلاغ العلاقة بين الترك والعرب أشد مراحلها عنفاً وقسوة مما مهد إلى زوال الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتهام الغرب للأجزاء العربية ومنح اليهود وعد بلفور الذي يعطيهم الحق في إقامة دولة فلسطين.

قام الاتحاديون بتوجيه الدولة وجهة قومية لا دينية، ولما احتل الانجليز استانبول (الأستانة) وأصبح الخليفة شبه أسير في أيديهم، وأصبح المندوب السامي البريطاني والجنرال هازنجتون "القائد العام لقوات الحلفاء في استانبول"، هما أصحاب السيادة الفعلية، وكانت اللعبة العالمية للقضاء على الخلافة العثمانية نهائياً، تستدعي اصطناع بطل تتراجع أمامه جيوش الحلفاء الجرارة، وتعلّق الأمة الإسلامية اليائسة فيه أملها الكبير، وحلمها المنشود، وفي أوج عظمته وانتفاخه ينقض على الرمق الباقي في جسم الأمة فينهشه ويجهز عليها، وهذا أفضل قطعاً من كل الـ"مائة مشروع لتقسيم تركيا" وهدم الإسلام، وبتولية (مصطفى كمال أتاتورك) رئاسة الجمهورية التركية انتهى عهد الدولة العثمانية الممتد من عام ١٣٠٠م حتى عام ١٩٢٤م، ليبدأ عهد الجمهورية التركية في تاريخها المعاصر الممتد من عام ١٩٢٤م، وبدأ أتاتورك كأول رئيس للجمهورية التركية بإظهار كرهه للإسلام والخلافة من خلال فرض الكثير من المعاهدات التي كان من أبرزها لوزان(*) وسيفر(**)، حيث كان من ابرز ما جاء في هاتين المعاهدتين هو استثناء لواء الموصل من المناطق التابعة للإمبراطورية العثمانية وتتبيعها للعراق، وتقسيم الأراضي التركية وتجريدها من كردستان وتراقيا ومنطقة ازمير وسوريا والبلاد العربية وما بين النهرين (الشيخ، ١٩٩٤، ٢٦).

كان من ابرز ما قام به مصطفى كمال أتاتورك هو تغيير اللغة الرسمية من العربية الى اللاتينية، وكانت الخطوة الأخطر في قطيعة الدولة التركية عن الإسلام، حيث إن اللغة العربية هي اللغة التي انزل فيها القران الكريم، وإضافة الى ذلك فقد قام أتاتورك بممارسة القطيعة التاريخية مع الماضي الإسلامي والتركي، وكان ذلك من خلال قضائه على طبقة العلماء والمدارس الدينية والمحاكم الشرعية واستبدالها بأخرى مدنية (الجميل، ١٩٩٧: ١٤٧).

من جانب آخر أراد أتاتورك عزل تركيا عن المجموعة العربية الإسلامية بالقول والفعل، في النظرة والممارسة، ورغم السمعة العالية التي كانت ينظر العرب الى أتاتورك بها إلا انه يرى في فصل التقاطع التاريخي المشترك بين العرب والعثمانيين، أنها أمراً حتمياً ومن واجبات التغيير في

---

* معاهدة لوزان وتعرف أحيانا باسم "معاهدة لوزان الثانية" (تم توقيعها في ٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٣) كانت معاهدة سلام وقعت في لوزان، سويسرا تم على اثرها تسوية وضع الأناضول وتراقيا الشرقية (القسم الأوروبي من تركيا حاليا) في الدولة العثمانية وذلك بابطال معاهدة سيفر التي وقعتها الدولة العثمانية كنتيجة لحرب الاستقلال التركية بين قوات حلفاء الحرب العالمية الأولى والجمعية الوطنية العليا في تركيا (الحركة القومية التركية) بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، قادت المعاهدة إلى اعتراف دولي بجمهورية تركيا التي ورثت محل الإمبراطورية العثمانية.

** معاهدة سيڤر هي معاهدة السلام التي تم التوقيع عليها في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ عقب الحرب العالمية الأولى بين الإمبراطورية العثمانية وقوات الحلفاء ولكن المعاهدة رفضت من قبل الحركة الوطنية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك التي شكلت جمهورية تركيا في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣ على أنقاض الإمبراطورية العثمانية. كان رفض أتاتورك لتطبيق بنود المعاهدة نابعاً من خسارة لحجم هائل من المناطق التي كانت تابعة للعثمانيين في حالة تطبيق المعاهدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة التركية، مما سبب استياء العرب والمسلمين، حيث وقف أتاتورك في المجلس الوطني الكبير مخاطباً إياهم: " أليس من اجل الخلافة والإسلام ورجال الدين قاتل القرويون الأتراك، وماتوا طوال خمسة قرون؟ لقد آن الأوان إن تنظر تركيا الى مصالحها، وتتجاهل الهنود، والعرب، وتنقذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية (الجميل، ١٩٩٧: ١٤٨).

مما سبق نجد أن التوترات بين العالم العربي والتركي بقيت حاضرة في التاريخ المشترك بينهما، كما ساهم الغرب كثيراً في تأجيج الخلاف العربي التركي، بقي هذا الحال خصوصاً مع بروز العديد من القضايا المصيرية بين الدول والعربية وتركيا وخصوصاً سوريا والعراق في قضايا الموصل والاسكندرون والمياه والأكراد، حتى وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عام ٢٠٠٢م حيث ساهم ذلك في عودة العلاقات التركية العربية وتحسنها بشكل ملفت للنظر، حيث ساهمت المرجعية الدينية لحزب العدالة والتنمية وقادته في تصفية العلاقات مع كثير من الدول وخصوصاً العربية والإسلامية، وأثبتت الكثير من المواقف لرئيس الوزراء التركي اردوغان ذلك والتي سيتم طرحها لاحقاً.

ثانياً : أثر العلمانية وانهيار الدولة العثمانية على العلاقات التركية ـ العربية :

تأثرت العلاقات التركية ـ العربية تأثراً سلبياً بسبب القطيعة التي حدثت بينهم بعد زوال الدولة العثمانية ونشوء الدولة التركية الحديثة، واستقلال الدول العربية، حتى بلغ الأمر الى حد تجاهل كل طرف الأخر، واللامبالاة بثقافة الأخر، وتدل الأدبيات العربية والتركية، على أن كلا من الطرفين يحمل في موروثة أفكارا خاطئة، أو غير دقيقة، عن جاره (الكيلاني ، ١٩٩٦، ٧)

كان الحدث الأهم الذي شكل منعطفاً في العلاقات التركية ـ العربية في هذه الفترة هو خسارة أهم المقدسات الإسلامية، وهي القدس حيث إنه بعد الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، بلغ عدد اليهود في فلسطين نحو ٨٠ ألفاً ، ونشطت المفاوضات والاتصالات السرية والمعاهدات لترتيبات ما بعد الحرب ، حتى استطاع "حاييم وايزمان"(*)، من خلال مركزه في بريطانيا، واستغلال نفوذ الأخيرة في بلاد الشام والعراق، وساعد على ذلك إعلان الثورة ضد العثمانيين، كل ذلك ساعد في صدور تصريح بلفور أو الذي أشتهر بوعد بلفور، في ١٩١٧/١١/٢م بتعهد بريطانيا بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، هذا كان نتاج سياسة الدولة العثمانية بقيادتها العلمانية في سنواتها

* يعتبر حاييم وايزمان (بالعبرية:חיים עזריאל ויצמן) (27 نوفمبر ١٨٧٤ - ٩ نوفمبر ١٩٥٢) أشهر شخصية صهيونية بعد تيودور هرتزل. لعب الدور الأهم في استصدار وعد بلفور نوفمبر ١٩١٧ واكتشف مادة النيتروجليسرين شديدة التفجير واعطى بريطانيا تركيبها لتستخدمها في الحرب العالمية الاولى مما زاد من اهتمام بريطانيا به . كان رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٤٦ ثم انتخب أول رئيس لدولة إسرائيل ١٩٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخيرة وابتعادها عن طابعها الإسلامي ، على الرغم من أنها كانت تسمى دولة الخلافة الإسلامية (صالح، ٢٠١٢: ٣٤).

ساءت العلاقات التركية ـ العربية كثيراً في عهد مصطفى كمال أتاتورك ، وكان الأثر سلبياً بكل معنى الكلمة، نظراً للإجراءات والسياسات المعادية التي كان يتبعها اتجاه المسلمين والعرب، حيث انه عندما استوثق من الجيش والحزب والمجلس الوطني، تقدم في ٣ آذار ١٩٢٤ بمرسوم إلى المجلس الوطني يقضي بإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة، وخاطب النواب المنفعلين قائلا :"بأي ثمن يجب صون الجمهورية المهدّدة، وجعلها تقوم على أسس علمية متينة، فالخليفة ومخلفات آل عثمان يجب أن يذهبوا، والمحاكم الدينية العتيقة وقوانينها يجب أن تُستبدل بها محاكم وقوانين عصرية، ومدارس رجال الدين يجب أن تخلى مكانها لمدارس حكومية غير دينية "(هلال، ١٩٩٩: ٦٨).

وقد شرَّع مصطفى كمال في تطبيق أفكاره منذ عام ١٩٢٥، بحيث أصدر قراراً يقضي بمنع ارتداء الطربوش، الذي كان يمثل عنوان الثقافة العثمانية في القرن التاسع عشر، وأقرّ القبَّعة الأوروبية عنواناً لشباب الجمهورية التركية الفتية، كما أصدر قراراً آخر بإلغاء الطرق الصوفية ومصادرة أملاكها، وإغلاق جميع المزارات وقبور الأولياء، كما طبّق القانون المدني السويسري، وألغى الحجاب مع نهاية عام ١٩٢٦، كما قام بتغريب التعليم وتغيير حروف اللغة التركية من العربية إلى الحروف اللاتينية، وفي عام ١٩٣٥، جرى تغيير يوم العطلة الأسبوعية من يوم الجمعة الذي له قدسيَّة عند المسلمين إلى نظام العطلة الأسبوعية الغربية، وفي عام ١٩٣٨ ألغى أتاتورك مادة الدستور التي تتضمن أن الإسلام دين الدولة (هلال، ١٩٩٩: ٧٥).

أما بالنسبة لاستيعاب البلاد العربية لإصلاحات أتاتورك فإن إلغاء الخلافة، قد سبَّب صدمةً في كل أنحاء العالم العربي، وتعاظم حجمها في البلاد الإسلامية حيث لم يكن أحد يتوقع حدوث مثل هذا الاحتمال، وقد اتهم العلماء أتاتورك بالإلحاد، وما أن تم إلغاء الخلافة حتى أعلن حسين ملك الحجاز نفسه خليفة، وهو ما اعترضت عليه مصر ومسلمي الهند، في نفس الوقت فشل ملوك مصر والمغرب وأفغانستان في ترشيح أنفسهم للمنصب، وكان من أكثر الإصلاحات إزعاجاً للإسلاميين في العالم العربي، هو إحلال الأبجدية اللاتينية محل الأبجدية العربية ، وقد ادعت تلك الدوائر أن تركيا أصبحت امتداداً لأوروبا، وأنها تسير قدماً نحو ترك الإسلام والحضارة الإسلامية (اوغلي، ١٩٩٣: ١٦٢).

شاب في هذه الفترة العلاقات التركية ـ العربية نوعاً من الفتور والبرودة، لكن ذلك راجِعٌ إلى مجموعة من العوامل مجتمعة تمثل جذور المشكلة، فقبل كل شيء هناك الإدارة العثمانية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حكمت العالم العربي لأربعمائة عام، والتي نظرت إليها على الأقل بعض النخب العربية الوطنية باعتبارها تسلطًا أجنبياً، بالإضافة إلى المشاكل التي رافقت الهيمنة الاستعمارية الإسكندرونية في سوريا ما بين ١٩٣٦ و١٩٣٩، والتي خلقت حساسية بين الأتراك والعرب طيلة هذه المرحلة، ثانياً كان من الصعب أن تتوافق الطريقة التي قدم بها أتاتورك إصلاحاته مع الأحكام التقليدية للمجتمع الإسلامي، مما أدى إلى نفور العرب من تركيا، ثالثاً فإنه بعد الثلاثينات دخلت تركيا مرحلة التعاون الوثيق مع الغرب، ولم تعد تكترث بالعرب إلى حد ما(أوغلي، ١٩٩٣: ١٦٤-١٦٥).

مما سبق نجد إن العلاقات التركية - العربية منذ حكم العثمانيين مرت بجانبين متبادلين ايجابي وسلبي، ففي بداية حكم العثمانيين نظر العرب الى العثمانيين على أنهم أصحاب دولة الخلافة والفتوحات الإسلامية وفي نهاية القرن التاسع عشر تعشش الفساد بين الحكام العثمانيين إلا إن محاولاتهم للإصلاح كان ينظر إليها بعين الاعتبار، ثم جاء الاتحاديون وتفننوا في اضطهاد العرب، وكان لأثار الحرب العالمية الأولى الأثر الكبير في العلاقات التركية - العربية وخصوصاً فقدان أهم المقدسات الإسلامية بعد وعد بلفور، وبعد ذلك دخلت العلاقات التركية - العربية في فتور عميق بسبب سياسات مصطفى كمال أتاتورك والعلمانيين المعادية للإسلام على الرغم من إن الكثير من الليبراليين العرب كانوا ينظرون الى تركيا كنموذج لأفكارهم، ومن جهة أخرى لا يمكننا الحكم على هذه الفترة على أنها ساهمت في تطوير العلاقات التركية العربية بشكل ايجابي أو سلبي، نظراً للتفاوت في الأحداث التي أثرت في طبيعة هذه العلاقات.

المبحث الثاني : موقع تركيا في الجوار الجغرافي العربي

يعد العامل الجغرافي من ابرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، فحجم الإقليم له أثر على قوة الدولة، إذ إن الدولة ذات المساحة الكبيرة تكون في وضع افضل من غيرها، لأن كبر مساحة الإقليم يوفر لها عمقًا استراتيجيًا، ويجعل احتلالها أمرًا صعبًا ومُكلفًا، كما أن كبر مساحة الإقليم يفسح المجال لتنوع الموارد الاقتصادية، حيث تتميز بعض مناطق الإقليم بتوفر مورد اقتصادي فيها (البترول مثلاً) في حين تتميز مناطق الإقليم الأخرى بتوفر موارد أخرى مثل الزراعة والسياحة.

كما أن الكثير من المهتمين والدارسين في العلاقات الدولية يرون بأن العلاقة بين السياسة والجغرافية هي علاقة وثيقة، حيث أن علم الجغرافيا هو ذلك العلم الذي يهتم ويدرس تأثير جغرافية الدولة وطبيعتها وظروفها على السياسة الدولية، وكثير من التغيرات التي تطرأ على العلاقات الدولية سواءً أكان سلباً أم إيجابا تنشا من منطلق البعد الجغرافي الذي يتحكم في هذه الدول، والعامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجغرافي أثر على العلاقات بين الشعوب منذ القدم فكانت الحروب والغزوات تكثر بين القبائل والشعوب المتجاورة أكثر من التي تكون بعيدة جغرافيا، ولعل السبب الذي يعود إليه أهمية العامل الجغرافي ودوره في تغير وتقلُّب العلاقات الدولية هو الحدود المشتركة بين الدول وكثرة القضايا العالقة التي لها علاقة بالحدود، بالإضافة الى وجود المنافذ المائية والبحرية المشتركة بين الدولة والدول المجاورة، يؤثر كذلك كثيراً على العلاقات الدولية، وانطلاقاً من أهمية الموقع الجغرافي في العلاقات الدولية، فقد ركزت الكثير من الدراسات عليه كأحد العوامل الرئيسية المؤثرة في العلاقات الدولية، وعلى القضايا المشتركة بين الدول المتجاورة كالمياه والحدود والسكان والموارد وخصوصاً الطاقة، وانطلاقاً من ذلك فإننا سنتناول في دراستنا هذا المبحث في مطلبين وهما:

المطلب الأول : الموقع الجغرافي لتركيا كدولة مركزية

لا شك أن تركيا الحديثة والدولة العثمانية السابقة ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكثير من مناطق العالم بحكم موقعها الجغرافي، وخصوصاً الدول العربية (الشرق الأوسط والعراق)، والاتحاد الأوروبي، ودول الاتحاد السوفياتي سابقاً، بالإضافة الى دول غرب آسيا، وللموقع الجغرافي التركي ميزات عديدة ساهمت في تغيُّر وتأثّر العلاقات الدولية فيما بينها وبين الدول المجاورة، وعمل على نشوب الكثير من النزاعات الإقليمية معها، ولعل أبرزها أن تركيا تُعتبر منبع المياه المتجهة الى الشرق الأوسط في نهري دجلة والفرات، كما أن تركيا تنظر الى الدول العربية المجاورة باعتبارها دول نفطية، لذلك تعتبر تركيا مهمة جغرافياً بالنسبة للدول العربية، وتُعتبر الدول العربية مصدراً مهما بالنسبة لتركيا، وانطلاقاً من ذلك سنتناول هذا المطلب في فقرتين رئيسيتين الأول سيركز على مميزات الموقع الجغرافي التركي والثاني سيتم التركيز فيه على دور الموقع الجغرافي التركي وأثره على العلاقات التركية - العربية كالتالي :

أولاً : مميزات الموقع الجغرافي لتركيا :

تبلغ مساحة أراضي تركيا ٧٨٣٥٦٢.٣٨ كم٢ ويقع ٩٧% منها في قارة آسيا والباقي في أوروبا، يطل غرب تركيا على بحر إيجة، وجنوبها على البحر المتوسط وسوريا وقبرص، وشمالها على البحر الأسود، تقاسمها الحدود ثمانِ دول منها العراق وسوريا، ويوجد بتركيا مصادر عديدة للمياه العذبة كالأنهار والبحيرات، وأكثر من ثلث مساحتها هي أراضٍ زراعية، وتغطي الغابات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكثر من ربع أراضيها، ويوجد بها جبال عديدة أعلاها جبل أرارات (٥١٣٧ متر)، وتتحكم تركيا بعدة جزر معظمها في بحر إيجة والبحر المتوسط، أهمها جزيرة أمروز (٢٧٩ كم٢)، وتتضح الأهمية الجغرافية للدولة التركية حيث تتوسطّ الدولة التركية قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي، بحيث تؤثّر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيّة القائمة على تخومها، وتقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا"، وهي بذلك تُعتبر المنطقة الوسطيّة المتحكّمة في منطقة "قلب العالم"، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محوريّة أو حاسمة في المجال الجيوسياسي، كل ذلك أتاح لها اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمّعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي، وبمقابل معاناة تركيا بافتقارها الى موارد الطاقة البترولية، إلا أنها تكاد تحتكر الموردان الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء، وهما موردان تتوقّع الدراسات المستقبلية أن يتسببا بصراعات دولية للاستحواذ عليها في ظل الشح الذي تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه والافتقار إلى الاكتفاء الغذائي في ظل تنامي السكّان (باكير، ٢٠٠٩: ٢٨).

إن جغرافية تركيا تعطيها حال دولة مركزية فريدة تختلف عن الدول المركزية الأخرى؛ فعلى سبيل المثال تُعتبَر المانيا دولة مركزية في أوروبا ولكنها بعيدة جغرافياً عن إفريقيا وآسيا، وروسيا أيضاً دولة مركزية في أوروبا وآسيا لكنها بعيدة جغرافيا عن إفريقيا، وإيران دولة مركزية في آسيا لكنها بعيدة جغرافياً عن أوروبا وإفريقيا، وبنظرة أوسع فإن تركيا تحتفظ بالموقع الأفضل في ما يتعلق بكونها دولة أوروبية وآسيوية في الوقت نفسه، كما أنها قريبة من إفريقيا أيضاً عبر شرق البحر المتوسط، ومن ثَمَّ فإن دولة مركزية تحتفظ بموقع متميِّز كهذا لا يمكن لها أن تعرف نفسها من خلال سلوك دفاعي ، بل دولة لها أهمية في كونها ستكون نقطة عبور لكثير من الدول ، ولذلك تسعى الكثير من الدول الى استرضائها ، وتنمية وتطوير العلاقات معها، ومن ينظر الى حال تركيا في السنوات الأخيرة يجدها في أحسن حال بالنسبة لعلاقاتها مع الدول المجاورة والغربية والآسيوية (السنوسي، ٢٠١١: ٤/٣٠).

ومن مظاهر أهمية الموقع الجغرافي للدولة التركية هو انه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، واختفاء الخطر المهدد لها، فقدت تركيا أحد وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظراً لموقعها الجغرافي المتميز، والواقع على مفترق طرق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلّة على البحر الأسود وبحر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قزوين والبحر الأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيقي البسفور والدردنيل، ويشكل هذا الموقع الاستراتيجي لتركيا قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا"، ويعتبر نقطة تقاطع قارات العالم الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا، حيث تصل ما بين القارة الآسيوية والأوروبية، وتفصل تركيا الآسيوية عن الأوروبية بمضيق البسفور وبحر مرمره ومضيق الدردنيل، والتي تشكل معاً ارتباط المياه بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وتتميز تركيا بشكل مستطيل بطول (١,٦٠٠كلم٢) والعرض (٨٠٠كلم٢)، وتحتل تركيا المركز السابع والثلاثون عالمياً من حيث المساحة، وهي محاطة بالبحار من ثلاث جوانب: بحر إيجة إلى الغرب، والبحر الاسود في الشمال، والبحر الأبيض المتوسط إلى الجنوب، إضافة إلى بحر مرمره في الشمال الغربي من تركيا (ملكاوي، ٢٠١٣: ٩).

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبولتيكي في منطقة الشرق الاوسط، اضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية، في لعب دور كبير في السياسة الدولية والإقليمية، يتمثل في ملءِ الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية، وخصوصاً بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وتزعزُع علاقتها بإسرائيل، ولعب دور القوة الموازية لطموح إيران الإقليمي، إضافة إلى قيامها بدور الوسيط في الإقليم، ناهيك عن السعي لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة، وعليه يمكن القول بأن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا، يؤهِلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواءً في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها موقعها هذا مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة (ملكاوي، ٢٠١٣: ١٠).

إن انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور دول مستقلة في القوقاز وأسيا الوسطى، قدَّم لتركيا فرصة فريدة لاستكشاف دور جديد لها باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة، حيث تتمتع تركيا باللغة والعرق والعلاقات مع الدول الخمس أذربيجان وكازخستان وأوزبكستان وقيرغزستان وتركمانستان، التي يبدو أنها توفِر أساساً متيناً للعب دور مؤثر في تشكيل التنمية الاقتصادية والاتجاه السياسي والعلاقات الخارجية معها الى ان اصبح الاقتصاد التركي اقتصاداً عالمياً، علاوةً على ذلك، نجاح تركيا كدولة علمانية حديثة موجّهة نحو الاقتصاد والسوق كبديل لهذه الدول في مرحلة ما بعد الشيوعية، هذه الرؤية حظيت بدعم من الولايات المتحدة وأوروبا كبديل للنموذج الإسلامي الإيراني، وقد عبَّرت السياسة الخارجية التركية في أن ذلك من شأنه تعزيز أهمية تركيا لدى الغرب من حيث الإستراتيجية والاقتصاد، ومن المعروف أن تركيا تسعى منذ عام ١٩٢٣ في سياستها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية نحو التقرب من الغرب، وترغب بالانضمام الى عضوية الاتحاد الأوربي، واعتمدت سياسة دفاعية وتتجنب الانزلاق خارج الحدود الإقليمية أو القيام بأنشطة ذات طابع مصلحي تتجاوز حدود البلد، والاهم من كل ذلك أن تركيا لا زالت جزء من نظام الشرق الأوسط المنظم أمريكياً، وتركيا حليف عسكري واقتصادي رئيسي للولايات المتحدة، كما أنها دولة قويَّة تقع مباشرةً على تُخوم الشرق الأوسط الغني بالنفط، ومع أن رفض تركيا السماح لاستخدام للولايات المتحدة أراضيها خلال حرب العراق عام ٢٠٠٣، قد أدى الى انخفاض قيمة تركيا في الحساب الاستراتيجي للولايات المتحدة، إلا أنه في الحقيقة لا تزال تركيا تتمتع بأهمية جيوستراتيجية في الشرق الأوسط، بفضل الموقع الجغرافي لها، والتمتُّع بمستوى عالٍ من التحديث السياسي، والديمقراطية والعلمانية والإسلامية المعتدلة والهيكل السياسي والانتعاش الاقتصادي (لقمان، ٢٠٠٧: ٧٤).

ومن هنا لابد أن نُشير في هذا الاتجاه الى الطريقة الذكية التي أدارت بها تركيا علاقاتها مع الولايات المتحدة خلال فترة الحرب، وتمكنها من الصمود بوجه الضغوط الأمريكية دون أن تلحق ضرر حقيقي بعلاقاتها الإستراتيجية معها، وهذا واضح من الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان للولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠٠٤ لطي صفحة الخلافات التي نشأت بين البلدين بسبب الحرب على العراق، وبتأكيده على (إن التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة سوف يكون دائماً في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية بعد أن ينال دعم وتأييد الشعب التركي)، ويعد مضمون الاتفاق الذي حمل عنوان "وثيقة الرؤية الإستراتيجية المشتركة التركية- الأمريكية"، الموقعة بين تركيا والولايات المتحدة مطلع عام ٢٠٠٦ خطوة مهمة في أعادة تفعيل الدور التركي إقليمياً ودوليا (لقمان، ٢٠٠٧: ٨٠).

وعليه يمكن القول أن الموقع الجغرافي الذي تتمتع بها تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى، سواء في أطار علاقات تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية ويمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة، وظهر ذلك من خلال تحسن العلاقات الذي حدث بين تركيا وبين الدول الغربية والعربية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول القريبة والبعيدة، فالدول القريبة تسعى الى تحسين العلاقات مع تركيا طمعاً منها في علاقات تجارية واقتصادية ومميزة، أما البعيدة فهي تجد فيها سوقاً مهماً، وممراً رئيسياً، كما يتبين لنا مما سبق أن موقع تركيا الجغرافي يمكن اعتباره مهماً بالنسبة للدول العربية، وقد يؤثر على طبيعة العلاقات بينهما وهذا ما سنناقشه في الفقرة التالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : أثر الموقع الجغرافي التركي على العلاقات التركية ـ العربية :

تقوم السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية على ما يعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد، التي تفترض رؤية تركيا لذاتها كونها دولة مركزية، وليس من دول الأطراف، والذي يعني أيضاً، أن تركيا يجب أن تطور علاقاتها الخارجية من الاقتصار على الدائرة الغربية (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية)، إلى عدد أوسع لا سيما التي تربطها بتركيا روابط جغرافية وثقافية وتاريخية كالدول العربية، ولا شك أن السياسة الجديدة متعددة الأبعاد تختلف في شكل جوهري عن السياسة الخارجية القديمة، وفي الفترة الجديدة، لم تعد علاقات تركيا مع أي طرف تعتبر بديلاً عن العلاقات مع طرف آخر، وقد طوَّرت الخارجية التركية دبلوماسية منتظمة ومتواصلة، تتمثل في الالتقاء بأكبر عدد من المسؤولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى، وفي كل القارات (نافع، ٢٠٠٩: ٨).

لتركيا موقع جغرافي متميز، ينظر إليها على أنها دولة مركزية، تقع في موقع جغرافي حساس فهي تقع في الوسط من البلقان، والقوقاز ووسط آسيا، والمشرق العربي، وفرض العامل الجغرافي كماً كبيراً من الكثافة في العلاقات الأمنية، والاقتصادية، والسياسية، وهي جسر متعدد الاتجاهات بين أوروبا وآسيا الصغرى والشرق الأوسط، وبصفتها دولة علمانية وإسلامية، فهي أيضاً تمثل حلقة وصل بين الغرب والعالم الإسلامي، وكانت في عصر الحرب الباردة، الحاجز الذي يحول دون وصول الاتحاد السوفييتي سابقاً إلى المياه الدافئة وآسيا والشرق الأوسط، ويمنح هذا الوضع تركيا دوراً إقليمياً متميزاً، كانت ابتعدت عنه طوال عدة عقود، وقد تبين لها بعد ذلك أن ابتعادها عن عناصر مصدر قوتها النابع من موقعها الجغرافي، اضعف مركزها الإقليمي وعلاقاتها بالشرق الأوسط، وبخاصة الدول العربية والإسلامية (أوغلو، ٢٠١١: ٤٤١).

إن العلاقات التركية ـ العربية لا يمكن أن يتم تناولها بمعزل عن الجغرافيا، واكبر دليل على ذلك القضايا التي ما زالت عالقة بينها والتي كان من أهم أسبابها الموقع الجغرافي مثل الاسكندرون، الموصل، وكركوك، بالإضافة إلى التواصل التجاري والمعابر إلى أوروبا، كما أن المصالح التركية الدفاعية تفرض عليها عدم وجود جوار جغرافي معادٍ لها على حدودها وهي تتطلع إلى الدول العربية على افتراض أنها حامية لأمنها في الحدود الجنوبية ومن الصعوبة افتراض تعرضها لأي اعتداء قد يقع عليها من هذه الدول، أو عبر أراضيها، وفق ذلك كله ترى تركيا أن عليها استغلال موقعها الجغرافي في المنطقة لتحقيق تلك المصلحة، وذلك انطلاقاً من الفرضيات التالية (مسلم، ١٩٩٥: ٣٩٧-٣٩٩):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. تتحكم تركيا في مواقع استراتيجية للعديد من الدول العربية جغرافياً وأمنياً ومنها العراق وسوريا.

٢. جانب الحدود: حيث تعد الحدود من أهم القضايا السياسية والأمنية التي تؤثر في العلاقات التركية العربية، وهنالك قضايا خلافية حول (الموصل، لواء الاسكندرون).

٣. ان الموقع الجغرافي التركي قد ساعد تركيا على امتلاك القدرة على التهديد والتحكم بمصالح الوطن العربي، مما دفع الجانب العربي إلى استعمال أوراقه الاقتصادية والأمنية لموازنة هذه القضية وغيرها من القضايا المعلَّقة مع تركيا، مما خلق حالة من الردع بين الطرفين.

٤. إن حل المشكلات الجغرافية والوصول إلى تسوية فيها يمكن أن يصل إلى حد الرضا أو حد الصدام بين العرب والأتراك، وشكل الموقع الجغرافي لتركيا حالة من التضارب بين موقعها الإقليمي وموقعها الدولي، فحين حاولت التوجه غرباً، ساهم ذلك بزعزعة موقعها الإقليمي، وما أن تنبهت إلى ضرورة ترميم علاقتها بالجوار العربي والعمق الإسلامي، حتى اصطدمت بتطلعها الأوروبي والدولي.

إن الجغرافيا السياسية في المنطقة شكلت حالة متغيرة ترفضها معطيات داخلية وخارجية، كما إن أي ميل نحو تصرف سياسي أو عسكري وحتى اقتصادي، يظل محكوماً بحقيقة اشتراك الأطراف في الموقع، وأدرك الطرفان التركي والعربي أن أي حالة تصادمية بينهما ستكون نتيجتها سلبية عليهما بنفس المقدار من التأثير والقوة، خاصة وان منطقة الشرق الأوسط لم تعد تحتمل نزاعات جديدة ذات أبعاد خارجية، لذلك كان للموقع الجغرافي التركي بصماته على السياسية الخارجية التركية في المجالين الإقليمي والدولي، ودورها في المشروع الشرق الأوسطي وكيفية تحقيق مصالحها القومية، التي تتلخص بالعلاقة مع الشرق الأوسط وطموحات النفوذ ولعب دور إقليمي مؤثر فيها، إن لم يكن التوسع الإقليمي في بعض أجزاءه والعلاقة مع الغرب لحماية أمنها وللرغبة في الاندماج فيها، وتعد تركيا بمثابة قاعدة لوجستية متقدمة ذات موقع إستراتيجي هام وقريب من مسرح العمليات في الشرق الأوسط (المخادمي، ٢٠٠٥: ٤٧).

وهذا الموقع الجغرافي يتمتع بأهمية إستراتيجية من الناحيتين السياسية والعسكرية لأوروبا وللولايات المتحدة الأمريكية معاً، وتظهر الحاجة إلى الموقع التركي المتوسط لمناطق تعد الولايات المتحدة الأمريكية بقاء الوضع الذي يخدم مصالحها فيها مهماً وضرورياً، وهو ما يجعل من تركيا دولة مهمة، ويجعلها تحتفظ بوضعها كحليف مهم للولايات المتحدة الأمريكية (المخادمي، ٢٠٠٥: ٤٨)، كما هيّأت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م الفرصة لتركيا لكي تثبت نفسها كون وجودها استراتيجي ومهم في الدفاع عن مصالح الغرب في الشرق الأوسط، والواقع إن تركيا كانت قد هيَّأت نفسها للقيام بدور فاعل في أيَّة ترتيبات سياسية او أمنية للمنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكية، من خلال أطروحة (النظام الشرق أوسطي) على نحو يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً في المنطقة بما يخدم مصالحها وأهدافها إقليميا ودولياً (المخادمي، ٢٠٠٥: ٥٢).

تعتبر تركيا جغرافيا في النظام الدولي دولة شرق أوسطية، وهذا يدعوها لان تلعب دوراً إقليمياً مهماً، ولم يقتصر مدى هذا الدور على الجوانب الاقتصادية والأمنية، بل تعداه إلى الجوانب السياسية أيضاً، وتتميز تركيا بمقدرتها على التعامل مع الدول الإسلامية والعربية من خلال مسالك وأساليب متنوعة، دون المساس بارتباطاتها ومصالحها مع الدول الغربية، لتعزيز مصالحها الوطنية العليا على أساس أن جوهر السياسة التركية هو "توفير الحماية الفعالة للمصالح القومية التركية والإسهام في تحقيق السلام في المنطقة والعالم على أساس المبادئ الجوهرية التي أسس دعائمها أتاتورك" (الضميري، ٢٠٠٢: ٤).

مما سبق نجد أن الموقع الجغرافي التركي كان له دوراً كبيراً وأثر واضح على العلاقات التركية – العربية ، من جميع النواحي الأمنية والاقتصادية والسياسية، من ناحية سعي تركيا إلى التوجه نحو المشرق العربي كونه الأقرب وكونه الأغنى بموارده مقارنة مع باقي المحيط التركي، ومن ناحية أخرى سعي العرب إلى كسب الدولة التركية من جديد، ولكونها دولة مركزية ومحورية امنياً واقتصادياً.

المطلب الثاني : دول الجوار التركي العربية

تسعى تركيا على الدوام لان تحسن علاقاتها مع دول الجوار العربية وغيرها، انطلاقا من أهمية هذه الدول وكونها تشترك معها في كثير من القضايا، ويعتبر كل من تركيا والدول العربية مهماً للآخر، يأتي كل هذا انطلاقاً من رؤية كل من الدول العربية وتركيا تجاه أهمية الطرف الآخر، وقد يُشكل اتحادهم في بعض المجالات الى تشكيل قوة مؤثرة في المنطقة، خاصةً بعد ما وصلت إليه تركيا اليوم من تصدرها لدول العالم في الكثير من المجالات أهمها الاقتصادية والعسكرية، وكون الموقع الجغرافي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على العلاقات العربية التركية، وكون إن الكثير منها يرتبط مع تركيا بحدود مشتركة أو قد تكون المسافة بين الحدود قريبة مقارنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع دول أخرى فكان لا بد إن نبين تطَور العلاقات بين تركيا وبين هذه الدول حيث تعتبر العراق وسوريا هي الدول الوحيدة التي تمتلك حدوداً مشتركة مع تركيا، أما الأردن ولبنان فهي تعتبر بوابة تركيا نحو التجارة مع دول الخليج العربي، ودول أخرى، وسنتناول هذا المطلب فقرتين كالتالي :

أولاً : العراق :

يبلغ طول الحدود العراقية التركية تقريباً ٣٣١ كم ، وفرضت هذه الحدود الكثير من القضايا العالقة بين البلدين منها ما زال منذ بداية القرن العشرين وحتى الآن، ومن أبرزها قضية الموصل والأكراد والتي سيتم التطرق إليها لاحقاً، بالإضافة الى قضايا المياه كون إن تركيا تعتبر منبع نهري دجلة والفرات، وساهم الموقع الجغرافي في أن تكون العلاقات العراقية ـ التركية أكثر تميُّزاً، وساعد على تطوير هذه العلاقات، إذ ينفرد العامل الجغرافي والاعتبارات الإستراتيجية بأهمية خاصة، كونَه يؤثر إيجاباً في التفاعل والتأثير المتبادل بين العراق وتركيا عبر تاريخهما الطويل (السويداني، ٢٠١١: ٣).

ففي عهد الدولة العثمانية كانت مدينة الموصل هي أول مدينة عراقية تداخلت مع العثمانيين، عندما أصبحت تابعة للدولة العثمانية رسمياً عام ١٥١٦، ثم بغداد عام ١٥٣٤، ثم مدينة البصرة عام ١٥٤٦، وساعد الجوار الجغرافي على إن تكون العلاقات حميمة مع الدولة العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى ولدت جمهورية تركيا الحديثة تحديداً في عام ١٩٢٣، وكان شعارها (السلام في الداخل السلام في العالم)، وهي إشارة واضحة إن تركيا تريد الخروج من محيطها وتركز أكثر على القضايا الداخلية، فعملوا على تسوية قضية الموصل العالقة مع العراق (السويداني، ٢٠١١: ٤).

وتحسنت العلاقات العراقية التركية حيث كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بالعراق عام ١٩٢٧، وأقامت علاقات دبلوماسية، وفي عام ١٩٤٦ دخلت تركيا والعراق في معاهدة صداقة وحسن جوار، مع ملاحق تتعلق بالبعد الجغرافي بين البلدين، وأهمها مياه نهري دجلة و الفرات وروافدها بين البلدين، وبقي الحال كما هو عليه حتى إنهاء النظام الملكي في العراق، وتأسيس النظام الجمهوري حيث قامت تركيا بتحشيد قواتها على طول الحدود مع العراق، حيث أصاب العلاقات بين البلدين بعض الفتور(السويداني، ٢٠١١: ٥)، حتى دخول تركيا الأزمة القبرصية حيث عملت العراق انطلاقاً من مبدأ حسن الجوار الجغرافي الى تقديم جميع أشكال الدعم لتركيا، وقامت الناقلات الحوضية بنقل النفط ومشتقاته الى تركيا، مما زاد في تحسن العلاقات بين البلدين، وفي حرب الثماني سنوات عام ١٩٨٠ بين العراق وإيران، وقفت تركيا موقف المحايد حتى انتهائها حيث أشادت تركيا بموقف العراق من وقف الحرب كما حملت الصحافة التركية إيران مسؤولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرب العراقية الإيرانية، وكان هذا الموقف في نهاية الحرب وان وقفت تركيا في بدياتها محايدة له الأثر الكبير على النظام العراقي حيث وقفت الكثير من الدول العربية في وجهه وراهنت بعضها على استمراره في الحرب التي كانت بمثابة مغامرة (السويداني، ٢٠١١: ٦).

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة أواخر عام ٢٠٠٢، أعادت الحكومة التركية الجديدة صياغة مبادئ السياسة الخارجية، وأعطتها أبعاداً جديدة، خصوصاً مع دول الجوار الجغرافي العربي ، حيث طرأت الكثير من النجاحات على العلاقات بين تركيا ودول المحيط العربي ومنها العراق التي باتت ترتكز على أساس مبدأ حل المشكلات العالقة وتكشف التعاون في المجالات كافة (السويداني، ٢٠١١: ٩).

إن العلاقات العراقية - التركية عرفت ولا تزال على مرِّ الزمن تجاذباً وتنافراً وِفق الانتماء الإيديولوجي للطبقة الحاكمة في البلدين، ولم يكن للشعبين في تلك العلاقات جذب وحدب على سيرها، فكثيراً ما تصافت القلوب، وكثيراً ما تشابكت الدبلوماسيات، وهو أمرٌ طبيعي في مسار العلاقات الدولية بشكلٍ عام، وغالباً ما أفصح الطرفان عن سوء نية لبعضهما نتيجة مخزون فكري تولَّد عن مخزون تاريخي، وان تركيا كانت إمبراطورية تضم العراق ضمن ولاياتها المتعددة، والعراق تعتقد أن تركيا مساوم في قضية المياه التي أتت بمصطلح "شاذ وغريب" على القانون الدولي، وهو الأنهار الوطنية الجارية خارج الحدود والمقصود بها دجلة والفرات، مخالفة بذلك القانون الدولي الذي عرف الأنهار الدولية على أنها تلك التي تشترك فيها دولة المنبع والدول المجرى، ودولة المصب ويجب التشاور فيما بين هذه الدول عند تقسيم الحصص المائية، وهذا ما رفضته تركيا طيلة فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وخير شاهد ما عملته عام ١٩٩٧ مع سوريا عندما اوقفت جريان المياه العذبة وفتحت مياه عادمة مما أدى الى تحشيد قوات البلدين على الحدود بينهما وكادت إن تقع الحرب بينهما ، وهو الوضع الذي ما لبث أن تغير بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، فدخلت سياسة تصفير مشاكل مع دول الجوار حيز التطبيق وبدأت العلاقات بالتحسن وارتبط البلدين اقتصادياً ببعضهما (الشرق الأوسط، ٢٠١٤: ٢/٢٦).

ساعد العامل الجغرافي على تقارب البلدين كثيراً، كما ساهم على انتقال الأفكار والمؤثرات الثقافية بين العراق وتركيا، ويتفق المفكرون والمحللون كافة على إن الجغرافيا والتاريخ صنوان، فإذا كانت الجغرافيا تمثل المكان فان التاريخ يمثل عنصر الزمان الذي يطرح حقيقة تطور المكان في بعده الزمني في علاقات الجوار الجغرافي حيث تصبح التطورات فيها عقب حقب زمنية متتابعة تعبيراً عن جزء من الذاكرة التاريخية لشعوب الدول المتجاورة (السويداني، ٢٠١١: ١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان من آثار الثورة السورية وضعف السيطرة الأمنية العراقية، تشكيل ما يسمى دولة الخلافة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو ما يسمى (داعش)، حيث احتلت أجزاء واسعة من العراق وسوريا، وشكا أهالي الموصل من أن هوية المدينة بدأت تتغير عقب دخول تنظيم الدولة الإسلامية إليها، فقد شرع التنظيم في تنفيذ حملة تفجيرات استهدفت مساجد تاريخية ومعالم تعد جزءاً أصيلاً من معالم المدينة، مثل جامع النبي يونس ومقام النبي شيت وتمثالي الشاعرين أبي تمام وعثمان الموصلي، وغيرها من المعالم التراثية، كما بدأ التنظيم في سن أحكام وقوانين جديدة لتنظيم حياة الناس، يعترض عليها البعض لأنهم يرونها مصادرة للحرية الشخصية (الجزيرة نت، ٢٠١٤: ٧/٣١)، كما إن مئات المقاتلين الأكراد القادمين من تركيا تدفقوا الى العراق وسوريا، للمشاركة في قتال تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) الذي يحاصر "عين العرب" ثالث مدينة كردية في سورية، حيث انه قدم ما لا يقل عن ٨٠٠ مقاتل من تركيا عبر الحدود السورية لمؤازرة إخوتهم في عين العرب (كوبان بالكردية) التي يحاصرها تنظيم الدولة الإسلامية"(الحياة السعودية، ٢٠١٤: ٧/١٥).

إزاء ذلك اقتحم مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام أثناء هجوم في حزيران ٢٠١٤ على مقر البعثة الدبلوماسية التركية، واحتجزوا دبلوماسيين من بينهم القنصل العام وعائلاتهم رهائن، وأفرج المسلحون في ٣ تموز ٢٠١٤ عن ٣٢ سائقا تركيا خطفوهم أثناء الهجوم، لكنهم ما زالوا يحتجزون الدبلوماسيين. وأدرجت أنقرة تنظيم الدولة الإسلامية في حزيران قبل قليل من خطف الرهائن على لائحة المنظمات الإرهابية، ونصحت تركيا مواطنيها في الأسابيع الأخيرة بمغادرة العراق لأسباب أمنية، باستثناء كردستان العراق.وأعلن وزير الدفاع التركي عصمت يلمظ أنه سيفرَج قريبا عن الطاقم الدبلوماسي لقنصلية تركيا في الموصل الذي يضم ٤٩ شخصا والمحتجز لدى مقاتلين يعلنون ولاءهم للدولة الإسلامية في العراق والشام.وقال الوزير التركي إنهم يجرون الاتصالات مع كل الأطراف في العراق، ويُحتمل أن يفرَج عنهم قريبا، مقدرا وقت عودتهم إلى تركيا "يوم غد أو بعد غد" (الجزيرة نت، ٢٠١٤: ٨/٢).

ويرى بعض الأكراد أن تركيا كانت على علم بغزوة (داعش) للعراق، وتركيا كانت واحدة من القوى الأساسية التي وقفت وراء هذه الحركة، وان علاقات تركيا مع داعش قائمة بصورة قاطعة، وكما أن علاقات تركيا قوية بداعش، فهي قوية أيضاً مع القوى السنية في العراق، ويتسائل بعضهم إذا لم تكن هناك علاقة لتركيا بما يجري، فلماذا تشعر إلى هذا الحد بالأمان وعدم الخطر على رهائنها في القنصلية؟ ولماذا سلمت القنصلية التركية في الموصل نفسها من دون قتال لمسلحي داعش؟ ويرون أيضا انه كما أن تركيا لكي تبقى قوية داخل هذه الحركة شعرت بأن عليها أن تبقي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على قنصليتها هناك، ولذلك فإنها لم تنظر إلى داعش على أنه خطر، ولم تشعر بإمكان حدوث أي خطر، لكن ما يمكن أن يحدث هو أن يتحول داعش فجأة إلى خطر، أو إلى تنظيم خارج السيطرة، لأن أهدافه ليست هي أهداف الآخرين ذاتها، لكن هؤلاء يرون أن علاقاتهم الجيدة مع داعش تحول دون أن تشكل أي خطر عليهم. وقد أشاعوا هذا في وسائل الإعلام وانه ليس من خطر على الديبلوماسيين وأن إطلاق سراحهم سيتم قريباً(السفير اللبنانية، ٢٠١٤: ٧/٧).

مما سبق نرى أن العراق كدولة مجاورة لتركيا تأثرت علاقاتها معها بسبب عدة قضايا أبرزها المياه والأكراد وأخيراً قضية تنظيم الدولة الإسلامية، وتشكل هذه القضايا وطريقة تعامل كل من الدولتين معها صورة متذبذبة شيئاً ما، ولا بد من أن يكون الطرفين واعيين لما يحدث على الحدود والعمل على ضبطها.

ثانياً : سوريا :

يبلغ طول الحدود التركية السورية ما يقارب ٨٢٢ كم، وساهم الموقع الجغرافي والحدود المشتركة بين تركيا وسوريا في استحداث الكثير من الأزمات وصلت إلى حد التحشيد العسكري بين البلدين، حيث تميزت العلاقات والسياسة الخارجية بين البلدين بـ" اللاحسم"، و"التردد"، و"التأجيل"، حيث كان هناك الكثير من التجاذب والتنافر، ويعزى التنافر إلى سبب رئيسي ومهم وشامل، وهو الموقع الجغرافي، حيث تتحدد عوامل التنافر في الجغرافيا السياسية، من جهة أن سوريا وتركيا تتنافسان على تحديد السياسة الإقليمية، ولكن مع اختلاف الكيفية والمؤدى، حيث تنتهج سوريا سياسة "فك الارتباط" أو"الممانعة" مع نظام الهيمنة العالمي، بينما تنتهج تركيا سياسة "الاندماج" فيه، وساهمت التغيرات الدولية في إعادة النظر في الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، وكانت سوريا وتركيا من أكثر الدول تأثرًا بها، الأمر الذي يفضي إلى زيادة التنافس والتوتر والتناقض في الرؤى والمواقف الخاصة بالسياسة الإقليمية، غير أن المسألة الأهم من منظور الجغرافيا السياسية هي مسألة الحدود التي تتجاذبها رؤية أولى، تفترض "تثبيت" الحدود السياسية الراهنة، وهذا يعني منع سوريا من المطالبة بأراضيها المحتلة في لواء الإسكندرون، ورؤية ثانية، تفترض أن تغيير الحدود يمكن أن يتم، ولكن في إطار اتفاق إقليمي وبرعاية المجموعة الدولية، التي من المفترض أن ترى التسوية السياسية للصراع بين العرب و"إسرائيل" (الجزيرة نت، ٢٠١٠: ١/٢٠).

إن من يريد أن يقوم بدراسة العلاقات التركية السورية يرى أن بؤرة العلاقات تتمركز في كون الموقع الجغرافي يعتبر من العوامل المهمة في إثارة النزاعات الإقليمية والحدودية بين البلدين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخاصة في الآونة الأخيرة بعد اندلاع ثورة الربيع العربي، حيث اتهمت سوريا تركيا بأنها "تحتضن مسلحين" وتسمح لهم بخرق الحدود وتهريب السلاح إلى سوريا، بالإضافة إلى اتهامها بأن تركيا لا تستقبل فقط مهاجرين أجبروا على ترك منازلهم من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، بل تحتضن مسلحين وتقيم لهم معسكرات تدريب، مقابل ذلك أيضاً اتهمت تركيا سوريا بانتهاكها حدودها والقيام بإطلاق النار على مخيم اللاجئين السوريين الموجود داخل الأراضي السورية مما أدى إلى اعتراض رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان"، في زيارة له للصين حيث قال: "لقد حصل انتهاك واضح للحدود، وتم التحقق منه، وسنتخذ بالطبع الإجراءات اللازمة"، ومن القضايا المهمة التي نشبت بين البلدين بسبب وجودهما ضمن جوار جغرافي وحدود مشتركة بعد أحداث الثورة السورية هي اللاجئين السوريين حيث ساهم كل ما سبق في رجوع العلاقات التركية - السورية إلى الوراء (الشروق، ٢٠١٢: ٤/١٠).

تأثرت العلاقات التركية - السورية تأثراً بالغاً بسبب أحداث الربيع العربي، والتي انطلقت شرارتها عام ٢٠١١، حيث وصف المتابعون العلاقة بين البلدين منذ ذلك الوقت بأنها الأسوأ في تاريخهما، ومن هنا : فإن تركيا تواجه في سوريا اختباراً عسيراً يختلف عن موقفها من كافة الأحداث المتزامنة مع أحداث سوريا في كثير من الدول العربية، وذلك نتيجة عدة تفسيرات أولها: خشية تركيا من تفاقم الوضع في سوريا وتحوله من ثورة إلى حرب أهلية، وعليه فهي تسعى إلى نزع فتيل الحرب الطائفية بالضغط على النظام للقيام بإصلاحات، وذلك باستضافة القوى المعارضة للنظام على أراضيها، أما ثاني هذه التفسيرات فيكمن في تتابع وتدافع المؤسسات التركية التي تشهر بالنظام السوري في كل مكان، وتنذر بأنها سوف تتعاون مع أي نظام بديل الذي قد يكون الإخوان المسلمين، وثالث هذه التفسيرات أن صانعي القرار في تركيا وقعوا في رهانات غير دقيقة، في كيفية التعاطي مع الأحداث في سوريا (ابو داير، ٢٠١٢: ٢٣٢).

ويمكن أن نجمل الوسائل التي أثرت على العلاقات بين البلدين في فترة الربيع العربي بما يلي (القدرة، ٢٠١٣: ١٢٩-١٣١):

١- استضافة اللاجئين : حيث أضحت تركيا الآن موطناً لأكثر من ١٥٠ ألف سوري مقيمين في مخيمات مخصصة لهم على الحدود التركية السورية.

٢- استضافة مؤتمرات المعارضة السورية : قامت تركيا بإجراءات علنية وصريحة تجاه الإخوان، حيث تمثلت حالة التقارب في عقد مؤتمر "الإخوان المسلمين" في تركيا، وكذلك وجود المشرف العام للإخوان في تركيا وإطلاقه تصريحات معادية للنظام السوري وقيادته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- مصادرة الأسلحة : عملت تركيا على تشديد الرقابة على جميع معابرها الحدودية والبرية والجوية والبحرية، وذلك لمنع تهريب أي الأسلحة والعتاد للنظام السوري من مناصريه.

٤- فرض العقوبات : أعلنت أنقرة عن مجموعة من العقوبات ضد النظام السوري والمسؤولين الذين ارتكبوا من وجهة النظر التركية جرائم ضد الانسانية.

٥- تعتبر تركيا ممر للمقاتلين والمتطوعين وأسلحتهم من كل دول العالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (١): خارطة الدولة العثمانية القديمة وامتدادها في البلاد العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (٢): خارطة الدولة التركية الحديثة وموقعها من البلاد العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
البيئة الجيوسياسية التركية وأثرها على العلاقات التركية ـ العربية

لقد ساد في الدراسات التقليدية للسياسة الخارجية، تحليل تلك السياسات بوصفها وحدة متجانسة تجاه كل المشكلات الدولية، لان السياسات الخارجية للدول في تلك الفترة كانت تدور حول قضية أساسية هي الأمن، وكانت القضايا الأخرى تحتل مكانة هامشية، في تحديد مسارات وتوجهات السياسة الخارجية، لكن في فترة ما بعد الحرب الباردة، وحتى وقتنا الحالي، شهدت العلاقات الدولية نوعاً من الاعتماد المتبادل، حيث ظهرت فيه قضايا جديدة تفوق في أهميتها القضايا التقليدية، وقد أصبحت هذه القضايا تحتل مكانة بارزة في اهتمامات الدول، ومن المتصور إن تتبع الدول سياسة خارجية معينة تجاه قضايا معينة، وسياسة خارجية أخرى تجاه قضايا أخرى، ومن المتصور أيضاً إن تتركز السياسة الخارجية للوحدة الدولية إزاء وحدة أخرى في قضية واحدة، في حين تتوزع سياساتها إزاء وحدة أخرى حول قضايا متعددة .

وتعتبر المنطقة الإقليمية حول تركيا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للقوى الكبرى سواء روسيا الاتحادية أو الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والحرب التي تقودها مع حلفاءها ضد الإرهاب عامل مساعد على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية في المنطقة، كما إن لمخزون المنطقة الاقتصادي أيضاً دور آخر، بالإضافة الى وجود إسرائيل ضمن المنطقة الإقليمية التركية، وسنتناول في هذا الفصل مبحثين وهما :

المبحث الأول : دور تركيا الإقليمي وتحولات البيئة الجيوسياسية

تعرف البيئة الجيوسياسية على أنها علم دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي اضاف إلى الجيوبوليتيك فرع الجيو استراتيجيا(اللباد، ٢٠١٠: ٦)، وتتبع أهمية الموقع التركي من تمتع تركيا اليوم بعلاقات سياسية جيدة مع شتى دول منطقة الشرق الأوسط وتعاون استراتيجي مع روسيا الاتحادية على الرغم من عضويتها في حلف الناتو، ولذا فإن تركيا اليوم في وضع فريد يمكنها من لعب دور فاعل في التفاعلات الإقليمية، حيث أن الدور الذي تؤديه تركيا في المنطقة تحقيقاً لمصالحها وزيادة لنفوذها ووزنها الإقليمي الى جانب مصالح خارجية تتعلق بالتحالف العربي، خصوصاً وان هذا الدور استمرت تركيا في ممارسته خلال مدة الحرب الباردة والتي شهدت تطوراً ملحوظاً في علاقات تركيا بدول المنطقة، زد على ذلك فان هذا الدور يتم عبر عدة مسالك لعل من أبرزها ارتباطه بقضايا المياه والأقليات وإمكانية تحويل المنطقة الى نظام إقليمي شرق أوسطي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحيث تصبح هناك علاقة واضحة بين طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وبين التوجه الغربي الطابع لسياستها دون إغفال أن أي تغيير يطرأ على أشخاص صُنَّاع القرار في تركيا، لا يؤثر في ثبات مصالحها الوطنية وهذا يعبر عن رؤية واضحة في تقرير المصالح القومية التركية وفي العمل على تحقيقها تحت هذا العنوان أو ذاك، وعليه يمكن القول فأن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع بها تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، وبما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في أطار علاقات تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة، وسنتناول في هذه المبحث دور تركيا الإقليمي وتحولات البيئة الجيوسياسية التي أثرت في هذا الدور وتأثرت به من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : البيئة الجيوسياسية التركية

تغيرت تركيا في كل شيء وأصبحت دولة أكثر ديمقراطية، وتراجع دور المؤسسة العسكرية في مجال مراقبة السياسة وأجهزة الدولة المدنية، وقد تغلَّبت تركيا على معظم مشاكلها الاقتصادية وأصبحت قوة إقليمية مؤثرة، فلماذا لا يتم التوجه إليها لتعزيز قدرات الدول العربية في مجال استيعاب العمالة والاستفادة من الخبرات التركية، لتصبح تركيا عمقاً استراتيجياً واقتصادياً وتجارياً للدول العربية بدلاً من أن تكون عمقا عسكرياً واستخبارياً لإسرائيل والولايات المتحدة، وتتطلع تركيا لأن تكون ذات تأثير ليس فقط في الشرق الأوسط، بل وفي القوقاز وفي أسيا، وهي شريكة في القتال في أفغانستان، وتقيم تحالفاً اقتصادياً مع العراق، وتعتزم استثمار مليارات الدولارات في مصر، لم تكن تركيا يوما ما دولة مُمانعة، ولا تنادي بالحرب على إسرائيل، ولكنها دولة فتحت الباب لسوريا للتفاوض مع إسرائيل، وعبَّرت عن استعدادها أيضاً للوقوف خلف مصر، لأن معسكر الاعتدال ليس خصماً ولا تريد منافسته، وخرجت تركيا بمكسب سياسي كبير دون أن تدفع ثمنا على حساب علاقاتها الإستراتيجية مع أمريكا وإسرائيل وهذا ما يجب دراسته وتحليله والاستفادة منه (السيد، ١٩٩٨: ١٠١).

ساهمت هذه التحولات في البيئة الجيوسياسية التركية في تعزيز دور تركيا الإقليمي في المنطقة بحثا منها عن دور استراتيجي في القضايا العربية وبحثا من الدول العربية عن مساندٍ في قضاياها الراهنة، وانطلاقا مما سبق سنتناول هذا المطلب في الفقرات التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : مقومات البيئة الجيوسياسية :

المتابع للتفاعلات السياسية في منطقة الشرق الأوسط سوف يلاحظ أن دور السياسة التركية في هذه التفاعلات قد بدأ يتنامى منذ مرحلة ما قبل العملية العسكرية الأميركية ضد العراق، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، ولم يكن هذا الأمر ليتم بهذه الصورة من دون رغبة دولية وإقليمية ومن دون مقومات أعطت لتركيا الحق في السعي لهذا الدور، خاصة وأن تطورات الوقت الراهن تؤكد أن هذا الدور في سبيله لان يتمدد ويتضخم في المرحلة المقبلة التي تشهد تشكل تحالفات جديدة في المنطقة، وساعدت البيئة الجيوسياسية التركية والأحداث المرتبطة بها كثيراً في تفعيل هذا الدور والتي يمكن إجمالها بما يلي(جريدة البيان الإماراتية، ٢٠٠٩: ١/١٩):

١- وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى الحكم بما أعطى لها قبولا شعبيا في دول المنطقة، بعدما كانت علمانية الدولة وانتماؤها إلى العالم الغربي حائلا بينها وبين القطاعات الشعبية في العالمين العربي والإسلامي.

٢- أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة التي دفعتها إلى تبنى استراتيجية تقوم على دعم الإسلام المعتدل في مواجهة إسلام تنظيم القاعدة ووجدت النموذج في حزب العدالة والتنمية الذي يؤمن بالتعددية السياسة وفي نفس الوقت جاء عبر انتخابات ديمقراطية، فقررت أن تدعم هذا الاتجاه وتسوقه في المنطقة، وهو ما تطلب أن توسع إلى حد ما من الدور الإقليمي في المنطقة، ومن هنا جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تبنته إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش في أعقاب الحرب على العراق.

٣- المذهب الديني الذي ينتمي إليه المسلمون الأتراك وهو المذهب السني، فمن جهة فإنها في صراع مذهبي قديم مع إيران التي تريد الولايات المتحدة أن تضعف من دورها الإقليمي، ومن جهة ثانية فإن معظم مسلمي المنطقة خاصة العرب ينتمون إلى المذهب السني الأمر الذي يسهل من التقارب التركي مع الشعوب العربية خاصة وأن الصلات بين الجانبين تاريخية منذ عهد الإمبراطورية العثمانية، وهناك من يرى أن هذا الدور التركي يأتي كمقدمة لتشكيل محور إقليمي سني يمكن من خلاله تطويق المد الإيراني الشيعي في منطقة الشرق الأوسط، وسوف يتشكل هذا المحور من كل من تركيا ومصر والسعودية والأردن،حسب هذه التحليلات.

٤- احتفاظ تركيا بعلاقات جيدة مع معظم دول المنطقة خاصة تلك التي تجمع بينها صراعات تتطلب من تركيا القيام بدور الوساطة فيما بينها مثل العرب وإسرائيل، خاصة الجانب الفلسطيني المتمثل في حركة حماس، وقد بدأ هذا الدور التركي في أكثر من أزمة شهدتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منطقة الشرق الأوسط، بوقوفها مع الفلسطينيين في المجازر التي ارتكبت بحقهم وخصوصاً في قطاع غزة عام ٢٠٠٨م.

ثانياً : أثر البيئة الجيوسياسية على العلاقات التركية ـ العربية :

أخذت تركيا تولي اهتمامها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد انتهائها من بناء دولة علمانية ديمقراطية على الشاكلة الغربية، كما زاد من أهمية هذه المنطقة الاهتمام المبكر للولايات المتحدة الأمريكية بمصالحه الإستراتيجية في المنطقة العربية، وعلى هذا الأساس نرى إن تركيا قد اشتركت مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في عام ١٩٥١ في تأسيس منظمة قيادة الشرق الأوسط، إلا إن هذا المشروع لم يدخل حيز التنفيذ نتيجة لرفض الدول العربية له، في حين لم تنظر تركيا في هذه المرحلة الى مسألة إقامة علاقات ايجابية مع الدول العربية سواء في إطار المصالح الإقليمية أو الانتماء الحضاري، حتى بروز الأزمة القبرصية بعد عام ١٩٧٤م حيث وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان، وبروز دور النفط في السبعينيات وتأثيره على السياسة الدولية وقد تزامن ذلك مع أزمة اقتصادية كانت تركيا تشهدها، فغيرت تركيا من توجهها الى الغرب لتسلّط أنظارها تجاه الدول العربية، وقد طرأت تغيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية في العصر الحديث وتحديداً بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية الى السلطة وظهور نخبة سياسية جديدة أعطت أهمية كبيرة للمنطقة وللعلاقات التركية العربية (نور الدين، ١٩٩٨: ٣٣٣).

بالمقابل أصبح الطرف العربي يقبل بالدور التركي، ظهر ذلك جلياً من خلال الزيارة التي قام بها وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط لأنقرة في بداية أزمة الربيع العربي، وأن الطرف الإسرائيلي يقبل هو الآخر بنفس الدور، فضلا عن أن الأطراف الدولية ممثلة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية تقبل هي الأخرى به، ولاشك أن كل طرف من الأطراف ذات الصلة بتفاعلات المنطقة له وجهة نظر فيما يتعلق بالدور التركي، فمن جهة فإن إسرائيل تريد النظام الإقليمي الحالي هو الذي يحكم تفاعلات المنطقة وهو النظام الإقليمي العربي الذي يتكون فقط من الدول العربية، أما الولايات المتحدة فهي تسعى ومنذ عقود إلى إحلال نظام شرق أوسطي محل هذا النظام العربي، أما الطرف العربي فهو يستعين بتركيا في أوقات الأزمات لمواجهة عجز النظام العربي (التركماني، ٢٠١٠: ١٥).

أما تركيا نفسها فهي تسعى لان تكون الدولة الإقليمية المركزية في النظام الإقليمي الجديد الذي تتشكل ملامحه في الوقت الراهن، وهي تريد من خلال هذا الدور الاقتراب من حلمها التاريخي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي يتمثل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهى تقدم نفسها للطرف الأوروبي باعتبارها يمكن أن تكون هي جسر التواصل بينها وبين العالم الإسلامي، وهو الأمر الذي يختبره الاتحاد الأوروبي حاليا، حيث انه لم يقبل عضويتها ولم يرفضها ويجري معها حوارا حول قضايا اقتصادية وحقوقية وثقافية لكنه في نفس الوقت يختبر دورها الذي يمكن أن تقوم به لصالح الاتحاد في المراحل المقبلة، ومن المهم الإشارة إلى أن الدور التركي وإن كان يحظى على الدوام بدعم رسمي من دول لها مصالح في منطقة الشرق الأوسط أو من بعض دول المنطقة، فإن الجديد الآن هو أن مثل هذا الدور أصبح يحظى بشرعية شعبية بسبب الموقف التركي المتشدد إزاء الهجمات الإسرائيلية الوحشية ضد سكان غزة، وهو ما بدا من تصريحاته القوية من جهة، ورفضه الحديث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت من جهة ثانية، وهذه النقطة إذا ما أضفناها إلى الجانب المذهبي ضمن مقومات الدور التركي لاتضح لنا أن تركيا قطعت شوطا كبيرا على صعيد تكريس دورها الإقليمي الواسع في المنطقة، والعائق الوحيد أمام هذا الدور هو انه ارتبط هو ومقوماته بصعود حزب العدالة والتنمية، وبالسياسات التي اتخذها الحزب، وبرغبة القوى الكبرى بان تستثمر صعوده في تنفيذ سياسات خاصة بها في المنطقة، وهذا يعنى أن الدور التركي أصبح مرتبطا بهذا الحزب، فإذا ما علمنا أن شعبية الحزب تتراجع داخليا في الوقت الراهن، وان تداول السلطة في تركيا يمكن أن يأتي بأحزاب أخرى إلى الحكم هناك، فإن علامات استفهام واسعة لابد من أن توضع أمام هذا الدور التركي في المستقبل (التركماني، ٢٠١٠: ٢٠-٢٥).

أن هناك تغيرات كبيرة طرأت على البيئة الجيوسياسية لتركيا، نتيجة الانقلاب المذهل في النظام الشامل للعلاقات الدولية، انطلاقًا من نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية، وصولاً إلى الاحتلال الأميركي للعراق، كما إن الاستجابة لهذه التغيّرات العالمية والإقليمية، التي تزامنت مع تحول في المناخ السياسي الداخلي وإصلاحات هيكلية، توحي بأنّ تركيا أخذت تختبر مرحلة انتقالية في علاقاتها الإقليمية والدولية، وتعي قيادتها السياسية أنّ السياسة الدولية لا تعرف حدودًا لحركة الدول، والمهم فيها هو الإرادة والتصميم والهدف الواضح، والرؤية الثاقبة، والتوظيف الأمثل لعوامل القوة المتاحة، وتتوقف فرصة الدول في الحصول على موقع متميز على درجة المسؤولية التي تظهرها النخب الحاكمة، وعلى القدرة التي تبديها في جعل مصالح شعوبها في اتساق وتطابق مع مصالح المجموعة الدولية عمومًا والشعوب المحيطة بها بشكل خاص، كما أنه بقدر ما يكون للدولة من مشاركة إيجابية في بناء إطار فعّال وناجع للتعاون الإقليمي(التركماني، ٢٠١٠: ٢٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تساهم في تحسين فرص التنمية عند المجتمعات المحيطة بها وليس فقط داخل حدودها، وتحظى بقدر أكبر من المصداقية، وتزداد فرص حصولها على الشرعية العالمية، ويبدو أن السياسات التركية منذ تسلم حزب "العدالة والتنمية" لمقاليد الحكم عام ٢٠٠٢، لا يمكن اعتبارها خطوات أو توجهات عفوية مرتبطة بأمزجة شخصية للقيادة، بقدر ما هي خطوات عملية تنطلق من إستراتيجية جديدة، عناوينها الرئيسية تتمثل في ممارسة سياسة مستقلة، بعيدًا عن الالتحاق الكامل بالغرب والولايات المتحدة الأميركية تحديدًا، تجاه المستجدات السياسية الدولية، وانتهاج سياسة متوازنة في المنطقة هدفها تحقيق التقارب مع العالم العربي ومع دول الجوار بشكل خاص، والابتعاد ما أمكن عن التحالف مع إسرائيل في محاولة لإعادة الوجه التاريخي لتركيا، باعتبارها إحدى الدول الأساسية في المنطقة، ولا يستقيم في أيامنا هذه تحليل المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط اليوم، بدون تركيا وحضورها الفاعل فيه، لذلك يبدو التأمل في المشهد التركي الجديد ضروريًّا لفهم مدركات تركيا لدورها والرؤى الجديدة التي ترسم سياستها الشرق أوسطية، وذلك كله سيشكل مدخلاً أساسيًّا للتعامل مع الواقع الجديد الذي تفرضه الآن في المنطقة (تركماني، ٢٠١٠: ٢٢-٢٦).

فتركيا تعمل جاهدة لاستعادة دورها ووزنها باعتبارها قوة إقليمية في الشرق الأوسط، ويبدو أنّ محاولاتها لاستعادة هذا الدور تأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية صعبة جدًّا، لا سيما أنّ الولايات المتحدة الأميركية مرتاحة لهذا الدور وتنظر إليه بشكل إيجابي، حيث إنّ مشاركة تركيا في البحث عن مخارج للأزمات الإقليمية الراهنة تساهم في إيجاد توازن جديد للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، ولا شك أنّ القادة الأتراك استوعبوا معنى الكلام الأميركي عن أنّ المهمات تحدد التحالفات لا العكس، وأنّ ذلك، في شروط ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، يزيد من حساسية الدور التركي (التركماني، ٢٠١٠: ٢٧).

إن تركيا اليوم تقدم أنموذجًا جيدًّا للعمل السياسي الحكيم، الذي يتخذ من الإسلام وعاءً ثقافيًّا عظيمًا، ويحاول أن يتعايش مع العصر عبر الآليات الديمقراطية، وبناء هياكل سياسية تعمل على إيجاد حلول وسط المشكلات التي تعاني منها تركيا، كما تعمل على تعديل جوهري في المشهدين الإقليمي والدولي، وفي تصفير خلافاتها مع دول جوارها الإقليمي مع تنمية علاقاتها البينية بشكل شمولي وإستراتيجي. ويجد مرتكز السياسة الخارجية التركية في الرؤية المؤسِّسة لدور تركيا في محيطها الإقليمي، وهي فكرة "العمق الإستراتيجي" التي صاغها مفكر تركيا الإستراتيجي أحمد داود أوغلو، والتي تقضي بالابتعاد النسبي عن المحاور، المقترن باقتراب محسوب من قضايا الجوار، وتنويع التحالفات الإقليمية والدولية، بما يمكّن تركيا من استخدام أمثل لعمقها الإستراتيجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في التأثير على الفاعلين الإقليميين والدوليين، وأدركت تركيا إمكانياتها الإقليمية والظروف الموضوعية المحيطة بها وقدراتها المختزنة، والشرط الإقليمي والدولي الموائم لها كي تلعب دورها الإقليمي باقتدار، وباتت تشكل قوة مهمة ذات تأثير يصعب تجاهله في وسط آسيا والعالمين العربي والإسلامي ومنطقة القوقاز المجاورة لها وبالتالي في السياسة الدولية، كما أدركت أنّ الدور الإقليمي يقوم أساسًا على إدراك المصالح والسعي لتحقيقها، والتعاون والاعتماد المتبادل لإنجاز ما يمكن إنجازه بتكاليف وأوقات وجهود أقل (تركماني، ٢٠١٠: ٩٢).

كما يقوم على حراك طبيعي واجتماعي ترعاه الحكومات بالتشريعات والتسهيلات الممكنة، ضمن شروط جغرافية وجيوسياسية وتاريخية وإستراتيجية، وهو أمر لا يتحقق بالأماني السياسية والضغوط الآنية وردود الأفعال والهبّات العاطفية والإملاءات الخارجية، ولا بالقوة والقهر بطبيعة الحال، وتتحرّك تركيا في الإقليم الشرق الأوسطي كما لو أنها قائد فعلي لدوله ولنظامه المتداعي، أو كمبادِرة لحل أزماته المتفاقمة على شتى الأصعدة، لا سيما ما يخص مشكلات كبيرة ومزمنة كالتوسط والإشراف على المفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة والملف النووي الإيراني، فضلاً عن تدخلها المتواصل في العراق الذي تعتبره بمثابة مجالها الحيوي المباشر ومن ضمن جغرافيتها السياسية، كما أن المؤشر الذي لا يخطئ هو صعود الدور الإقليمي التركي على مسرح الشرق الأوسط واستحالته عاملاً معادلاً، وربما رادعًا إيجابيًّا، للدور الإيراني. لكن هذا الصعود يجري في ظل فراغ قوة وفراغ قيادة جماعية في النظام الإقليمي العربي، نشأ بعد انكسار التفاهم الثلاثي المصري السعودي السوري الذي كان يشكل بوصلة لأجندة النظام الإقليمي العربي وأولوياته (تركماني، ٢٠١٠: ٩٥).

المطلب الثاني : دور تركيا الإقليمي

اضطلعت تركيا بدور بارز على مسرح عمليات الشرق الأوسط، انطلاقا من مجموعة من المبادئ الأساسية والمواقف المركزية التي تبنتها حيال قضايا الصراع في منطقة الشرق الأوسط، منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في نوفمبر ٢٠٠٢، أسهم ذلك في تصاعد الدور الإقليمي لتركيا لعدد من الأسباب، أهمها قوة المنطق الأخلاقي الذي انطبع على مواقفها بسبب دفاعها عن الحقوق العربية، هذا فضلا عن استفادتها من غياب قوى مركزية كمصر وسوريا عن تفاعلات الإقليم بفعل الثورات الشعبية، وانشغال العديد من الدول العربية الأخرى بتحصين ذاتها لمواجهة امتداد رياح "الربيع العربي" إلى حصونها، وسنتناول هذا المطلب كما يلي (خليل، ٢٠١٣: ١):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : مقومات الدور التركي في الدول العربية :

تمتلك تركيا جميع عناصر القوة الوطنية التي تؤهلها بان تلعب دوراً إقليمياً مؤثراً في المنطقة وبخاصة بعد حرب العراق ودخولها الاتحاد الأوروبي مستقبلاً حيث تمتلك القدرات الهائلة التالية (المعايطة، ٢٠٠٨):

أ ـ مساحة واسعة تصل إلى ٧٨٣٥٦٢.٣٨ كم٢ معظمها أراضٍ صالحة للزراعة، ويبلغ مساحة المسطح المائي ٩٨٢٠ كم٢ مع تعدد المناخات واستمرار هطول الأمطار.

ب ـ قوى بشرية هائلة مؤهلة حيث يصل عدد سكان تركيا الى ٧٢ مليون نسمة، ٩٩% مسلمون، ولا تعاني تركيا من تعدد الأيديولوجيات والمذاهب.

جـ ـ قوات مسلحة محترفة يصل تعدادها الى مليون جندي من مختلف الصنوف.

اعتمدت تركيا لتدعيم دورها الإقليمي على مجموعة من النظريات التي صاغها فيلسوف السياسة الخارجية، والمسئول الأول عنها، أحمد داود أوغلو، حتى في المرحلة السابقة عن وصوله لرئاسة الجهاز الدبلوماسي التركي، هذه النظريات يأتي على رأسها نظرية "التحول الحضاري"، و"صفر مشاكل"، و"العمق الاستراتيجي"، وأثارت هذه السياسات كثيرا من الانتباه، من قبل المتابعين للشؤون الدولية، فقد دخلت بمرحلة تحول عميق كان لها تأثير كبير على درجة النشاط التركي ونوعيته خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وفضلت حكومة رجب طيب اردوغان تجاوز سياسات الحكومات التركية السابقة التي تعاقبت على الحكم خلال التسعينيات التي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الإقليمية الخاصة بظروف الشرق الأوسط التقليدية منها التطورات الفلسطينية الإسرائيلية، والتفرد الأمريكي في التأثير على مجمل الأحداث في شؤون الشرق الأوسط بعد زوال المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، وتداعيات حرب الخليج الثانية التي أدت إلى تغيير ميزان القوة بين دول المنطقة جراء إبعاد العراق بوصفه قوة إقليمية(عبدالقادر، ٢٠١٢: ٥٧٤).

أصبح للدبلوماسية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية تحركات مكثفة وفق ما اصطلح على تسميته "العثمانية الجديدة" أولت خلالها تركيا الاهتمام الكبير إلى تفاعلات الشرق الأوسط، وظهر ذلك من خلال زيارة المسئولين الأتراك ومستوى العلاقات المختلفة وحجمها التي باتت تربط تركيا بعدد من دول الشرق الأوسط، على نحو جعل من تركيا على الدوام بالقرب من الأحداث في معظم تفاعلاتها، إن لم تكن مركز هذه التفاعلات (عبدالقادر، ٢٠١٢: ٥٧١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد شاركت المتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدءاً من أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وما تبعها من تطورات كانت تتعلق بما سمي الحرب على الإرهاب الذي توج بالغزو الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق وإسقاط أنظمة الحكم فيها واحتلالهما خلال عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ على التوالي، في توصل تركيا إلى بديهية مهمة: انه ليس من مصلحتها المخاطرة بعلاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي، فكان عليها أن تقيم توازنا دقيقا بين مختلف التيارات والمصالح والاتجاهات: الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والعربية والإسلامية، وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليميين، بحيث تكون تركيا بلدا محوريا على مسافة واحدة من الجميع وقادرة على التأثير في مجريات الأحداث، وبهذا شهدت السياسة الخارجية التركية تبلور مشروع تجاه الشرق الأوسط، كان من ابرز مظاهره الانفتاح التركي على سوريا وإيران قبل الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إذ قادت تركيا حملة دبلوماسية نشطة على نحو غير معهود في منطقة الشرق الأوسط، ففي كانون الثاني ٢٠٠٣ استضافت تركيا قمة على مستوى الدول العربية المهتمة بقضية الحرب على العراق لمناقشة البدائل عن هذه الحرب (دسوقي، ٢٠٠٩: ٩٠).

لكي تؤكد تركيا أن هدف سياستها الخارجية الجديدة تجاه الشرق الأوسط في عهد حكم حزب العدالة والتنمية، توثيق العلاقات مع دول العالمين العربي والإسلامي كان لا بد منها أن تتخذ بعض الإجراءات حيال الأحداث التي تحدث ضمن نطاق هذه الدول فمثلا عن طرح مشروع لإدانة إقامة إسرائيل للجدار الفاصل في فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة قامت تركيا بالتصويت إيجابا على قرار الإدانة في ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٣، أضف إلى ذلك ترشيح أكمل الدين إحسان أوغلو في كانون الثاني ٢٠٠٤ أميناً عاما لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما أدان رئيس الوزراء التركي في ٢٤ آذار ٢٠٠٤ اغتيال الشيخ احمد ياسين، كما سمحت بانطلاق مظاهرات منددة بذلك وبسياسة إسرائيل في فلسطين من أمام السفارة الإسرائيلية في أنقرة في حزيران وتموز وآب عام ٢٠٠٦، وشاركت تركيا في قيادة جولات المحادثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل منذ ٢١ أيار ٢٠٠٨ حول انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان، كما طالب حزب العدالة والتنمية التركي احترام انتخابات البلدية الفلسطينية وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي جرت في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ والتي حصلت فيه حركة حماس على أعلى نسبة من الأصوات، وأكد الحزب انه من الضروري دعم وإشراك حركة حماس في العملية السياسية، كما جرى إطلاق مبادرات للهدنة بين الحركة وإسرائيل التي توجت بالمبادرة التركية التي أبدت بموجبها حركة حماس استعدادها لتنفيذ هدنة طويلة الأمد (دسوقي، ٢٠٠٩: ٩٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا فان دور تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط يهدف إلى ترشيد التفاعلات الإقليمية، لأسباب ثلاثة :

١- تحتفظ تركيا بعلاقات قوية مع إسرائيل والفلسطينيين .

٢- ترتبط تركيا بعلاقات طيبة مع سورية وإيران إلى جانب مصر والسعودية .

٣- تتسم السياسة التركية بوجه عام بالعقلانية .

لقد منح التحرك التركي تجاه غزة فرصة للدخول على خط إقليمي ساخن آخر، يسهل عليها جمع المزيد من النقاط لصالح دبلوماسيتها النشطة، من خلال المشاركة التركية في أية قوات دولية، والمساهمة في إعادة اعمار غزة، لكن كل تلك التحركات والنشاطات التركية التي قامت بها تجاه العالمين العربي والإسلامي، بما فيها تلك المتعلقة بالقيام بضرب عناصر حزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق، لم تكن بمعزل عن موافقة الولايات المتحدة الأمريكية أو التنسيق معها (نور الدين، ٢٠٠٧: ١٠٣)، وذلك لان تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي ولا يمكن التحرك عسكريا خارج حدودها دون التنسيق مع قيادة الحلف التي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن تركيا في وضع مفاوضات للعضوية مع الاتحاد الأوروبي، واي تحرك لها يقتضي اخذ هذا العامل في الاعتبار، أضف إلى ذلك أن تركيا تواجه مشكلات حرجة جدا بالنسبة للمسالة القبرصية والارمنية وغيرها من القضايا التي تحتاج لدعم الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من ذلك فقد أصبح لدى القادة الأتراك قناعة أن تركيا لن تدخل الاتحاد الأوروبي، وان موقعها الحقيقي يكمن في الشرق الأوسط، خاصة بعد تدهور علاقاتها مع إسرائيل بعد أحداث غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، ومؤتمر دافوس ومهاجمة أسطول الحرية واهانة السفير التركي في إسرائيل " أحمد أوغوز تشليكول"، لذلك قامت تركيا بإعادة بناء علاقاتها مع معظم الدول العربية وإيران، مع السعي لتحقيق هيمنة اقتصادية في الشرق الأوسط كونها تعد نفسها مقبولة شعبيا في المنطقة أكثر من إسرائيل وإيران (هياجنة، ٢٠١١: ١٨).

حدثت الثورات العربية وحدث الكثير من التقلبات والتغيرات السياسية في معظم الدول العربية منها ما كان بإرادة الشعوب كمصر وتونس أو تحسبا لقدوم الربيع العربي مثل دول الخليج العربي، وكان موقف تركيا اقرب إلى أن نوصفه بأنها تتجنب الصراعات العرقية والدينية ودفعها هذا للنظر بجدية إلى أن يكون موقفها معبرا عن دبلوماسية القوة الناعمة، ورأت تركيا في الثورات العربية وعلى لسان احمد داوود أوغلو: "إنها بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ وأنها عفوية وضرورية وأنها جاءت متأخرة حيث كان ينبغي أن تحدث في الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين، وان التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، ولا بد من ابتعاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغيير"، ومثلت هذه الرؤية منطلقا أساسيا للموقف التركي من هذه الثورات، وشملت ما يلي (عبدالقادر، ٢٠١٢: ٥٨٨):

١. احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.

٢. الحفاظ على استقرار الدول وأمنها، وضرورة أن يحصل التغيير سلمياً.

٣. رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية تجنباً لتكرار حالة العراق وأفغانستان، وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم.

٤. تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

٥. رعاية المصالح التركية العليا، التي تشمل الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم.

٦. الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

٧. عدم استخدام القوات المسلحة التركية ضد الشعوب العربية واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غبر القتالية وأعمال الإغاثة.

٨. مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا معها.

رغم ازدواجية الموقف التركي من الثورة الليبية، إذ عارضت التدخل الغربي في بداية الأحداث، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات من قبل الشعب الليبي في مدينة بنغازي أمام القنصلية التركية واتهامها بدعم القذافي، وجرى حرق العلم التركي للمرة الأولى في الوطن العربي، لذلك غيرت من موقفها في التدخل الغربي، ودعت القذافي إلى التنحي وقامت بغلق سفارتها في طرابلس، وان مرد تلك الازدواجية والتغير في الموقف يعود إلى أنها لم تكن تتوقع حدوث الثورات في أرجاء الوطن العربي، وقد اضطرت تركيا لأول مرة إلى الاختيار بين الحكومات والشعوب، إذ يعني مساندة الحكومات بحفظ مصالح تركيا الاقتصادية في الوطن العربي، لكنه يفقد النظام السياسي التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية شعبيته لدى الأتراك والعرب، لذا كان عليها الموازنة بين المصالح الاقتصادية والقيم السياسية الديمقراطية، وقد اتبعت تركيا موقف الترقب الحذر من ثورات الربيع العربي في بادئ الأمر، كما هو الحال عندما تبنت منهجا حذرا تجاه أحداث دوار اللؤلؤة في البحرين لتداخل تلك الأحداث مع العلاقات بدول الخليج العربي من جانب، والقضايا الطائفية من جانب آخر، وهو ذات الموقف مع الثورة السورية في بدايتها، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز ثقة بعض الشعوب العربية في السياسة التركية (السيد، ٢٠١٢: ٤٩٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كان استمرار الدور التركي متعدد الاتجاهات نحو ثورات الربيع العربي رغم محدودية تاثيراته يمثل استمرار للوضع القائم في تلك الدول، كونه يعبر عن السياسة التركية التي لم تكن لديها النوايا الايجابية في الخوض بشؤون الآخرين، وهذا كان يتطلب تعزيز الدور التركي لكنه يلزم حدوث تحولات أو تغييرات جذرية، داخلية وإقليمية، تقوم على افتراض استقرار الوضع الداخلي التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار إليه، لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل اكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يدفع إلى تراجعه تدريجيا (نور الدين، ٢٠١١).

إن الوقائع السياسية التي أفرزتها السياسة التركية تجاه ثورات الربيع العربي توصلت إلى نتيجة أولية مفادها : أن الابتعاد التركي عن المنطقة العربية طوال العقود الماضية اثر وبشكل واضح على استيعاب صناع القرار التركي لتطورات الأحداث الجارية في الدول العربية، وجعلهم يتوقعوا أن أمورا معقدة ستجبر تركيا على مراجعة كاملة وإعادة قراءة لآلية صنع القرار السياسي التركي بناء على المستجدات، التي ولدت محاور وتحالفات قائمة على خلفيات مذهبية وطائفية واضحة، لذا يمكن القول أن التعاطف الشعبي العربي عبر التصعيد مع إسرائيل، ودعم غزة المحاصرة واستغلال سوء علاقات معظم الدول العربية مع إيران، بعد حدوث تناقضات في الموقف التركي تجاه الأحداث في مصر وتونس، ثم ظهر ذلك جلياً في رفض المشاركة في حملة الناتو على ليبيا ثم محاولة اللحاق بالثوار لكسب رضاهم خوفا من حرمان أنقرة من مكتسبات استراتيجية، وأخيرا الموقف الضعيف والمتردد تجاه الأزمة السورية الذي اثبت أن أطروحات الساسة الأتراك مجرد ظاهرة إعلامية (الشمري، ٢٠١٢).

تعددت التفسيرات والدلالات المطروحة لهذه المواقف التركية والاختلافات بينها، فثمة من يراها مؤشرا على الطابع البراجماتي وتغليب مصالح تركيا الاقتصادية بالأساس، وهناك من يراها مؤشرا على ارتباك السياسة الخارجية التركية، نتيجة وقوعها في أسر سياساتها التوازنية وعدم انحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير، ويراها آخرون مؤشرا على الارتباك والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشئون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون أخرى ويتلاقي الاتجاه الأخير مع تفسيرات تركز على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا، وهناك اتجاهات أخرى تفسر المواقف التركية باعتبارها تتبع إلي حد كبير مواقف العواصم الغربية، وهو ما يناقض تفسيرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبرز رفض التدخل العسكري الخارجي في دول المنطقة كأحد المحددات الأساسية للموقف التركي، لاسيما أن مثل هذا التدخل قد يتم استدعاؤه لاحقا ضد تركيا ذاتها(نور الدين، ٢٠١١).

ثانيا : أثر دور تركيا الإقليمي في المنطقة على العلاقات التركية ـ العربية :

من خلال دراستنا والدراسات السابقة تبين أن هناك دور واقعي وعملي تقوم به تركيا إقليمياً، وأثرت فيه الكثير من هذه العوامل، وكان لهذا الدور أيضا تأثيره على العلاقات التركية ـ العربية، فقد أثرت التطورات التي تشهدها المنطقة في الدور التركي، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً:

أ ـ من الناحية السياسية :

أدت الثورات العربية لإعادة استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية، ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، حيث يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية/مدنية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية، ويركز ثانيها على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة والتنمية ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخليا وخارجيا، وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية ـ مثل مصر ـ قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، وطبيعة العلاقات المدنية ـ العسكرية، وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي، وإمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوحا (معوض، ٢٠١١: ١٣٥).

بجانب الدور التركي كنموذج، وفرت الثورات مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة، وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في ٧ نيسان ٢٠١١ عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي : وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف، لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه، وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته، فتزايد حدة الاستقطابات بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده، سواء من منظور القدرة على المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا(معوض، ٢٠١١: ١٣٨-١٤٠).

ب - من الناحية الاقتصادية :

تعاني تركيا حاليا خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١ تراجعت بنسبة ٢٤% لكل من مصر واليمن، و٢٠% لتونس، و٤٣% لليبيا، و٥% لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين مع تدهور الأوضاع فيهما، فضلا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من ١٢٠ شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام ٢٠٠٩(معوض، ٢٠١١: ١٣٦).

إذا كانت عملية الاستشراف بطبيعتها محاطة بالعديد من الصعوبات، فإن هذا التحفظ يبدو أكثر حضورا بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار والتغيرات المتلاحقة والممتدة التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن، ومن ثم، فإن الأفكار المطروحة حول مستقبل الدور التركي تظل أقرب للاجتهادات الأولية التي تتطلب المراجعة مع زيادة تبلور آثار هذه التغيرات، ويمكن الحديث بشكل عام عن ثلاثة تصورات لمستقبل الدور التركي في المنطقة، وذلك على النحو التالي(تركماني، ٢٠١٠: ١٠٥):

١- تصور تعزيز حضور الدور التركي وفاعليته : يقوم هذا التصور على أن التغيرات الراهنة من شأنها أن تعزز من حضور تركيا في المنطقة، مع زيادة جاذبية أدوارها، وذلك في إطار مسارين مختلفين نسبيا، هما :

أ- مسار تعزيز الدور التركي مع تراجع القوي العربية : وذلك في إطار توقع زيادة فاعلية الدورين التركي والإيراني لملىء الفراغ الإقليمي المتزايد الذي سينجم عن انشغال دول المنطقة بقضاياها الداخلية، وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية، وهو ما يشكل امتدادا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للأوضاع في مرحلة ما قبل الثورة، حيث كان تراجع الأدوار العربية أحد مصادر بروز أدوار القوى الأخرى في المنطقة، ويمكن تصور ارتباط هذا الصعود في الدور التركي بتزايد التنسيق التركي - الإيراني، أو التركي - الخليجي، مع استدعاء تحليلات أخرى لإمكانية تأثير التغيرات في المنطقة في تعزيز أهمية تركيا في الفكر الاستراتيجي الغربي كحليف ديمقراطي أكثر استقراراً، و دفع إسرائيل لمعالجة أسرع لخلافاتها مع تركيا لتحجيم السيناريوهات السلبية التي قد تنجم عن تغير البيئة الإقليمية(Ayoob,2011: 57-70).

ب- مسار تعزيز الدور التركي مرتبطا بنجاح الثورات وتفعيل التعاون العربي – التركي : فمن الناحية الاقتصادية مثلا، يمكن للإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة أن تسهم في تحسين إمكانيات التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول المنطقة، وتفعيل مشروعات التكامل الاقتصادي وتقسيم العمل(Ozturk,2011: 3/1)، وبشكل أكثر شمولاً، فإن ديناميات الثورات داخلياً وخارجياً يفترض أن تدفع النظم العربية لمراجعة سياساتها الخارجية، وزيادة استقلاليتها من خلال بدائل استراتيجية، وتمثل تركيا بديلاً استراتيجياً إقليمياً مهماً، وإن كان تفعيل التعاون المتوازن معه يتطلب تحقق شروط معينة، من أهمها تطوير القدرات العربية، ووجود رؤية عربية مشتركة، وزيادة التوافق الوطني داخل تركيا نفسها، ووضوح أولوياتها مع نجاحها في معالجة مشكلاتها الداخلية(السيد، ٢٠١١: ٧/٢٩). وأحد المسارات المطروحة لتحقيق هذا التعاون العربي مع تركيا (وإيران) هو تحقق درجة أكبر من التقارب بين أنظمة الحكم فيها، مع السيطرة المتوقعة للقوى ذات المرجعية الدينية، بحيث تصبح نظم الحكم في المنطقة ذات وعي أكبر بهويتها الحضارية ومسئولياتها تجاه شعوبها، وأقل تبعية للخارج، وبحيث تزداد إمكانيات تفعيل المثلث المصري - التركي – الإيراني (اوغلو، ١٩٩٤: ١٨٢).

٢- تصور استمرارية حضور الدور التركي وجاذبيته مع محدودية فاعليته : وهو ما يمثل استمرارا للوضع القائم بدرجة أو أخري، وامتداداً للسياسة التركية التي تجلت في التعامل مع الثورات العربية. وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي، فإن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات أو تغييرات جذرية، داخلية وإقليمية، بقدر ما يقوم على افتراض استقرار الداخل التركي، وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار إليه، لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكون من شأنه الكشف بشكل أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته على تحقيق نتائج ملموسة بشكل يؤثر سلبا في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يدفع إلى تراجعه تدريجيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- **تصور تراجع الدور التركي :** سواء على مستوى الحضور أو الجاذبية والاهتمام، أو الفاعلية والتأثير، وقد ينتج ذلك جزئيا بسبب أسلوب تعامل تركيا في الشهور الأخيرة مع الثورات العربية، والإدراك السلبي لدلالات هذه السياسة، سواء من قبل الشعوب، أو النخب الحاكمة العربية "القديمة"، فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والإنسانية (بوبوش، ٢٠١١: ٥- ٦).

ج - من الناحية العسكرية :

تركيا اليوم لاعب فاعل في المنطقة الإقليمية ولاعب مؤثر في السياسة الإقليمية ولذلك فانه من الممكن أن يكون لها دورا فاعلا في الأدوار الدولية أو التمثيل الدولي وربما تتعزز المنطقة بظهور تركيا لتقف سدا منيعا بوجه المطامع الغربية في المنطقة العربية والإقليمية على حد سواء، غير أن ما تريده تركيا من دور لها في شؤون وقضايا المنطقة واستقرارها، لا يعتمد على الرغبة التركية فقط، وإنما على مواقف وأدوار الأطراف الأخرى وتعاونهم، إقليميا ودوليا، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، ومن هنا تجدر مراقبة تطور الأحداث خلال الأشهر المقبلة، ورؤية ما إذا كانت تسير نحو رؤية مشتركة وتعاون بين واشنطن وأنقرة، أم العكس، وهذا يعزز الرأي الذي يؤيد "إمكانية قيام تركيا بدور الوسيط الايجابي لحل بعض القضايا العالقة، على اعتبار أن تركيا دولة ذات عمق استراتيجي ثقيل"، كما أن تركيا تلقى قبولا وترحيبا من الأوساط العربية والإقليمية لأنها وقفت الى جانب القضايا العربية التي عجز فيها العرب عن المطالبة بها أو النهوض بها كالحرب على غزة عام ٢٠٠٨ والتي وقفت فيها تركيا موقفا ايجابيا أكثر من الدول العربية التي عجزت على إقامة قمة طارئة إلا بعد فترة طويلة، وتركيا اليوم أثبتت متانة وحرص عميقين من أجل دعم القضايا العربية لذلك نجد أن الغرب يحاول اللجوء إليها باعتبارها شريكا إقليميا فاعلا في المنطقة، ولذلك نجد أن أي تحالف أمريكي تركي ستكون فيه الغلبة لتركيا لأنها ستكون طرفا يفرض شرطه للتحالف أو بمعنى أخر يتحالف بشروطه التي يضعها هو لا التي تفرض عليها، لقد أظهرت القوة الدبلوماسية في السياسة الخارجية التركية مقدار الترتيب العقلاني والاتزان في القرار السياسي الخارجي والداخلي والذي عجل من عملية التطور الخارجي لموقع تركيا الإقليمي والدولي على حد سواء، تركيا وهي تخطو بسرعة محسوبة ومسؤولية باتجاه دور فاعل لا تنسى جيرانها العرب وبالتالي من خلال هذا الموقف الايجابي تجاه العرب جعل من تركيا حليفا استراتجيا مع العرب يقاسمه همومه ومشاكله ويشاطره المواقف الايجابية من اجل دعم القضايا العربية التي يجد العرب في تركيا إنها جديرة بالتحالف لأنها أثبتت صدق سياستها وعمق علاقتها مع العرب، أما الغرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبخاصة الولايات المتحدة فتجد في تركيا شريكا يؤثر ويتأثر ويلعب دورا إقليميا وهي أساس متين للعلاقات والتحالفات لأنها دولة بدت قوية اليوم بفضل حكمة زعمائها عليه فان أي تحالف تركي مع الغرب أو مع الولايات المتحد الأمريكية أن تم فسيكون بشروط تركية خالصة (النعيمي، ٢٠٠٩: ٦/٢٨).

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الدور الإقليمي لتركيا في المنطقة يرتكز على ثلاث آليات رئيسة هي :

١- الخطاب المعتدل ، الذي يحترم الآخر ويهدف إلى مخاطبة العقل، ويحافظ على التوازن المطلوب بين الحقوق المشروعة والموقف المبدئي من القضايا المطروحة، ويعزز هذا النوع من الخطاب عامل الثقة المطلوب توافره في الدور الذي تقوم به تركيا على مساحة المنطقة بأكملها.

٢- التركيز على دور الوسيط، فالدور التركي في المنطقة لا يسعى إلى زعامة، وإنما لإيجاد فضاء متماسك يؤمّن مصالحه، وهو في هذا الإطار لا يسعى إلى نزعة هيمنة بالقوة أو التداخل رغماً عن رغبة الطرف الآخر، ولذلك فإن الدور التركي يكتسب شرعيته من الأطراف المتنازعة مباشرة وبمباركة منها.

٣- زيادة القوة الناعمة بهدف جعل تركيا نواة الدول الساعية للارتقاء إقليمياً من دون انتهاج المنهج الصدامي، وهذه الطريقة تؤدي إلى أن يأتي الارتقاء الإقليمي الجيوسياسي لتركيا منسجماً مع طبيعة المنطقة وإرثها، ويستمد قوته من النهج الإصلاحي الداخلي على الصعيدين السياسي والاجتماعي، مع التركيز على الإنجازات الاقتصادية للبلاد والقوة التي وصلت إليها في هذا المجال، وأيضاً من المنهج الانفتاحي الخارجي على الجوانب نفسها تاريخياً أو قومياً، أو عبر فرض نفسها بالقوة على الآخرين.

المبحث الثاني : المرتكزات الجيوبوليتيكية وانعكاساتها على العلاقات التركية ـ العربية :

لقد كان للعوامل الجيوسياسية الأثر الكبير في تحديد وتغيير العلاقات التركية – العربية بالاتجاهين السلبي والايجابي، حيث أعادت المتغيرات العالمية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وما تلاها، الروح إلى الجغرافية السياسية في العلاقات الدولية، هذه المتغيرات شكّلت منعطَفاً خطيراً بالنسبة للأتراك والعرب، وأعطت لتركيا خصوصاً، دوراً جديداً عوَّض ما يمكن أن تكون فقدته في الحقبة السابقة، فقد كان لهذا الدور الذي استثمرته القيادة السياسية التركية، كما إن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجغرافيا السياسية التركية تأخذ الكثير من الأبعاد، فمنها ما هو متعلق بموضوع الحدود وما زامنه من أحداث على امتداد الفترة التي مرت بها العلاقات التركية – العربية ، ومنها ما هو ديموغرافياً، إلا إن هناك من يعزي العامل الديموغرافي الى العامل الجغرافي الأول(الحدود) في تحديد نمط العلاقات الدولية، كما إن المياه والتي يرجع أثرها في الأصل الى الحدود، حيث لا تتكون القضايا العالقة بين الدول بسبب المياه دون إن تكون هناك حدود مشتركة فيما بينها، وانطلاقاً من هذا فإننا سنقوم بدراسة العوامل الجيوسياسية السابقة وأثرها على العلاقات التركية ـ العربية في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : العامل الديمغرافي

إن الأبعاد الديموغرافية والتي تتعلق بالتركيبة السكانية حول العالم سيكون لها التأثير الأكبر على العلاقات الدولية، إذ من شأنها أن تحدد أي الدول التي ستشهد، مرحلة شيخوخة سكانية وأيها سيكون الأكثر شبابا كنسبة من السكان وهو ما يلقي بظلاله على طبيعة وحجم القوة العاملة ومن ثم مستوى النمو الاقتصادي، كما أن العالم يشهد تحولات ديموغرافية كبرى في العقود القادمة من شأنها التأثير على خريطة القوة في العالم، وتشهد الدول الغربية تراجعا كبيرا على المستوى الديموغرافي والاقتصادي بشكل غير مسبوق في تاريخها في مقابل صعود القوة الديموغرافية لدول العالم النامي وخاصة دول العالم الإسلامي، وفي تركيا تبدو الديموغرافيا معقدة قليلاً، إذ تتنوع الطوائف والمذاهب واللغات والأجناس والأنواع، ويؤدي هذا التنوع الكبير إلى المساهمة في تحديد نمط وشكل العلاقات الدولية التي تربط تركيا بالدول الأخرى، فهناك العلمانيين الذين يحاولون التقرب من أوروبا والنمط الأوروبي في الحياة، وهناك المسلمين الذي يرون في اتجاه تركيا للشرق المصلحة للدولة والشعب، وانطلاقاً مما سبق فلا بد لنا من دراسة العامل الديموغرافي التركي وأثره على العلاقات التركية العربية كما يلي:

أولاً : الديموغرافية التركية :

يبلغ عدد سكان تركيا ٧٠.٦ مليون نسمة حسب إحصاءات ٢٠٠٧، وهو ما يعطي تركيا ثِقلاً كبيراً على الصعيد البشري، وتغيير المعادلة الديموغرافية في العلاقات التركية وغيرها وخصوصاً العربية (مقلد، ٢٠١٠: ٣٥٠)، وقد قدر عدد السكان في تركيا ٧٤.٧ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١١، بناءً على نظام تسجيل عنوان السكن في البلاد، ما يقارب ثلاثة أرباع السكان يعيشون في البلدات والمدن، وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٩، ويتزايد عدد السكان بنسبة ١.٥% سنوياً، وتشكل الفئة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمرية ١٥-٦٤ ما نسبته ٦٧% من مجموع السكان، والفئة العمرية ١-١٤ ما نسبته ٢٦%، بينما كبار السن من المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٥ عاماً فما فوق يشكلون ٧%، كما تُعتبر البنية السكانية والعنصر البشري في تركيا من أهم عناصر القوة التي تمتلكها، خصوصاً في مجال علاقات تركيا بجيرانها العرب، حيث تتشابه تركيا والكثير من الدول العربية من حيث التنوع السكاني (مقلد، ٢٠١٠: ٣٥١).

تتسم تركيا بتعدد قومياتها وأديانها ومذاهبها التي تَشارك فيها العنصر التركي، الذي يشكل نحو ثلثي السكان، ويحتل الأكراد المرتبة الثانية، يليهم العرب، ثم تأتي أقليات قومية ودينية عديدة أبرزها اليهود والأرمن واليونان، إلى جانب أقليات طائفية من أبرزها وأكبرها الأقلية العلوية التي تعد الأكثر ارتباطا بموضوع العلمانية والإسلام في تركيا، وتعد تركيا من أكثر الدول التي تحوي على أعراق مختلفة واديان متنوعة، وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها: اتساع رقعة الدولة العثمانية في زمن الدولة الإسلامية التي كانوا يحكمونها، حيث كان من السهل التنقل بين أرجائها، بالإضافة الى أن حدة العنصرية بكامل أنواعها تكاد تكون معدومة بين جميع مكونات الشعب والمجتمع التركي، ويعتبر الشعب التركي محبوباً من قبل الكثير من الشعوب (السبعاوي، ٢٠٠٦).

تعد منطقتي الأناضول والبلقان من أكثر المناطق المعقدة والمتداخلة عرقياً ودينياً وسياسياً، وكلما تعمقت في البحث تجد بأن الخارطة الديموغرافية تزداد تعقيداً وتداخلاً، وفي الواقع، فإن ذلك التداخل شكل عنصر استقرار للمنطقة إلى حد كبير، وتشكل الأقليات والأتراك المختلطون بتلك الأقليات أكثرية السكان في تركيا، ومن تلك الأقليات، إلى جانب الأكراد، حيث يشكل الأكراد وحدهم ٢٠% من مجموع السكان في تركيا، الأرمن والجورجيون واليونانيون والبوسنيون والصرب والألبان والسنجق(*) والمقدونيون والبلغار والعرب واللاز(**) والظاظا وشعوب شمال القوقاز كالشيشان والشراكس والأبخاز(***)، عدا عن أعداد من العناصر الأوروبية والآسيوية

* (بالتركية العثمانية: سنجاق، وبالتركية: Sancağı) كان أحد التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية، ويعني المنطقة أو المقاطعة بالعربية، كما اشتهر باسم لواء، ويعني العلم أو الراية، وهو الاسم الذي أطلقه العرب على هذه التقسيمات الإدارية والتي عُرفت جميعها فيما بعد بالألوية، حيث قُسمت الدولة العثمانية إلى محافظات، عُرفت الواحدة منهم باسم الإيالة ثم الولاية فيما بعد، وقُسمت هذه الإيالات داخليًا إلى سناجق، عُرفت كذلك باسم الألوية، وعلى رأس كل منها مُمثلًا للسلطة العثمانية حمل لقب سنجق بگ، أو المُتصرّف بالعربية، قُسّمت داخليًا إلى إقطاعيات أُطلق على الواحدة منها اسم تيمار، وهي أراض ممنوحة من قِبل الدولة العثمانية لعلية القوم، ويُطلق على مالك هذه الإقطاعية لقب تيماريوت، والتي قُسمت إداريًا بالتبعية لمساحات أصغر من الأراضي أُطلق على الواحدة منها اسم قاضيلوق، أي المناطق التي يُشرف أحد القضاة على إدارتها.

** اللاز (لازي أو لازيب، لازلار بالتركية، لازي، هم مجموعة عرقية من شعوب شواطئ البحر الأسود في تركيا وجورجيا الأصلية. كان اللاز من أوائل من اعتنقوا المسيحية، لكن معظمهم غيروا دينهم إلى إسلام سنة خلال الحكم العثماني للقوقاز في القرن السادس عشر.

*** (بالإنجليزية: Abkhaz) (Apswa باللغة الابخازية) هم شعب يقطن في أبخازيا الكائنة في منطقة القوقاز (القفقاس) الشمالي وهي دولة شبه مستقلة معترف بها من قبل بعض الدول مثل: روسيا، بلاروسيا،نيكاراغواوفنزويلا. وابخازيا هي منطقة متنازع عليها تقع على شواطئ البحر الأسود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخرى، أما العنصر التركي الخالص فيتركز وجودهم في مناطق الأناضول الداخلية (أنقرة وما حولها)، وبعض مدن ساحل البحر الأبيض المتوسط، إضافةً إلى قُبرص التركية، ويشكلون نسبة كبيرة من الأقليات العلوية والإثني عشرية، إضافةً إلى الكماليين، الذين انحسر دورهم في تركيا مؤخراً، ويصعب اليوم القيام بإحصاء دقيق في تركيا، وذلك لسببين رئيسيين، الأول اختلاط تلك الشعوب على مدى عقود وقرون حتى انصهرت مع بقية المكونات في قوالب الثقافة والهوية التركية، والثاني مرحلة الاستبداد القومي الذي دفع عدداً كبيراً من أبناء القوميات المختلفة إلى التنكر لأصولهم وتغيير أسمائهم وأسماء عوائلهم والتخلي عن بعض عاداتهم وتقاليدهم الخاصة، وبلغ عدد سكان تركيا عام ٢٠١٠ حوالي ٧٣.٧ مليون نسمة، ويبين الجدول التالي الزيادة السكانية في المجتمع التركي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٤(البدور، ٢٠١٢: ٥٣).

الجدول(١) : الزيادة السكانية في المجتمع التركي خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٤

السنة	العدد(مليون)	الزيادة السنوية(%)
٢٠٠٢	٦٧.٣	-
٢٠٠٣	٦٨.١	١.٢
٢٠٠٤	٦٨.٩	١.١٧
٢٠٠٥	٦٩.٧	١.١٦
٢٠٠٦	٧٠.٤	١.٠٠٤
٢٠٠٧	٧١.١	٠.٩٩
٢٠٠٨	٧١.٨	٠.٩٨
٢٠٠٩	٧٢.٦	١.١١
٢٠١٠	٧٣.٧	١.٥
٢٠١٥	٧٩.١٧	١.٤٨

من خلال الجدول السابق يتبين أن هناك تراجعاً في النمو السكاني التركي، وهذا يرجع إلى سياسة ضبط النسل التي انتهجتها الحكومة التركية في السنوات الأخيرة، ويتوقع بحلول عام ٢٠٢٠ إن يصل عدد سكان تركيا الى ٨٣.٩ مليون نسمة (البدور، ٢٠١٢: ٥٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة لمعدل العمر ففي عام ٢٠٠٩ بلغ ٧٢ سنة، وكانت نسبة من كانت أعمارهم بين ٢٠-٣٩ في عام ٢٠٠٥ (٢٤.٤) وفي عام ٢٠١٠(٢٥.٩)، ويتوقع إن تصل في عام ٢٠١٥ الى (٢٦.٨)، أي إن المجتمع التركي يتجه الى إن يكون مجتمعاً فتياً، ويدل على ذلك الزيادة في نسبة عدد السكان الشباب (البدور، ٢٠١٢: ٥٥).

ثانياً : أثر العامل الديموغرافي على العلاقات التركية - العربية :

للسكان أثر كبير في تحديد طبيعة العلاقات التركية - العربية، كما أن العامل السكاني في تركيا أثر كبير في العلاقات السياسية بين تركيا والدول العربية، حيث أن التقارب الشديد دينياً وثقافياً واجتماعياً فرض على الشعب التركي القيام بواجبه تجاه الأحداث في بعض الدول العربية، وخصوصاً سوريا وفلسطين حيث تدفق مئات آلاف اللاجئين السوريين إلى تركيا، وأقيمت لهم مخيمات لكي تأويهم، وقدمت لهم المساعدات العاجلة الحكومية والشعبية، والى جانب ذلك فإن الرأي العام التركي رفض التدخل العسكري التركي المباشر ضد دمشق، لأن الشعب التركي يرى أن أنقرة يجب أن تلعب دوراً دبلوماسياً في وقف الأحداث الدامية في سوريا، وبالتالي فإن موقفها مع عدم التدخل عسكرياً، لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى رد فعل سوري يستهدف الأراضي والمصالح التركية، وبالتالي تحاول قطاعات كبيرة من الشعب السوري الضغط على الحكومة بعدم التدخل المباشر في سوريا، وجلب الدمار والخراب الذي يمكن أن تدخل بموجبه أنقرة في صراع هي في غنى عنه (باشا، ٢٠١٢: ٤/١٦).

في القضية الفلسطينية، ينقسم رأي الداخل التركي إلى عدة أقسام، تمثل التوجهات المختلفة لمكونات الشعب التركي، الإسلامية والقومية والعلمانية، ورجال الأعمال، والمؤسسة العسكرية وحلفاؤها، وكل قوّة من هذه القوى لها موقف أو انطباع عن ذلك الدور الذي تقوم به حكومة العدالة والتنمية، فالشارع التركي يمكن أن يتم تقسيمه لغالبية مؤيدة لسياسات العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية، يصل موقف البعض من هذه الغالبية إلى اتخاذ مواقف أكثر تشددًا من موقف الحكومة ذاتها، سواءً بناء على مواقف إسلامية أو قومية تركية، وهناك أقلية سياسية كبيرة ذات توجه علماني، ترى في توجهات العدالة والتنمية التي تسير باتجاه تأييد حقوق الشعب الفلسطيني في أنها مواقف تناقض مبادئ العلمانية التركية والحياد في الصراع العربي "الإسرائيلي"، بل إن البعض يحاول الرجوع إلى الماضي، مذكرًا بموقف العرب في ثورة الشريف حسين من الدولة التركية، وانحيازهم لقوات الحلفاء للاستقلال عن الخلافة العثمانية، إجمالاً، يمكن أن نعتبر الشارع التركي مؤيدًا لسياسات العدالة والتنمية، وضاغطًا عليها لمزيد من التأييد للفلسطينيين، خاصة في ظل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التطورات المتسارعة المتعلقة بالقضية والعدوان "الإسرائيلي" المستمر أو الانكشافات الأخيرة المتعلقة بالدور "الإسرائيلي" في دعم الأكراد شمال العراق، أما العلمانيون المتشددون لأي توجه تركي تجاه القضية الفلسطينية على أنه توجه إسلامي ضد علمانية الدولة، وليس توجهًا سياسيًّا يصُب في خانة المصالح القومية ونمو الدور التركي الخارجي على المستوى الإقليمي والدولي، وتستغل هذه الأطراف التوجه الإسلامي المقاوم لحركة المقاومة الإسلامية حماس "لاتهام اردوغان بالانحياز إلى جانبها، وهو ما يتناقض مع أُسس ومبادئ الجمهورية العلمانية ومصالحها الإستراتيجية المقصود بها العلاقة مع أمريكا و"إسرائيل" ومنظمات اللوبي اليهودي"(مركز الزيتونة للدراسات، ٢٠١٠).

المطلب الثاني : الحدود والمياه :

تعد قضايا الحدود من القضايا المهمة، والمرتكزات الجيوسياسية المؤثرة بشكل كبير على العلاقات الدولية، وكانت سبباً في معظم الحروب والنزاعات على الأرض منذ القِدم، وبالنسبة لتركيا فإن هناك مجموعة من القضايا التي ما زالت عالقة حتى الآن في الحدود مع كل من العراق سوريا، وهي قضايا الموصل الاسكندرون والمسألة الكردية، بالنسبة للقضيتين الأولى والثانية فسيتم طرحهما في الفصل الرابع من الدراسة، كأحد الأمثلة على طبيعة السياسة الخارجية التركية التي تتعامل فيها مع الدول العربية، أما المسألة الكردية والتي تعتبر من أهم مصالح تركيا لدى الوطن العربي، وتقتضي هذه المصلحة ألا تقام دولة كردية، بالإضافة إلى منع أي دولة عربية بان تسمح للحركة الكردية من أن تبني لها قواعد على أراضيها (معوض، ١٩٩٨: ٧- ٨).

كما تعد المسالة المائية في البلدان العربية من أهم المسائل التي تواجه الحكومات العربية حالياً ومستقبلاً، إذ يبدو معها الوطن العربي عموماً بصدد أزمة مائية خانقة، وان هناك مسًّا فظيعاً بمصدر الحياة لملايين من البشر، التي تنتظر الغذاء والشراب، فأهمية الماء لا تنحصر في اعتبارها مادة حيوية تتصل ببقاء الإنسان على قيد الحياة فحسب، بل لأنه أيضا يشكِّل القاعدة الأساسية للتطور الصناعي، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، والنمو الحضاري، في مختلف مجالاته، ويحوي الوطن العربي ثروة مائية مهمة تجعل من موقعه الجيوسياسي موقع استقطاب واهتمام إقليمي ودولي (المختار، ١٩٩١: ١٣).

وانطلاقاً مما سبق فإننا سنقوم بدراسة قضيتي الحدود وخاصة المسألة الكردية التي ما زالت حاضرة حتى الآن والمياه وأثرهما على العلاقات التركية العربية في الفقرتين التاليتين :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : الحدود :

تمتلك تركيا حدوداً برية مشتركة مع ثماني دول ضمن مسافات طولية متفاوتة، كما أن البحار تحيط بها من ثلاث جهات، ويبلغ طول الحدود البرية والبحرية التركية حوالي ٩٧٠٠كم، وهذا يتطلب منها زيادة الحاجات الأمنية والدفاعية لتأمين هذه الحدود، إلا أن تعدد الدول المحيطة بتركيا والتي تشترك معها في الحدود، يخلق العديد من الفرص والتحديات أمام الدولة التركية، وما يَهمُنا في موضوع دراستنا هو الحدود التركية المشتركة مع الدول العربية وهي العراق وسوريا، والتي تربطها مع تركيا حدود بطول ١١٥٣ كم، أما القضية التي تشترك فيها هاتين الدولتين مع تركيا، والتي أرَّقت كل واحده منها، وأدّت إلى الكثير من التغيير في طبيعة العلاقات بينها فهي المسالة الكردية وما تبعها من آثار وأحداث (البدور، ٢٠١٢: ٢١٦-٢١٧).

وتشترك تركيا وإيران وسوريا في رفضها لأي دولة كردية مستقلة على أي أرض عربية، زاد هذا التخوف بعد حرب الخليج الثانية، حيث أدى الفراغ الذي سبَّبه الحظر الجوي على شمال العراق وجنوبها إلى إتاحة الفرصة لإقامة الدولة الكردية الفدرالية في ٤ تشرين الأول ١٩٩٢(عودة، ٢٠٠٣: ٣٢٠)، وأعتبرت تركيا إعلان الحكومة الكردية تجاوزاً للخطوط الحمراء، فتحركت سريعاً لدى دول الجوار الكردي، ودعت كلاً من إيران وسوريا إلى اجتماع تنسيقي في أنقرة في تشرين الثاني عام ١٩٩٢(معوض، ١٩٩٨: ١٥١)، واستمرت حكومات تركيا المتعاقبة في تبني خيار الحسم الأمني والعسكري للمشكلة الكردية في تركيا، واستغلَّت هذه الحكومات الأوضاع العراقية المضطربة في شمال العراق وغياب سلطة الدولة هناك من اجل مواصلة عملياتها العسكرية، حيث قامت باختراق الأراضي العراقية مرات عديدة بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني (معوض، ١٩٩٨: ١٥٧).

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ كانت أنقرة وبغداد ملتزمتين باتفاقية تنص على امتلاك القوات التركية الحق بملاحقة المسلحين الأكراد ومحاربتهم داخل شمال العراق، واثر هزيمة العراق في حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ وتأسيس الحكومة الإقليمية الكردية في شمال العراق في عام ١٩٩٢، استغل حزب العمال الكردستاني الاضطرابات الإقليمية لاستئناف كفاحه المسلح ضد أنقرة، وفي مقابل ذلك أطلقت أنقرة في الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ عمليات عسكرية واسعة النطاق شارك فيها عشرات الآلاف من جنودها مما أدى إلى استياء كبير من قبل الحكومة العراقية على تلك الهجمات، كان أبرزها في عام ١٩٩٧حيث توغلت الدبابات التركية إلى مسافة تصل إلى ١٠٠ كم تقريباً داخل الأراضي العراقية، وكان السبب التي تذرعت به تركيا لهذا الاجتياح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواسع هو حماية مواطنيها من الأنشطة العدائية لعناصر حزب العمال الكردستاني الموجود والمتمركز في المناطق التي قامت باجتياحها (بارك،٢٠٠٥: ٢٨).

في العهد الحديث، عهد حزب العدالة والتنمية والمعروف بتركيزه على الانفتاح الداخلي، وتسوية القضايا الخارجية، فقد جرى الحديث عن " المبادرة الكردية"، حيث اجتمع البرلمان التركي في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩، لمناقشة إعلان الحكومة عن خطة شاملة تُنهي الصراع المسلح، وإجراء تغييرات جوهرية على مطالب الأكراد الثقافية والسياسية في تركيا، وتعيين نائب رئيس الحكومة "بولنت ارينتش" مسؤولاً عن الملف الكردي، وتوليه أمر الحوار مع الأكراد، ويرى حزب العدالة والتنمية أن المسالة الكردية هي احد أهم شواغل ومشاكل السياسة العامة والعلاقات التركية - العربية ، وهي احد مصادر التهديد الرئيسية للاستقرار في تركيا، فكان لزاماً من منطلق سياسة الحزب المتوازنة أن يقوم بإجراء مفاوضات مع الجانب الكردي، والاطلاع على مطالبهم ومناقشتها معهم، ولكن المطالب الكردية تتجاوز السياسات التي يمكن أن تسمح تركيا لها القيام بها، وكان من أهم مطالبها الحكم الذاتي والإدارة الذاتية (محفوظ، ٢٠١٢: ٦٥).

حيث وضع رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان حداً لطموحات الأكراد في تركيا، برفضه مطلبي الحكم الذاتي، واعتماد الكردية لغة ثانية في تركيا، ووصف اردوغان هذه المطالب بأنها "فخ قبيح"، وقال إن "لغة امتنا واحدة"، اللغة المشتركة هي اللغة التركية، ولا يمكن قبول تغيير هذا الواقع، وأعلن اردوغان انه يدافع عن القضية الكردية، لكنه ضد النزعة الكردية كما ضد النزعة التركية، مضيفاً "ليس في حضارتنا مكان للعرقية"، وتابع يمكن لكل شخص أن يتكلم بلغته الأم، وأن يطبع بلغات ولهجات مختلفة، وأن يفتح دورات لتعليمها، وأن يفتح أقساماً لها في الجامعات، لكن اللغة المشتركة واحدة، وهي التركية، وشدَّد على أن مطلب الحكم الذاتي لُعبة خطِرة، متهماً حزب السلام والديمقراطية الكردي، الممثل في البرلمان من دون أن يسميه، بأنه قِناع للمنظمة الإرهابية (حزب العمال الكردستاني)، وهو يمارس هذه اللعبة عشيَّة كل انتخابات نيابية، وسرعان ما رد رئيس حزب السلام والديمقراطية الكردي على اردوغان، واصفاً كلامه على الأمة الواحدة واللغة الواحدة بالشِرك بالله، وقال إن الله يقول: "وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا"، فأي نوع من الإسلام يؤمن به رئيس الحكومة؟ وما قوله (أردوغان) انه توجد لغة واحدة وأمة واحدة ليس سوى محاولة لتذويبنا، وإذا كانوا يعتقدون ذلك فهم مخطئون، إن الأكراد يريدون أن يعيشوا مع الآخرين في هذه البلاد لكن بحريَّة ومساواة، وأضاف ديميرطاش، بلهجة شديدة، إن رئيس الحكومة يجب أن يعرف انه بتهديداته هذه لن يستطيع وقف التغيير، ورأى أن سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه الأكراد، لا تختلف عن سياسات الدولة منذ مطلع عهد الجمهورية، وهم يقولون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخطاب ذاته، مع فارق أن حزب العدالة والتنمية يحمل الهراوة ويريد تكسير رأسنا، وهو يلبس قفازات، ووصف مشروع الحكم الذاتي بأنه يسعى لحماية وحدة تركيا، وأن أكثر المصفقين لخطاب رئيس الحكومة هم القوميون الأتراك، الذين يريد رئيس الحكومة أن يسير معهم جنباً إلى جنب (السفير اللبنانية، ٢٠١٠: ١٢/٢٩).

لقد كلَّفت المشكلة الكردية تركيا خسائر بشرية ومادية فادحة منذ اندلاع الصراع الدموي بين حزب العمال الكردستاني وقوات الأمن التركية، والتي تقدَّر بحوالي خمسين ألف قتيل ونحو أربعمائة مليار دولار، ولا تزال تقف هذه المشكلة أمام تركيا كمعضِلة مستعصية رُغم المبادرات التي طُرحت في السابق، إلا أن الحكومة التركية برئاسة رجب طيب اردوغان تبدو اليوم عازمة على حلها هذه المرة مهما كان الثمن، كما أن الطرفين أقرب للحل من أي وقت مضى، لذلك بدأت المفاوضات مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان المسجون في جزيرة "إيمرالي" ببحر مرمرة في نهاية العام ٢٠١٢ للتوصل إلى إنهاء النزاع المسلَّح، وذهب وفود من نواب حزب السلام والديمقراطية إلى أوجلان ليحملوا رسائله إلى قادة الحزب المقيمين في المعسكرات بجبال قنديل في شمال العراق، وصدرت تصريحات إيجابية سواء كانت من الحكومة التركية أو القادة الأكراد تبشِّر بأن الخطوات تسير باتجاه حل المشكلة (الجزيرة نت، ٢٠١٣: ٥/١٦).

هناك عوامل عدة دفعت الطرفين باتجاه البحث عن الحل السلمي للمشكلة بدلا من الاستمرار في النزاع المسلَّح وإراقة الدماء لحسم المعركة عسكريا، ومهدت الطريق لهذه المبادرة الأخيرة، **ومن أهم تلك العوامل** (محفوظ، ٢٠١٢: ص٧٠-٧٥):

١- **الظروف الإقليمية :** فالتحولات التي تشهدها المنطقة في ظل ثورات الربيع العربي قلّصت المساحة التي كان حزب العمال الكردستاني يتحرك فيها على طول الشريط الحدودي الممتد من الأراضي الإيرانية إلى الشمال السوري مروراً بشمال العراق، ومع اندلاع الثورة في سوريا اختار حزب العمال الكردستاني الوقوف بجانب النظام السوري ظنا منه أن التحالف مع دمشق سوف يفتح أمامه فرصاً جديدة ومساحة أكبر للتحرك، ولكن صمود الثوار بمشاركة كردية خيَّب آماله وأدرك حتمية سقوط النظام السوري عاجلاً أو آجلاً وأنه لا مكان له في سوريا الجديدة المتحالفة مع تركيا.

٢- **تحسن العلاقات مع كردستان العراق :** علاقات تركيا السياسية والاقتصادية والتجارية مع إقليم كردستان العراق تحسّنت كثيراً في السنوات الأخيرة بعد أن قررت أنقرة تعزيز العلاقات مع أربيل، وإنهاء سياسة التجاهل.

٣- **سياسة الانفتاح :** حزب العمال الكردستاني منذ تأسيسه يرفع راية الدفاع عن حقوق الشعب الكردي المهضومة، وسياسة الانفتاح التي تبنتها حكومة أردوغان تجاه الأكراد، بالإضافة إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإصلاحات الديمقراطية وتعزيز الحريات العامة أثبتت أن الأبواب مفتوحة على مصراعيها للنضال الديمقراطي والحصول على الحقوق دون الحاجة للجوء إلى الأعمال المسلحة وسفك الدماء، وسحبت هذه السياسة البِساط من تحت أقدام حزب العمال الكردستاني الذي دأب على استغلال عدم الاعتراف بحقوق الشعب الكردي تبريراً لهجماته الدموية.

٤- **الضغوط الشعبية :** الصراع الدموي بين حزب العمال الكردستاني وقوات الأمن التركية خلَّف حتى الآن عشرات الآلاف من بين قتيل وجريح من كلا الطرفين، بالإضافة إلى الخسائر المادية الكبيرة التي تكبَدتها تركيا في حربها ضد الانفصاليين.

٥- **تأييد المجتمع المدني للحل السلمي :** كانت منظمات المجتمع المدني والجماعات الإسلامية من ضمن الأوساط الضاغطة على الطرفين لإنهاء النزاع المسلح والوصول إلى المصالحة لتنعم تركيا عموماً ومحافظات جنوبي الشرق على وجه الخصوص بالأمن والاستقرار وتزدهر بالمشاريع الاقتصادية والتنموية التي حرَّمتها الأعمال الإرهابية منذ سنين.

٦- **التنافس الإقليمي والربيع العربي** : في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية تصاعد الدور التركي واشتَّد التنافس بين القوى الإقليمية، وكشفت الثورة السورية عن أن تركيا لا يمكن أن تصل إلى أهدافها دون أن تحل المشكلة الكردية التي تعطي القوى الإقليمية الأخرى فرصة استغلال هذه الورقة ضدها لاستنزاف قوتها وإشغالها بالمشاكل الداخلية، كما أن موقف تركيا من الربيع العربي ورياح الثورات التي تهُب في المنطقة يفرض على الحكومة التركية التعامل مع الملف الكردي أن تكون أكثر مرونة، بعيداً عن القمع والحلول الأمنية البحتة، إذ لا يمكن مبدئياً ولا أخلاقيا أن تؤيد مطالبة الشعوب الأخرى بالحرية والديمقراطية بينما تتجاهل مطالب الأكراد.

٧- **شعبية اردوغان :** الجلوس على طاولة التفاوض مع حزب العمال الكردستاني ليس بأمر هيِّن، يستطيع أي زعيم سياسي أن يتحمل عواقِبه، بل يحتاج إلى زعيم ذو شخصية قوية وشعبية واسعة يثق به الشارع التركي، ووجود زعيم مثل اردوغان لقيادة مراحل عملية السلام فرصة ذهبية لإقناع الأغلبية التركية بأن الخطوات التي تقدمها حكومته ليست استسلاماً للإرهاب، ولن تؤدي إلى تقسيم البلاد.

مما سبق نلاحظ أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ساهم في حل مشكلة النزاع الدائر بين الحكومات التركية المتعاقبة وإقليم كردستان، وان كان في بداية الأمر يرفض الحزب ممثلاً برئيس حكومته رفضاً تاماً لأي تسوية تبنى على أساس تحقيق المطالب الأساسية للأكراد، إلا انه في النهاية اقتنع الطرفان انه لا بد من الوصول إلى حل نظرا للظروف الداخلية والإقليمية التي تعاني منها المنطقة في السنوات الاخيرة، أما تركيا فان المسألة الكردية بقيت عائقا ً بينها وبين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول العربية التي تشاركها المسألة وهي العراق وسوريا، وعمل البدء في حل هذه المشكلة إلى عودة العلاقات بينها وبين الدول العربية(العراق وسوريا خاصة) إلى طبيعتها.

ثانياً : المياه :

تعود بوادر الأزمة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي، سورية والعراقِ، إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨، التي أدت إلى انهيار الكيان السياسي للدولة العثمانية، وتشكل دول جديدة، منها تركيا وسورية والعراق، وصارت تركيا، بحكم موقعها الجغرافي، تتحكم بالمجرى الأعلى لنهري دجلة والفرات، اللذين حظيت سورية بالمجرى الأوسط لهما، في حين يقع المجرى الأسفل للنهرين، وهو أكبر الأجزاء ضمن الأراضي العراقية، فمياه نهري دجلة والفرات هي مياه دولية، وهي الصفة التي تطلق في القانون الدولي على الأنهار التي تتجاوز إقليم الدولة التي تنبع منها، إلى غيرها من الدول، ما ينزع عن النهرين صفة "النهرين الوطنيين" وبالتالي صفة "السيادة"، ويعطي الدول ذات العلاقة التاريخية بالنهرين حقوقاً مكتسبة، وبذلك أصبح النهرين خاضعين لقواعد القانون الدولي التي تنطبق على الأنهار الدولية، فضلاً عن أن الصفة الدولية للنهرين، قد ترسَّخت من خلال عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات وهي (عبدالفتاح، ١٩٨٨: ٤٣٤-٤٣٥) :

١- في أيار ١٩٣٠وقعت الحكومة التركية مع كل من فرنسا الدولة المنتدبة على سوريا وبريطانيا المنتدبة على العراق معاهدة عرفت بمعاهدة حلب تم بموجبها تخطيط الحدود الخاصة بمجرى نهر دجلة بين تركيا وسوريا والعراق، ووضعت قواعد لاستغلال مياه نهر دجلة بين الدول الثلاث، وتأكيد اعتراف تركيا بان هذا النهر هو نهر دولي بينها وبين جاراتها سوريا والعراق.

٢- معاهدة لوزان الثانية بين دول الحلفاء وتركيا تموز ١٩٢٣ والتي عملت على وضع الأحكام الأساسية الخاصة بحماية حقوق ومصالح الدول المائية، خاصة فيما يتعلق بقضايا المياه المشتركة بين الدول المنتدبة على سوريا والعراق(فرنسا وبريطانيا) من جهة، وبين تركيا من جهة أخرى، واهم ما جاء فيها من بنود المادة ١٠٩ والتي تدعو إلى تنظيم مياه الأحواض المشتركة في حوضي دجلة والفرات.

٣- في عام ١٩٤٦ تم عقد اتفاقية صداقة وتعاون وحسن جوار بين العراق وتركيا، وقد الحق بها بموجب المادة السادسة من الاتفاقية ستة بروتوكولات تعالج تنظيم جريان النهرين مع روافدهما، بالإضافة إلى أمور فنية مثل اختيار مواقع السدود ومحطات المقاييس وتبادل المعلومات وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- في عام ١٩٧٠ وقع العراق وتركيا في أنقرة محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني واتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على التلوث المائي، وتحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشتركة بينهما.

٥- في عام ١٩٩٠ وقع العراق وسوريا اتفاقا يقضي بتحديد حصة كل منهما من المياه الواردة من نهر الفرات إلى حين التوصل إلى اتفاق ثلاثي مع تركيا ونهائي حول قسمة مياه الفرات.

٦- في عام ١٩٨٧ اتفقتا سوريا وتركيا اتفاقا مؤقتا يقضي بان يلتزم الجانب التركي بتصريف معدل سنوي يزيد عن ٥٠٠م٢/ثانية من مياه الفرات، وذلك خلال فترة إملاء سد الاتاتورك.

إن وقوع منابع دجلة والفرات في الأراضي التركية، ولا سيما نهر الفرات يمنح تركيا موقعا متميزا، وقوة استراتيجية، وما يدعم ذلك هو أن نحو ٩٠% من مياه الفرات تنبع من الأراضي التركية، وهو ما سهّل على السياسة الخارجية التركية في تطلعاتها نحو إقامة علاقات جديدة مع دول الجوار الجغرافي الجنوبي، منطلقة وفق هذا الاعتبار من عامل ضغط قوي يتمثل بتحكمها في موارد هذين النهرين، وتقف مشكلة المياه حائلاً أمام تفعيل التطور في العلاقات التركية - العربية ولا سيما سوريا والعراق، وتفاقمت بشكل حاد منذ أوائل الثمانينات، عندما ابتدأت تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول والذي يشمل بناء جملة مشروعات مائية كبيرة متعددة الأغراض والنتائج، منها بناء سدود وخزانات وإنفاق، ونظم اقنية ري، ومحطات كهرومائية، لاستغلال مياه نهري دجلة والفرات، وتقع على الحدود المحاذية لكل من سوريا والعراق، وسيتم بناء هذه المشاريع على حساب الحقوق السورية والعراقية في مياه دجلة والفرات وهذا يتخالف مع القوانين والأعراف الدولية فضلا عن تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء نضرا لإضرارها بمصالح جيرانها العرب (السبعاوي، ١٩٨٨)، وبذلك تحاول تركيا حلّ مشاكلها الداخلية، وتطوير خططها التنموية على حساب حقوق الجوار العربي، من دون الأخذ في الاعتبار الحق التاريخي لسورية والعراق في الاستفادة الكاملة من نهري دجلة والفرات، ولا سيما أن النهرين هما نهران دوليان، مثل الأنهر الأخرى، التي تخترق أكثر من دولة، كنهر الدانوب، وفستولا وغيرهما (دياب، ١٩٩٦: ٣٢-٣٤).

إن ضعف المحيط العربي المحاذي لتركيا، سهّل عليها المُضي في انجاز مشروع جنوب شرق الأناضول، ولا سيما سد أتاتورك على نهر الفرات، الذي الحق ضرراً كبيراً بالأمن المائي لكل من سوريا والعراق، وتمثل هذا الضرر بانخفاض توليد الطاقة الكهربائية في العراق، وتوقف عدة محطات توليد في سد القادسية، وأضراراً كبيرة في الإنتاج الزراعي، ونقص في مياه الشرب (الزوراء العراقية، ١٩٩٧: ٧/١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في آب ٢٠٠٦ أعلنت تركيا البدء بتنفيذ مشروع سد "اليسو" على مجرى نهر دجلة الرئيسي، على مسافة نحو٦٥ كم من الحدود التركية العراقية، ونحو ٤٥ كم من الحدود التركية السورية، ويعد هذا السد من أضخم المشاريع المائية التركية على نهر دجلة، وهو لا يزال قيد الإنشاء حالياً، ومن المتوقع الانتهاء من بنائه في عام ٢٠١٨، وتقدر سعته التخزينية بنحو ١١.٤ مليار م^{٣}، ومساحة بحيرته نحو ٤٠٠كم^{٢}، ويبلغ طاقة المحطات الكهرومائية للسد بحدود ٣٨٣٠ ميغا واط (السومرية العراقية، ٢٠١٣: ١٢/٧).

تعتبر المياه من القضايا الرئيسية التي تشكل في الوقت الحاضر بؤرة للصراع في منطقة الشرق الأوسط، ومرَد ذلك إلى أن منطقة الشرق الأوسط تعاني من شُح المياه وبشكل دفع العديد من الباحثين العرب إلى استحداث مفهوم الأمن المائي العربي، كما أن للمياه دور كبير في توطيد أو توتر العلاقات الدولية، إذا أن الارتفاع في الاستهلاك البشري وتزايد الحاجة للماء في الشرب والزراعة وتوليد الطاقة وتوفير الأمن الغذائي، جعل لها أهمية خاصة في مستقبل الدول والشعوب، خاصة أن التكنولوجيا أسهمت في إمكانية سيطرة الدول على الموارد المائية واستثمارها، دون الاكتراث أحياناً بالحقوق المائية للدول الأخرى فيما يتعلق في المياه المشتركة بين الدول سواءً تعلق الأمر بالأحواض المائية أو الأنهار دائمة الجريان، والإشكالات بين دول المنبع والمصب، وازداد الأمر تعقيداً بتأثير التغيرات المناخية والاحتباس الحراري وزيادة نسب التصحر والجفاف، والتي تعاني منها الكثير من الدول العربية خاصةً تلك المجاورة لتركيا، مما اظهر مشكلة جديدة في العلاقات الدولية، فيما يخص السياسات المائية على الصعيد الدولي إلى الحد الذي ذهب ببعض المختصين إلى القول إن الصراعات والحروب القادمة ستكون أهم أسبابها التنازع على موارد المياه، وقبل الحديث عن مشكلة المياه ومدى تأثيرها على العلاقات التركية - العربية باعتبارها مرتكزاً جيوبوليتيكياً لا بد من التطرق من الوضع المائي للبلدان العربية والتي سيتم الحديث عنها هنا وهي سوريا والعراق بالإضافة إلى الوضع المائي في تركيا، كما تعاني سوريا من شُح الموارد المائية بالمقارنة مع العراق وتركيا، حيث تعتمد على ٨٠% من احتياجاتها المائية على مياه نهر الفرات، وتقع معظم الأراضي السورية في المناطق الجافة وشبه الجافة، إذ° إن أكثر من نصف الأراضي السورية تتلقى هطولات أقل من ٢٢٠ ملم، والهطولات غير منتظمة وتختلف من سنة إلى أخرى، أما العراق فالوضع فيه أفضل من سوريا حيث يمتلك العراق مصدر مياه رئيسي متمثلاً بنهر دجلة والذي يبلغ معدل وراده السنوي ٥٠ مليار متر مكعب، عدا أن نهر الفرات يوفر للعراق مالا يقل عن ١٠ مليارات متر مكعب سنوياَ(السمان، ١٩٩٤: ٤٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد نهر دجلة والفرات من أهم المصادر المائية في العراق، بسبب ضخامة إيراده السنوي، وتشهد المصادر الخارجية لمياه نهر دجلة تهديدين، الأول طبيعي مناخي والثاني سياسي والجيوبوليتيكي، ويرتبط بالظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتنموية للدول الأخرى، أما نهر الفرات فقد تراجعت إيراداته السنوية بشكل كبير جداً بسبب الظروف المناخية والمشاريع التركية(الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، ٢٠٠٧: ٢)، ويمثل الجدول التالي واردات نهري دجلة وروافده والفرات للمياه السطحية ونسبتها من المعدل العام للسنوات ٢٠٠٤ و٢٠٠٥(الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، ٢٠٠٧: ٦).

الجدول (٢) : نهري دجلة وروافده والفرات للمياه السطحية ونسبتها من المعدل العام للسنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥

السنة	النهر	الواردات(مليار م^3)	نسبتها من المعدل العام %
٢٠٠٤	دجلة وروافده	٤٤.٤٢	٩٢
	الفرات	٢٠.٥٤	١٠٤
٢٠٠٥	دجلة وروافده	٣٧.٠٨	٧٧
	الفرات	١٧.٥٧	٨٨

يشير الجدول السابق أن واردات نهر دجلة وروافده للمياه السطحية لسنة ٢٠٠٤ بلغت (٤٤.٤٢) مليار متر مكعب من المعدل العام (٩٢%)، أما في سنة ٢٠٠٥ فقد انخفض إلى (٣٧.٠٨) مليار متر مكعب ونسبتها من المعدل العام (٧٧%)، أما نهر الفرات فقد بلغت وارداته لسنة ٢٠٠٤ (٢٠.٥٤) مليار متر مكعب ونسبته من المعدل العام (١٠٤%) أي أكثر من المعدل، أما في سنة ٢٠٠٥ انخفض إلى (١٧.٥٧) مليار متر مكعب ونسبتها من المعدل العام (٨٨%)، تعتبر مشكلة مياه نهري دجلة والفرات القائمة بين العراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة أخرى من أهم المرتكزات الجيوبوليتيكية التي تؤثر على سير السياسة الخارجية من قبل الجهتين، كما قلص الدور الإقليمي لتركيا في المنطقة، حيث عملت تركيا على استغلال كونها منبع المياه المتوجهة للبلدين لتحقيق أهداف مبطنة من أهمها، مقايضة حل المشكلة لإيجاد حلول لمشاكل تركية داخلية وخارجية، واكبر مثال على ذلك الحاجة التركية الملحة لنفط العراق، وفي المقابل كان لتركيا دور هام في مساعدة الكثير من الدول العربية في حل مشكلة المياه، كنتيجة لسياستها الجديدة التي تبنتها في سياستها الخارجية (الصفر المشاكل)، وتوجهها نحو الدول العربية بعد إغلاق باب انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وخاصة بعد أن انعكست مشكلتي نهري الفرات ودجلة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات العربية التركية بالمُجمل، حيث تعاني الدول العربية في إقليمي الهلال الخصيب والجزيرة العربية عامة من مشكلة شُح المصادر المائية، مما يؤدي إلى حدوث أزمات اجتماعية واقتصادية فيها، وأسباب تلك المشكلة، زيادة الاستهلاك المرتبط بالنمو السكاني، والتوسع في الصناعة والزراعة، ثم الصيانة غير الكافية والتشغيل غير المناسب لمرافق المياه، إضافة إلى التلوث الذي أسهم في إفساد الموارد المائية القابلة للاستخدام مما أدى إلى التقليل من كميات المياه المتوافرة (عبد العزيز، ٢٠٠٨: ٢٥٠).

فقد أعلنت تركيا عن مشروع أنابيب السلام الذي يعد أحد المشاريع المائية التركية، وتعود فكرة المشروع إلى تشرين الثاني عام ١٩٨٦ عندما قام مركز الدراسات الإستراتيجية لجامعة (جورج تاون) الأمريكية بعقد مؤتمر حول المياه في الشرق الأوسط ثم نظم المركز مؤتمرين آخرين في ٤/ شباط/ ١٩٨٧ و ٢٥/ حزيران/ ١٩٨٧ شارك فيها مسؤولون أمريكيون من وزارتي الدفاع والخارجية وآخرون من تركيا وإسرائيل وبعض الدول العربية لبحث مشكلة المياه في الشرق الأوسط، وكان من أهم نتائج هذا المؤتمر القيام بدراسة أعلنها (جيم دونا) مستشار رئيس الوزراء التركي السابق (توركوت أوزال) في حزيران عام ١٩٨٧م بإسم مشروع خط (أنابيب السلام) ويفضي المشروع بتصدير الفائض عن الاحتياج من مياه نهري سيمو وجيمون التركيين لاستفادة دول المشرق العربي، وقصدت تركيا من هذا المشروع فضلاً عن مردوده المالي محاولة حل الخلافات المعقدة حول الحقوق المالية بينها وبين الجوار العربي (العراق وسورية)، كما أن تركيا ترى أن المشروع سيوفر فرصة سانحة للتعاون المشترك بين دول المنطقة تكون هي مركزه فضلاً عن مقايضه الماء بالنفط (إبراهيم، ١٩٩٨: ٢).

ويبدأ خط أنابيب السلام من نهري سيحان وجيحان، حيث تنقل مياهها عبر نفق طوله ما بين ١٥-٢٠كم، يمر بأضنة ثم جبال نور، التي تفصل أضنة عن نهر العاصي، ومن المقرر أن يزود الخط بعض المدن والقرى التركية في تلك المنطقة بالمياه، ثم يتجه جنوباً عبر الأراضي السورية إلى حلب ثم إلى حماه ثم حمص، وبعدها يتفرع الخط إلى أنبوبين هما خط الأنبوب الغربي، وخط الأنبوب الشرقي، وفيما يخص خط الأنبوب الغربي، فيقدر طوله بـ ٢٧٠٠كم، وسيكون قطر أنبوبة ما بين ٣-٤ أمتار، وسيقام على طول خطه ١١ محطة لضخ المياه إلى المناطق المرتفعة بقوة ٩٠٠ ميغا واط، إضافة إلى محطات لتوليد الطاقة الكهربائية (Kliot, 1997: 132).

وقد خُطط لهذا الخط أن يروي المدن السورية الرئيسة حلب، حماه، دمشق، ثم يتجه صوب هضبة الجولان، ليكون بإمكانه مستقبلاً أن يزود الفلسطينيين، والإسرائيليين بالمياه، في حالة إقامة الأخيرة سلام مع الدول العربية، وهنا تنتهي المرحلة الأولى من الخط الغربي، لتبدأ المرحلة الثانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الخط، والتي تعتبر امتداداً للخط الأول لتزود المدن السعودية الغربية: تبوك، ينبع، جدة، ومكة المكرمة، ويوضح الجدول التالي مقادير كميات المياه المقرر توزيعها على الدول ومدنها التي ستستفيد من المشروع (روبنس، ١٩٩٣: ١٢).

سيستفيد من خط الانبوب الغربي أربع دول وهي: تركيا، وسوريا، والأردن، والسعودية، وستحصل الأخيرة على ٤٣% من مجموع المياه المتدفقة من الخط، وسوريا على ٣١%، والأردن ١٧%، وتركيا ٩%، وفيما يتعلق بالمدن، ستحصل كل من دمشق وعمان على أعلى نسبة مئوية من الخط ١٧%، ثم جدة ومكة المكرمة لكل منهما ١٤%، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تركيا هي أيضاً ستستغل قيام المشروع من أجل توفير المياه لبعض مدنها وقراها التي يمر بالقرب منها خط الأنابيب، أما خط الأنبوب الشرقي (الخليج)، فيقدر طوله بـ ٣٩٠٠كم، وقطر أنبوبه أربعة أمتار، وسيقام عليه خمس محطات لضخ المياه إلى المناطق المرتفعة بقوة ٦٠٠ ميغا واط لكل محطة، ويسير الخط من جنوب حمص إلى الهضبة الأردنية المرتفعة والقريبة من الحدود مع العراق، حيث كان من المقرر وفقاً للمخططات التركية، أن يشتمل المشروع على العراق، لكنها تخوفت من رفض بعض الدول الخليجية للمشروع، وبخاصة الكويت، مما أدى إلى استبعادها مؤقتاً حتى يعود إلى الحظيرة الدولية، وسيتم رفد الخط بمحطات تقوية لرفع المياه إلى ارتفاع ٩٠٠م، ثم يسير الخط بعد ذلك بموازاة خط أنبوب النفط العراقي (التابلاين) إلى شواطئ الخليج العربي، ليزود الكويت، والمدن السعودية الشرقية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وعمان بنحو ٢.٥٠٠ مليون م٣ من المياه يومياً (Kilot, 1997:132-133).

والسؤال الذي نطرحه هنا كيف أرادت تركيا استثمار مشروع أنابيب السلام للضغط على كل من سوريا والعراق؟ والإجابة على ذلك السؤال هي :

١ - إن سياسة تركيا العملية إزاء نهري دجلة والفرات قد أثارت حفيظة الدول العربية عليها، لذا فإنها قد رأت في طرح مشروع أنابيب السلام في الثمانينيات والتسعينيات، تخفيفاً لردود الفعل العربية تلك، والتغطية على مشروعاتها السابقة، لتظهر أمام الدول بأنها تسعى جادة لحل المشكلة المائية في منطقة الشرق الأوسط، كما يرى ذلك بعض خبراء المياه العرب (ستار، ١٩٩٥: ١٣).

٢-إن نهري سيحان وجيحان ينبعان ويجريان في مناطق يتكاثر فيها الأكراد، والتي تتمتع بأهمية اقتصادية بالنسبة لتركيا لمرور خطوط التابلاين، إضافة إلى مشروع أنابيب السلام، لذلك خططت تركيا لتوفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الأكراد، من خلال المشروع المذكور، خوفاً من تمردهم، أو وصول نفوذ حزب العمال الكردستاني إلى تلك المناطق، مما سيجعلها بؤراً لمشاكل مستعصية بالنسبة لتركيا، والدول التي ستنتفع من المشروع، ولذلك فإن تركيا كانت ترى أنه في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حالة تنفيذ مشروع أنابيب السلام، على سوريا والعراق وقف دعمها التام لحزب العمال الكردستاني وقطع أية علاقة لهما به، إضافة إلى تعاون الدول الأوروبية في هذا المجال بغية وقف دعم الأكراد المتواجدين في أوروبة لذلك الحزب، ويبدو أن إسرائيل قد قدمت المساعدات الفنية والتقنية لتركيا لمقاومة العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني في بداية التسعينيات، بغية توفير الأمن والاستقرار في المناطق التي تتواجد فيها الأنهار المرشحة لتزويدها بالمياه في المستقبل (Olson, 1997: 182).

وقد لجأت تركيا لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية المرجوة من وراء تحقيق مشروع أنابيب السلام، إلى إتباع الوسائل الآتية:

أ - ربط مشروع أنابيب السلام بموضوع تحقيق السلام بين إسرائيل والعرب، لضمان نجاحه، واعتبرت ذلك مبادرة تركية تدخل في إطار المبادرات والمساعي الأمريكية والأوروبية لحل الصراع العربي الإسرائيلي (حرج، ١٩٩٨: ٥٦-٥٧).

ب - الترويج للنتائج الايجابية التي قد تتحقق بعد تنفيذ مشروع أنابيب السلام: لقد عملت تركيا على الترويج للإيجابيات التي قد يحققها المشروع في حالة تنفيذه، منها أنه سيؤدي إلى التخفيف من حدة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، وتوفير الأمن والاستقرار، وتوطيد أواصر التعاون والمحبة ما بين الدول التي ستشارك فيه، وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لتلك الدول، وبناء مستقبل واحد لها مما سيدعم دورها على الصعيد العالمي(حرج، ١٩٩٨: ٦٠).

ووجهت بعض الدول العربية العديد من الانتقادات والاعتراضات على المشروع منها ما كان اقتصادياً كارتفاع تكلفة المشروع، والتي تقدر بـ ٢١ مليار دولار في عام ١٩٨٦، بالإضافة إلى ارتفاع سعر تكلفة المتر المكعب الواحد من مياه الأنابيب، والذي ستلتزم الأطراف العربية بدفعها في حال انتهاء المشروع وتزويدها من خلاله، وقد أولت تركيا عنايتها لموضوع مساهمة الدول الخليجية المالية في المشروع، باعتبار ذلك من العناصر الرئيسة لنجاحه، وأكدت على أنه لان يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تمويلها المالي، هذا مع العلم بأن الدول الخليجية، قد تعرضت لأزمات اقتصادية أوائل التسعينيات على أثر حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١م، بحيث أصبح من المتعذر بالنسبة لها القدرة على تمويل مشروع مائي باهظ الثمن وغير مأمون، أضف إلى ذلك تهديد المشاريع المائية العربية، إلا أن هذا التخوف قللت من شانه تركيا والدول العربية لان مشكلة المياه في الوطن العربي في تزايد مستمر على الرغم من المشاريع المائية سواء المتعلقة بتحلية مياه البحر أو استغلال المياه الجوفية (السبعاوي، ١٩٩٨: ٤٠-٤١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الاعتراضات والانتقادات السياسية فتمثلت بـ التخوف من لجوء تركيا في حالة تنفيذ المشروع إلى التحكم بمياه الأنبوب واستخدامه كوسيلة ضغط ضد الأطراف الأخرى المشاركة في المشروع، والسعي التركي لدور إقليمي مهيمن وبارز في الشرق الأوسط، والتي تسعى من خلاله تركيا إلى إضعاف الدول العربية، وخشية الدول العربية من اشتراك إسرائيل في المشروع، مما يشكل خطراً على الأمن القومي العربي بعامة والأمن المائي بخاصة (روبنس، ١٩٩٣: ١١٧-١١٩)، وخلاصة لما سبق، فإن الأطراف العربية ترى في مشروع أنابيب مياه السلام خطراً يهدد أمنها القومي، بحيث يتعذر عليها القبول به.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على العلاقات التركية ـ العربية

تتمتع تركيا بحكم موقعها الجغرافي ومجاورتها للعالم العربي بأهمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط الذي يشغل العالم العربي اكبر مساحة جغرافية فيه، وعلى الرغم من تطور العلاقات التاريخية بين الشعوب والأتراك على أساس من الروابط الثقافية والدينية إلا أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي أثرت على هذه العلاقات في جميع الاتجاهات، وفي وقتنا الحالي وصلت العلاقات التركية مع الكثير من الدول العربية قِمتَها خصوصاً مع مواقف رئيس الوزراء التركي الطيب اردوغان المؤازرة للقضايا العربية في شتى المجالات .

وتلعب تركيا دوراً إقليمياً فاعلاً ومؤثراً في المنطقة، سيما وأنها الجارة غير العربية التي تسهم في التأثير المباشر وغير المباشر في المجالات السياسية والإستراتجية والاقتصادية والمائية، فضلا عن ذلك ما تشهده تركيا من عدالة وتوازن إقليمي ودولي داخل الحدود الجغرافية أو خارجها ما يجعلها ايجابية في الكثير من المتغيرات الجوهرية داخل نطاق الدول العربية، فالموقع الجغرافي والسياسة المعتدلة والرؤية الموضوعية في العلاقات التركية ـ العربية هي ابرز محاور الشراكة التركية العربية في المجالات كافة، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، وخصوصاً الاجتماعية والاقتصادية منها، مع ما تشهده المنطقة من تجاذبات سياسية وتأثيرات على هذه العلاقات، وانطلاقاً مما سبق فإننا سنتناول هذا الفصل في مبحثين هما :

المبحث الأول: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على العلاقات التركية ـ العربية

يتناول هذا المبحث أثر العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية على العلاقات التركية ـ العربية، ومن ضمن العوامل الداخلية التي سيتم بحثها هنا العامل الديني والتاريخي والنخب السياسية الحاكمة في تركيا ودورها في التأثير في العلاقات السياسية التركية العربية، بالإضافة إلى دور المؤسسة العسكرية التركية، والرأي العام، أما العوامل الخارجية فهي تشمل الدور الدولي وتأثيره على العلاقات التركية ـ العربية كدور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وأثر العلاقات التركية ـ الإسرائيلية والعلاقات التركية ـ الإيرانية، كما إن انخراط تركيا في شؤون الشرق الأوسط ازداد بفضل استخدامها الفاعل للقوة اللينة، ومثال على ذلك الجدال العلني بين أردوغان والرئيس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسرائيلي السابق شيمون بيريز في دافوس بتاريخ ٢٩/ كانون الثاني/٢٠٠٩م ، ومجزرة أسطول الحرية في فجر يوم ٣١ / آيار /٢٠١٠ في المياه الدولية للبحر الأبيض المتوسط ، وقد وصفت بأنها مجزرة وجريمة وإرهاب دولة ، ودعم تركيا للمتظاهرين في ميدان التحرير ضدّ الرئيس السابق حسني مبارك، ويسعى المصلحون في الشرق الأوسط إلى محاكاة النموذج التركي، الذي يقوم على ركائز ثلاث: التحوّل الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية، وسياسة خارجية محسَّنة تصدّر الحلول، وسياسة أنقرة الخارجية تقوم على فرضيتين : الأولى هي أنه لا مفرّ من التغيير، والثانية هي أن التغيير يفيد تركيا وعليها أن تتكيّف معه، وانطلاقاً مما سبق فإننا سنتناول في هذا المبحث العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على العلاقات التركية ـ العربية من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول: العوامل الداخلية

تسعى الحكومة التركية الى توسيع قاعدتها الشعبية وتأكيد جَدارَتها، وتعمل على تحسين موقفها السياسي في مواجهة خصومها السياسيين المتربصين بها على نحو ما، فالتركيبة السياسية التركية الداخلية أثبتت منذ تولي حزب العدالة والتنمية، أن هناك سعياً مستمراً لإقصائه من الحكم أو تحجيم دوره أو منعه من اتخاذ القرارات، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو مناهضته للعلمانية المسيطرة على الجيش والقضاء والسعي الدؤوب الى أسلمة الدولة التركية، ولا تقتصر العوامل الداخلية فقط على العنصر القيادي ومعارضته الداخلية، بل إن التاريخ له دوره فتركيا عبر تاريخها، مرت في تعاملها مع العرب في كثير من المراحل مما زرع في قلوب القياديين والمفكرين العرب إن تركيا دولة مخادعة، وتسعى الى تحقيق مصالحها على حساب إبراز مكانتها الإقليمية في المنطقة العربية المشتعلة، وانطلاقاً من هذا فإننا سنتناول في هذا المطلب العامل التاريخي والقيادي ودورهما وأثرهما في العلاقات التركية العربية في الفقرتين التاليتين:

أولا : العامل الديني :

شهدت صورة لدى العرب تناقضاً بين الايجابية والسلبية وخصوصاً لدى التيارات الدينية، حيث انه من خلال استقراء وقائع التاريخ العثماني حتى بداية حكم السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)، ومروراً بحكم العلمانيين حتى بداية حكم حزب العدالة والتنمية، بأنه لم يكن ثمة عراك بين الفكر السياسي القومي بمعنى الانتماء وبين العقيدة الإسلامية، غير أن ضعف الدولة العثمانية وتغلغل النفوذ الغربي إلى جميع أجزاء الإمبراطورية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاجتماعية، وتبني النخب الفكرية العربية والتركية والكردية للأفكار القومية، كلها كانت سبباً في انحلال الدولة العثمانية مع بداية القرن العشرين، كما كانت السبب في انحطاط الصورة النمطية للدولة التركية في النصف الثاني من القرن العشرين (الداقوقي، ٢٠٠١: ١٠٠).

إن الصورة التي دأبت الدراسات وأطروحات ومقالات الباحثين والمفكرين سلَّطت الضوء في الآونة الأخيرة عن مفهوم كثُرَ الحديث عنه وهو (الإسلام السياسي)، وترى الكثير من الدراسات في تركيا وحزب العدالة والتنمية النموذج الأعلى للإسلام، في طبيعة مشاريعه وإصلاحاته وطموحاته وسياساته الداخلية والخارجية على المستويات كافة، يصِف الحزب المذكور عقيدته الأساسية بـ"الديمقراطية المحافظة" في إشارة واقعية جداً منه الى أن القاعدة الشعبية والانتخابية الواسعة لحُكمه موجودة في الأناضول الأوسط، وهي المنطقة الصاعدة بسرعة فائقة اقتصادياً وإنتاجيا وتجارياً في الوقت الحاضر، ومن علامات النجاح البارزة التي تُسجَل لإسلام حزب العدالة والتنمية، أن نزعته المحافظة لم تبدد نفسها، في سطحيات "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" في الملبس والمأكل والمشرب والمذهب والمسْبَح والمسلك اليومي للناس، بل اهتمت بحكمة كبيرة بالمحافظة المتأنية على مؤسسات الدولة التركية الكمالية والعلمانية، وعلى دستورها الأساسي كما تطورت ونمت كلها، وكما خدمت المصلحة القومية التركية على امتداد القرن العشرين، ولا يبدو أن هذا النوع من الإسلام سيفرّط للحظة أو يتلاعب بخفّة بمكتسبات حديثة هائلة ومنجزات عصرية نوعية كبيرة حققتها تركيا المعاصرة (الجليلي، ٢٠٠٦: ٥٩-٦٠).

إن الصورة النمطية التي تشكلت عن الإسلام الذي يمارسه حزب العدالة والتنمية لم تتوقف عن وصفه كصفة ملازمة للحزب وأعضاءه وسياسته، بل ترى الدراسات العربية أن إسلام النموذج التركي ترك آثاره البالغة على تيارات الإسلام السياسي في العالم العربي وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين، فالجماعة مثلها مثل تيارات أخرى تقع ضمن مفهوم الإسلام السياسي، كانت تكره التجربة التركية السابقة كرهاً شديداً، بسبب كماليتها المعروفة وعلمانيتها المتقدمة وتصفيتها لمؤسسة الخلافة وتوجهها الغربي - الأوروبي الحداثي، بالإضافة إلى علاقاتها القوية بإسرائيل، أما الآن فالسؤال الذي أخذ يطرح نفسه على الإسلام السياسي العربي عموماً، وعلى ضوء ما آلت إليه تجربة الإسلام السياسي التركي في الجمهورية الكمالية العلمانية المحتقرة إسلامياً سابقا، هو : لننظر أين هو الإسلام السياسي التركي اليوم، وأين هو الإسلام السياسي العربي اليوم أيضاً، لننظر في ماذا يتمثل الإسلام السياسي التركي الآن، وفي ماذا يتخبط الإسلام السياسي العربي في الوقت الحاضر ؟ والإجابة على هذه الأسئلة هي التي تشكل الصورة النمطية لدى العرب عن حزب العدالة والتنمية والتي هي ايضاً الصورة النمطية لتركيا، وبالنتيجة أخذت مناقشات ودراسات نقدية واسعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومراجعات كبيرة ونزاعات حادة تتفاعل في أوساط تيارات الإسلام السياسي العربي في محاولة منها للتعامل مع هذا الوضع التركي الجديد والتكيف معه، سأذكر على سبيل المثال، أولاً : مشروع إصلاح المجتمع والدولة والاقتصاد والقضاء في مصر الذي أطلقته جماعة الإخوان المسلمين في القاهرة في شهر آذار سنة ٢٠٠٤ تحت عنوان "مبادرة الإخوان المسلمون للإصلاح الشامل في مصر"، وثانياً : المبادرة المشابهة لإصلاح المجتمع والدولة والاقتصاد وغيره في سوريا والتي أطلقتها الجماعة من لندن في شهر نيسان سنة ٢٠٠٥، ويشكل الخطاب النوعي الجديد الذي انطوت عليه كل من هاتين المبادرتين كان ممكناً أو كان يمكن أن يصدر بدون نموذج الإسلام السياسي التركي وبدون ما آلت إله تجربة هذا الإسلام المرنة مع الدولة العلمانية ومع الديمقراطية الانتخابية ومع المجتمع المدني ومع الحداثة عموماً في تركيا (احمين، ٢٠١١: ١٦).

إن نجاح حزب العدالة والتنمية في تركيا في ظل دولة علمانية يدحض نهج وعقيدة الإخوان المسلمين وليس كما يعتقد البعض، على أساس أن الإخوان يريدون إقامة شرع الله وفقا لرؤيتهم، فحزب العدالة في تركيا يحكم من خلال مناخ علماني وديمقراطي على الرغم من مرجعيته الإسلامية، على اعتبار أن الأسس الحديثة للدولة التركية التي تم تدشينها على مدار التسعين سنة الماضية كانت بمثابة الحاضنة التي استوعبت حزب العدالة والتنمية، وجعلته ينمو بشكل طبيعي وليس مشَّوه في إطار مؤسسات الدولة الحديثة، ومن ثم فهو لم يرى أن خلفيته الدينية تتعارض مع علمانية الدولة بمؤسساتها الحديثة، بالتالي فانطلاقتها لم تكن من مرجعية حزبه، وإنما من مرجعية الدولة التركية الحديثة، ومثل هذه الروح للأحزاب الإسلامية في تركيا لم يكن لتظهر في يوم وليلة، وإنما هي مرَّت بمراحل مختلفة شأنها شأن تجربة الدولة التركية الحديثة نفسها لتصحيح مسار الدولة ودون الانغماس في الحكم، بالمثل حدث هذا الأمر مع الأحزاب الدينية التي بدأت تظهر في الثمانينات في القرن الماضي بمحاولات التوافق والتأقلم مع الإطار المؤسسي للدولة التركية، وأخذت تصحح من مسارها الى أن جاء حزب العدالة والتنمية، وحظي بالحكم بشكل لا تستشعر فيه بكونه حزب إسلامي أكثر من كونه حزب سياسي يدرك قواعد اللعبة ويعنى مدى أهمية كيان الدولة التركية بمؤسساتها، وبالتالي فالحفاظ عليها كان من أولى أولوياته، وهذا الوعي لحزب العدالة والتنمية في تركيا لا يمكن فصله عن الرأسمال الاجتماعي التي تركته ودشنته الاتاتوركية في الوعي الثقافي لدى المجتمع التركي، وهو بطبيعة الحال ما خلق شخصية تركية جديدة على مدار التسعين سنة الماضية تختلف في الكثير من سماتها عن الشخصية العثمانية في عهد الخلافة على الأقل في منطق تعاطيها مع القيم الحديثة، من ثم إيمان حزب العدالة والتنمية بالديمقراطية لا يختلف كثيرا عن إيمان أي من الأحزاب العلمانية التركية بها لكونهما خرج من نفس التربة والوعي الثقافي المجتمعي (الجليلي، ٢٠٠٦: ١٢٦-١٢٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : العامل القيادي :

يتكون النظام السياسي في تركيا حسب الدستور التركي عام ١٩٨٢ وتعديلاته من السلطة التشريعية ممثلة بـ(المجلس الوطني التركي الكبير)، ويعمل هذا المجلس على سنّ التشريعات والقوانين والرقابة السياسية والمالية على الحكومة، وحق سحب ومنح الثقة منها، والسلطة التنفيذية التي تتكون من رئيس الجمهورية الذي يملك صفة رمزية وشرفية، ورئيس الوزراء الذي يعتبر المسؤول الأول أمام البرلمان، ويتم اختياره من الحزب الذي يحظى بأغلبية في البرلمان، ويتولى تنفيذ السياستين الخارجية والداخلية، أما المؤسسة العسكرية فهي أكبر مؤسسات الدولة وأكثرها تنظيماً، وهي القوة الأساسية الضامنة لاستقرار البلاد، ويرتبط بها مجلس الأمن القومي التركي، الذي يتكون من رئيس الوزراء ورئيس الأركان ورؤساء الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، وفي عهد حزب العدالة والتنمية، تم تقليص قبضة المؤسسة العسكرية بحيث أصبح بإمكان رئيس الوزراء تعيين قائد الجيش ورؤساء الأركان (معوض، ١٩٩٨: ١٥-١٨).

كان للقيادة التركية المتمثلة بأقسامها الثلاث الدور الكبير في تطور العلاقات التركية - العربية على جميع الأصعدة وخصوصاً التحجيم من دور المؤسسة العسكرية في اتخاذ القرار السياسي، وأبعاده عن الحياة الحزبية، بالإضافة إلى أن الانجازات التي حققتها القيادة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمالية مما أعطاها قوة دفع شعبية، وتتبنى القيادة التركية مقاربةً إسلامية بعيدة عن الطائفية، كما أن ليس لها أي أهداف مبطنة للسيطرة، ولا تسعى إلى فرض أجندة إيديولوجية، بطريقة تبين أن النموذج التركي في القيادة يصلح أن يحتذي به، ورأى العرب أن هذا النموذج قد يكون هو المطلوب محاكاته، لذلك قامت تركيا باستغلال ذلك من خلال توسيع دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل دوائر أوسع من دائرة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، يمكن ملاحظة ذلك من خلال الموقف التركي من بعض الأحداث العربية مثل القضية الفلسطينية وحرب العراق ٢٠٠٣وأحداث الربيع العربي عام ٢٠١١(نور الدين، ٢٠٠٨: ٣٢-٣٣).

ساهمت مواقف رئيس الوزراء التركي في فترة الدراسة (٢٠٠٢ – ٢٠١٣) إلى حد كبير في وصول العلاقات التركية - العربية إلى مستويات عليا، من خلال سياسته المتَّزِنَة، والوقوف الى جانب العرب والإسلام في كثير من المواقف، وتحوَّل اردوغان الى شخصية قيادية مركزية في ظل شرق مضطرب تبحث شعوبه عن مُخَلّص أمام هذا التمادي الذي يفوق قدرة البشر على الاحتمال من تصرفات الغرب (ممثلاً بالولايات المتحدة)، الذي يستبيح الأرض والكرامة والأرواح في هذا الجزء من العالم الممتد من بغداد الى القدس وغزة وكل ذلك من اجل إسرائيل ومصالحه المادية، وهذه المرة أيضاً، لا ينظر العرب الى اردوغان على انه "السلطان الفاتح" الذي سيقهر قلاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأعداء، إنما هو نموذج لرجل الدولة الذي يؤمن بأن السلام لا يعني الاستسلام كما لا يعني القبول باحتلال الآخرين والصمت على اعتداءاتهم وحصارهم للشعوب العربية في أوطانها، ويرى العرب في خطاب أردوغان السياسي قوة الحق أقوى من قوة السلاح والعدوان، إذا ما اقترنت بالصلابة في الدفاع عنه وثبات العزيمة في مواجهة أولئك الذين يستبيحونه، وهكذا لن ينسى العرب صورة رئيس وزراء تركيا وهو ينتفض محتجا على أكاذيب ووقاحة شيمون بيريز في منتدى دافوس عام ٢٠٠٩، كما لن ينسوا مواقفه الحازمة ضد العدوان على غزة ورده القوي على جريمة اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية عام ٢٠١٠(عمون الاخبارية، ٢٠١٠: ٧/٢٨).

المطلب الثاني : العوامل الخارجية :

يجد التوازن التراكمي الدقيق في سياسة تركيا الداخلية امتداده في سياسة تركيا الإقليمية وخصوصاً على الصعيد العربي، حيث تدير سياستها بطريقة مركبة تجاه الأركان الثلاث للقوة في الشرق الأوسط، إيران، وإسرائيل ودول "الاعتدال العربي"، ومثلما لتركيا مصالح وقواسم مشتركة مع الأطراف الثلاث، فلها أيضاً أهداف لا تتفق بالضرورة مع كل من هذه الأركان الثلاث، وهو أمر مشروع في السياسة الإقليمية، وتشهد الفئات المتحكمة في علاقات تركيا بهذه الأطراف، على براعة تركيا في قراءة المعطيات، ومن ثم تحديد التناقضات والخروج بأفضل النتائج الممكنة من منظور المصالح الوطنية التركية (اللباد، ٢٠١١: ٦).

تبنى السياسات الإقليمية للدول على عدة ركائز من أهمها التحالفات الدولية بالإضافة إلى الجغرافيا والإمكانات البشرية والاقتصادية والروابط التاريخية والمتغيرات الإقليمية والدولية، جميعها تفرز الكثير من العوامل التي تؤثر على العلاقات الدولية، بالنسبة لتركيا وعلاقاتها العربية فقد كان هناك أربعة عوامل كان لها الأثر الكبير في توجهات سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية (اللباد، ٢٠١١: ١٥)، وهي التي سنتناولها في الفقرات التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : الولايات المتحدة الأمريكية :

اتسمت العلاقات التركية – الأمريكية بقدر كبير من الثبات منذ الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد السياسة الأمريكية التي اتبعتها الولايات المتحدة والقائمة على سياسة "الاحتواء"، حيث انطلقت الولايات المتحدة في علاقتها مع تركيا من تصور مفاده، الاستفادة منها في مواجهة الإتحاد السوفيتي السابق، حيث أُقيمت عدة قواعد ومحطات تصَنُت ورادار داخل الأراضي التركية، وفي المقابل حصلت تركيا على مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة، لدرجة أن القوات البرية التركية تتلقي الحصة الأكبر من هذه المساعدات، لاسيما في أعقاب تفجر الأزمة القبرصية ١٩٧٤، إلا أنها سرعان ما تعود إلى حالة أقوى وأمتن من السابق، خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدين في ١٠ / كانون الثاني/عام ١٩٨٠، والتي زادت من الدور العسكري والإستراتيجي لتركيا في المنطقة (حيدري، ١٩٨١: ١٦٥)، ثم حصلت تركيا بعد ذلك على مساعدات أمريكية وصلت إلى ٩٣٤ مليون دولار عام ١٩٨٥، بعد أن كانت عام ١٩٨٠ بحدود ٤٠٠ مليون دولار (حيدري، ١٩٨١: ١٦٨).

وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ازدادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عرف إبان الرئيس بوش الابن بـ "الحرب على الإرهاب"، حيث قابلت تركيا بإيجابية تعديل المادة الخاصة بحلف "الناتو"، والتي تفرض على الدول الأعضاء تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً، وخلال ساعات قليلة قامت تركيا بتسهيل استخدام مجالها البري والجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في تشرين الأول عام٢٠٠١، أما عندما أرادت الولايات المتحدة إشراك تركيا في حربها على العراق ٢٠٠٣، رفضت تركيا الطلب الأمريكي خِشية قيام دولة كردية على أنقاض العراق المُمَزق جراء الحرب، لكن في المقابل اعتماد تركيا على الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً وعسكرياً سبَّب لأنقرة الحرج في معارضة واشنطن في طلبها إشراك تركيا في الحرب، حيث تقدمت الحكومة التركية إلى البرلمان التركي في ١٨ شباط ٢٠٠٣، بطلب للحصول على موافقة برلمانية تخولها السماح بدخول القوات الأمريكية إلى العراق عبر تركيا، لكن استطلاعات الرأي العام أظهرت أن ٩٠% من الأتراك يعارضون الحرب على العراق، فكانت نتيجة التصويت رفض البرلمان التركي إعطاء الموافقة المنشودة التي كانت تدركها حكومة حزب العدالة والتنمية، لكنها لم تشأ الوقوع في حرج أمام واشنطن، واتهامها بعرقلة الخطط الإستراتيجية أو الوقوف في وجه الإرادة الأمريكية، فسمحت لها باستخدام قاعدة انجرلك التركية ومنشآت اخرى لتعزيز منطقة الحظر الجوي في العراق (تغيان، ٢٠١١: ٢٥٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الموقف الأمريكي السلبي تجاه تركيا بعد رفضها المشاركة بطريق مباشر في الحرب على العراق، كان عاملاً لمزيد من التقارب التركي– العربي، حيث التقت قناعة الدول العربية مع المصالح التركية بضرورة توحيد العراق، وعدم تقسيمه، الذي يشكل خطراً على الأمن القومي العربي، حيث دعت تركيا لمؤتمر يضم دول الجوار العراقي لتشكيل حالة ضغط على بعض العراقيين والأمريكيين الذين يسعون لتقسيم وحدة العراق، خاصة في ظل رغبة كردية للاستقلال الذاتي، ودعم إسرائيلي مطلق لهذا التوجه، لكن لم تلقَ الدعوة التركية صدى سوى من سوريا التي يوجد بها حوالي مليون ونصف المليون كردي (نور الدين، ٢٠٠٧: ١٤٨).

ولقد قام رئيس الوزراء التركي بزيارتين ناجحتين للولايات المتحدة ، اعتُبرتا نقطة تحول في العلاقات التركية – الأمريكية ، كانت الأولى في نهاية عام ٢٠٠٧، والثانية بداية العام ٢٠٠٨، كانتا بدايةً لتعميق التعاون الاقتصادي والأمني بينهما من جديد ، واستفاد أردوغان من الأحداث الأخيرة في بعض البلدان العربية " الربيع العربي " فيما يتعلق بتطور علاقاته مع الولايات المتحدة، حيث أصبح قائداً لا يمكن الاستغناء عنه في المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة ، بفضل تأييده لعمليات الناتو في ليبيا، وتأكيده على الديمقراطية والإسلام والعلمانية، وموقفه من سوريا، حيث لم يحظ عدد كبير من القادة الأجانب بفترة طويلة من المقابلات مع الرئيس أوباما كما حصل اردوغان (ابو داير، ٢٠١٢: ٢٦٥).

مما سبق نستطيع القول بأن وجود نظام ديمقراطي علماني في بلد مسلم مثل تركيا، ووجود حزب حاكم معتدل مثل حزب العدالة والتنمية، هو نموذج تقدمه الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي ، وتركيا العضو في حلف شمال الأطلسي لن تكون سوى خير مثال تستخدمه الولايات المتحدة في تحقيق مآربها و بسط نفوذها على العالم.

ثانياً : الإتحاد الأوروبي :

لم تغير التداعيات والآثار التي ترتبت على المتغيرات العالمية في المرحلة الحالية من أهمية تركيا للمنظومة الأمنية الأوروبية، حيث موقعها الجيوستراتيجي والجيوسياسي بالنسبة لأوروبا، لكن بقيت قضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويرجع تاريخ القضية إلى عام ١٩٨٩ في عهد رئيس الوزراء التركي اوزال، الذي تقدم بمذكرة طلب فيها انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها قوبلت بالرفض عام ١٩٨٩ لأسباب عدة أهمها المشكلة القبرصية، والمشكلة الأرمنية، كونها دولة ذات غالبية مسلمة، فضلاً عن مشاكل لها علاقة بالديمقراطية، وهيمَنة المؤسسة العسكرية التركية على الحياة السياسية، وقد تبنت تركيا العديد من الإصلاحات، وغيرت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظامها السياسي والعلماني بمـا يتناسب وقيم الاتحاد الأوروبي، وسنت التشريعات التي قلَّصت دور المؤسسة العسكرية وإبعادها عن العمل السياسي(الشخاترة، ٢٠٠٩: ٣٨-٤٠).

من هنا يرى البعض، أن المساعي الحثيثة التي يقوم بها حزب العدالة والتنمية لحل الإشكالات التي يراها الأوروبيون كمعوقات للانضمام التركي لأوروبا تدل على أن تركيا لا زالت ترى أن الوجهة الأوروبية هي الأفضل، رغم الصعوبات المتمثلة بالقيم الحضارية المسيحية التي قامت عليها الوحدة الأوروبية، وهو ما يؤكد عليه الأوروبيون أنفسهم في مواثيقهم، وقد تبنت تركيا العديد من الإصلاحات وغيرت نظامها السياسي والعلمـاني بمـا يتناسب وقيم الإتحاد الأوروبي، وانقسم أعضاء الاتحاد الأوروبي حيال ملف تركيا بين مؤيد لانضمامها ومعارض، وكان لكل فريق من الفريقين حجج مختلفة : فمعارضوا الانضمام، يسندون حجتهم الأولى إلى الجغرافيا، وكون الثقافة الإسلامية لا تتوافق والقيم الأوروبية، أما الفريق الآخر وهم مناصروا انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي استندوا على عدّة براهين، منها: التقارب الثقافي والاقتصادي (نور الدين، ١٩٩٨: ٣٧-٤٤).

بعد الهجوم الذي شنته إسرائيل على أسطول الحرية، الذي كان يحمل مساعدات إلى قطاع غزة في ٣١ أيار ٢٠١٠ م، وما نتج عنه من توتر العلاقة الإسرائيلية – التركية، خرجت تصريحات أوروبية وأمريكية تفسر أن توجه تركيا إلى الشرق خاصة العالم العربي يرجع إلى عرقلة الإتحاد الأوروبي المساعي التركية للانضمام إليه محمِّلة بعض البلدان الأوروبية مسؤولية ذلك الرفض(تغيان،٢٠١١: ١٧٥-١٧٦).

لقد كان التوجه التركي شرقاً يُعتبر رسالة إلى الغرب بأنها تمتلك البديل عن أوروبا، وهذا يأتي من قَبيل المُساومة، أو أنها ترى أم كلا التوجهين لا يناقض الآخر، من هنا عمدت القيادة التركية إلى حسم قضية الهوية واشكاليتها الجدلية والفلسفية عبر إحداث توازن مدروس بين الانتماء الجغرافي والعقائدي بصورة أكثر عمقاً والتزاماً، وقاربوا الإسلام بمفهوم جديد يخدم الخصوصية، ويركز على مركزية الإنسان وتعميم الحريات، وإطلاق ديناميكيات المجتمع، وتداول السلطة، وإحداث صورة ايجابية في العلاقة بين الدولة والمجتمع داخلياً(الشخاترة،٢٠٠٩ ٥٧-٥٩).

ثالثاً : إسرائيل :

في عام ١٩٤٨م قامت دولة الكيان الصهيوني " اسرائيل " في فلسطين المحتلة ، وفي سنة ١٩٤٩م اعترفت تركيا بدولة الكيان الصهيوني " اسرائيل " ، وكانت هي الدولة الاسلامية الأولى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي اعترفت بها ، ومرت علاقة تركيا وإسرائيل قبل عام ١٩٩٦ بكثير من الأحداث التي سببت تارة بالتقارب، وتارة أخرى بالتباعد، إلى ان وقَّع البلدين الاتفاق الأمني التركي الإسرائيلي عام ١٩٩٦، حيث يُسمح للسلاح الجوي لكلتا الدولتين باستخدام المجال الجوي للدولة الأخرى والقيام بتدريبات مشتركة، كما يُسمح للطائرات الإسرائيلية بالوجود في القواعد الجوية التركية، لتساهم في إجراء المناورات العسكرية التي تشارك أحياناً فيها الولايات المتحدة الأمريكية(خورشيد، ١٩٩٨: ٧)، ومن أبرز مظاهر التعاون التركي الإسرائيلي الزيارات المتبادلة والمُكثفة لكبار المسؤولين العسكريين والسياسيين، وتوقيع الاتفاقية الأمنية عام ١٩٩٦، والتي تشمل بالإضافة إلى التعاون في مجال سلاح الجو، إنتاج صواريخ متوسطة المدى وشراء تركيا دبابات إسرائيلية، وتحديث طائرات مقاتلة تركيا، وتطوير العلاقات من الناحية الأمنية والاستخباراتية وتبادل المعلومات، والى جانب التعاون العسكري الوثيق شهدت أيضاً العلاقات الاقتصادية بينهما تطوراً كبيراً، حيث تقرر إقامة سوق حرة مشتركة بين البلدين عام ٢٠٠٠، وعقد اتفاقية ثنائية لبيع مياه نهر مانوجات إلى إسرائيل عبر خليج إنطاكية(نور الدين، ١٩٩٢: ٥٦).

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وخاصة بعد أحداث قطاع غزة، تأزمت العلاقات التركية الإسرائيلية وشهت توتراً شديداً، حيث كان من مظاهره أن طالبت تركيا إسرائيل بوقف العدوان الفوري على القطاع، وجمدت الاتفاق الأمني وموقف اردوغان في مؤتمر دافوس واعتراف تركيا بحركة حماس، بالإضافة للتدخل مباشرة في حل الإشكال بين حركتي فتح وحماس، والمطالبة بالاعتذار في قضيتي الاعتداء على أسطول الحرية واهانة السفير التركي أثناء مقابلته مع وزير الخارجية الإسرائيلي، ويعد ابتعاد تركيا في سياستها الخارجية عن إسرائيل لا يعني إلا تقارباً مع الدول العربية، وخصوصاً أن سبب التباعد هو القضايا العربية ووقوف القيادة التركية وتعاطفها مع ابرز قضية تشغل العالم العربي والإسلامي وهي قضية القدس، حيث توجَّهت أنظار الشعوب إلى اردوغان وصورته كبطل مسلم، وانتعش الأمل في صدور البعض، خاصة بعد موقفه في مؤتمر دافوس لأن يكون هناك مناصراً قوياً وشرساً يدافع عن القضية الفلسطينية بنفس الطريقة التي دافع بها اردوغان(العلاف، ٢٠٠٣: ٦٢-٦٧).

رابعاً : إيران :

تمتلك إيران المقومات الأساسية للقيام بدور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك بالاستناد إلى كتلة كبيرة من الموارد البشرية ، كما أنها تسكن بقعة من الأرض بالغة الأهمية من الناحية الجغرافية ، وتمثل امتداداً تاريخياً عميقاً ، وتأثيراً معنوياً كبيراً على دول الجوار الجغرافي ، جراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الارتباط مع هذه الدول بأواصِر وثيقة قِوامَها العلاقات السياسية والاقتصادية ، رغم ما شابها بدرجات متفاوتة من التوتر والقلق والحذر في مراحل تطور العلاقات المختلفة ، الأمر الذي جعل من إيران طرفاً في المعادلات الإقليمية ، وبعد عام ١٩٧٩ ظهرت بوادر المشروع الإيراني في الشرق الأوسط ، وتحديداً بعد الثورة الإسلامية ، عبر إطلاق شعار تصدير الثورة الذي كان مجرد بداية لعلاقة صعبة مع العرب تجاوزت مرحلة الملاءات التي كان يمارسها نظام الشاه ، كما أنها لم تقتصر على تحريك النوازع القومية الفارسية ضد العرب ، فأصبحت تعبر عن مزيج من السلطة الدينية والميراث القومي، وإرادة السيطرة والاستحواذ، والرغبة بالسيادة الإقليمية، والسعي للحصول على مكانة دولية بالقوة وإرادة الإرغام، وتنوعت مرتكزات المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بين عدد من الأبعاد، من أبرزها (مكي، ٢٠١٢: ٣٤٣):

١- **البعد الجغرافي :** حيث تمثل إيران نقطة وصل بين موقعين يعانيان من ضعف عسكري وهما الشرق الأوسط ووسط قارة آسيا ، أدى سهولة التأثير عليها في جميع الجوانب.

٢- **البعد الإيديولوجي :** تصر إيران على أن الرسالة التي تحملها الثورة الإسلامية هي ما يحتاج العالم إليه اليوم.

٣- **البعد الأمني :** تعرض الأمني القومي الإيراني إلى تحديات عدة فرضتها أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ، وذلك بعد تعاظُم الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط ، وأفغانستان واسيا الوسطى.

لقد ركزت إيران من ناحيتها على مقاومة السياسة الأمريكية في المنطقة عبر مقاربة شاملة لقضايا المنطقة من خلال عسكرت المجتمعات العربية " العراق ، فلسطين ، لبنان ، سوريا "، وفرض الميليشيات التي تمولها هذه الدول ، وربط استقرار هذه المجتمعات بقبولها دور إيران الإقليمي ومحاولة تحويل الصراعات في المنطقة من قومية إلى دينية وحضارية حتى تضمن أن يكون لها دور رئيس فيها ، بالإضافة للسير بخطى متسارعه للمُضي قدماً في برنامجها النووي (رفعت، ٢٠٠٧: ٧).

ولنجاح مشروعها فقد استخدمت إيران عدة أدوات وآليات ، تُمكنها من السير باتجاه تحقيق المشروع الإيراني في الشرق الأوسط ، ومن هذه الأدوات القوى المحلية والعربية ، وابرز مثال عليها حزب الله في لبنان المدعوم كلياً من إيران ، وحركة حماس التي وجدت في إيران وسوريا نافذة لتحقيق نجاح حكومتها التي فازت عام ٢٠٠٦ ، وأغلقت جميع الطرق أمامها ، بالإضافة إلى الفعاليات السياسية الشيعية في العراق والتي بدأت بالظهور بعد عام ٢٠٠٣ بعد تغيير نظام الحكم (العدوان، ٢٠١٤: ١٣١-١٣٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستغلت ايران " الربيع العربي " لتعبئة وحشد " الكراهية الطائفية " الشيعية المعاصرة، فطهران صوّرت الانتفاضة المناصرة للديمقراطية ضد نظام الأسد في سوريا ، على أنها انتفاضة سنيّة ضِد الأقليّة العلوية ، وهي طائفة صغيرة من الشيعة ، ثم استغلت هذا للعب على حبل متلازمة اضطهاد الشيعة في المنطقة ، بتعبئتهم في المناطق التي تمتد من العراق إلى لبنان من أجل إرسالهم إلى سوريا لحشدهم وراء قضية دعم نظام الأسد ، كما تدعم إيران أيضاً ثوار الأقلية الشيعية " الحوثيون " في اليمن ، الذين يعارضون الحكومة المركزية المدعومة من قبل السعودية ، وفي الوقت نفسه ، ضيَّق السعوديون الخناق على انتفاضة مؤيدة للديمقراطية قامت بها الأغلبية الشيعية في البحرين ، وقد ساعدت هذه التحركات على إثارة تصدعات طائفية في المنطقة ، خصوصاً في شمال الهلال الخصيب ، فهذا القوس ، كونه موطناً لثلاث دول ضعيفة ، هي لبنان وسوريا والعراق ، يعد بصفة أساسية الساحة الرئيسية للمنافسات الإقليمية ، حيث تتمازج حدود هذه الدول وتنزف معاً بشكل متزايد ، ويتحد الشيعة من منطقة شمال الهلال الخصيب مع بعضهم البعض ومع إيران بطرق لم نشهدها من قبل في الذاكرة الحية ، وتركيا التي قوَّضَت إيران من سياستها الرامية لتغيير النظام في سوريا ، دخلت ساحة المنافسة في الهلال الخصيب ، حيث ألقت بثقلها خلف الأحزاب السورية والعراقية التابعة لـ "الإخوان المسلمين" ، وهذا التحرك صوّر أنقرة ودمشق كأعداء ، وعمل على فتور العلاقات بين أنقرة وبغداد ، حيث يدير الحكومة الشيعة الذين تعتبرهم تركيا رُسلاً وخدماً لإيران ، وقد عَمِد الأكراد العراقيون القلقون من حكم الحكومة المركزية الناشئة في بغداد إلى استغلال الوضع والتقرب من أنقرة ، مستفيدين من محور الطاقة الوليد الذي يجري تطويره بين البلدين بالفعل ، كما يسعى الأكراد السوريون أيضاً إلى الحصول على حماية تركيا(جاغيتاي ، ٢٠١٣).

ينقسم العرب إلى قسمين في قبول أو رفض الدور الإقليمي الإيراني ، وذلك تبعاً لأبعاد إيديولوجية حيث أن الدول التي تسيطر الشيعة على سياستها الخارجية تقبل أن يكون لإيران دور أساسي في المنطقة كسوريا ولبنان والعراق بعد ٢٠٠٣ ، أما الدول التي تحكمها السنة كدول الخليج العربي فترفض هذا الدور ، وفي هذه الحالة سيكون الملاذ الوحيد لهذه الدول هو التوجه نحو تركيا كلاعب رئيسي في المنطقة ، خاصة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ذو المرجع الإسلامي ، والسياسة التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط ووقوفها إلى جانب الدول العربية في كثيرٍ من القضايا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التركية وانعكاساتها على العلاقات التركية – العربية :

على الرغم من التطور الهائل الذي وصلت إليه الدولة التركية الحديثة في جميع المجالات وخاصةً في المجال الاقتصادي والصناعات ، لكنها ما زالت تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية تؤثر في عملية صنع القرار التركي ، مما يؤثر أيضاً على العلاقات الدولية ، والتي تحاول السياسة التركية الحديثة أن تكون معتدلة مع جميع الجهات المرتبطة معها سواءً جغرافياً أو تاريخياً أو فكرياً ، ومن المؤشرات المُعبرة عن هذه المشكلات : ارتفاع معدلات التضخم ، وتدهور سعر الصرف والتفاوت الاجتماعي ، والبطالة ، وعجز الميزانية العامة ، والعجز التجاري ، فضلاً عن مشكلة الديون الخارجية.

وتؤثر هذه المشكلات على عملية صنع القرار في الحكومة التركية وسياستها الخارجية إزاء المنطقة العربية ومن الضروري الالتفات الى هذه المشكلات عند دراسة العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها ، حيث إن لها تأثيرها الواضح في التغيير الذي يطرأ على هذه العلاقات ، وانطلاقا من ذلك فإننا سنتناول هذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول : المشكلات الاجتماعية

تعاني الدول من مشكلات اجتماعية متعددة ومتنوعة ، وتشترك في مشكلتين رئيسيتين موجودتين في جميع الدول ، ألا وهي مشكلتي الفقر والبطالة ، وتتجه أنظار حكومات الدول التي تعاني من هذه المشكلات الى محاولة حلّهما بأسرع وقت ممكن ، لما لهما من دور في تأجيج الانتفاضات والاحتجاجات ، وترجع معظم أسباب الحركات الاحتجاجية في العالم الى هذين السببين لذلك فان لهما دور كبير في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول ، وفي تركيا خرجت الكثير من المظاهرات والاحتجاجات التي تطالب الحكومات المتعاقبة في حل مشكلتي الفقر والبطالة ، حيث تعاني تركيا بشكل كبير من هاتين المشكلتين ، وبالإضافة إليهما فان التعددية الطائفية الموجودة في تركيا قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على علاقات تركيا مع باقي الدول وخاصةً الدول العربية ، وانطلاقاً من ذلك فإننا سنبين مشكلتي الفقر والبطالة والتعددية الطائفية وأثرهما على العلاقات العربية التركية كما يلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : مشكلة الفقر والبطالة :

نشأت المشكلات الاجتماعية في الداخل التركي على أثر المشكلات الاقتصادية والسياسية التي عانت منها الدولة على مر الزمن ، كمشكلتي الفقر والبطالة ، وتعاني تركيا كما تعاني الكثير من دول المنطقة من هاتين المشكلتين حيث أن مشكلة الفقر والبطالة من أهم المشاكل التي تواجه دول العالم في العصر الحالي، حيث أن وجود مُعدل مُرتفع من البطالة يعني وجود مجموعة من الأفراد تعاني مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة ، تنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني والدخل الفردي الإجمالي ، ولمواجهة هذه المشكلة سعَت الدول من خلال سياسة التنمية المستدامة التي تهتم بالجانب الاجتماعي والبيئي قدر اهتمامها بالجانب الاقتصادي إلى إيجاد الحلول المناسبة لمشكلتي الفقر والبطالة ، ضِمن إستراتيجية متكاملة تستفيد من الموارد المتاحة للوصول إلى اقل معدل بطالة ممكن ، بالإضافة الى استغلال السياسة الخارجية للدولة ، وتطرية العلاقات الدولية وخصوصاً مع دول الجوار الجغرافي ، ويشمل ذلك العلاقات الاقتصادية التي تساعد بشكل كبير في حل هاتين المشكلتين ، ولقد استفادت تركيا من الأحداث الأخيرة في الدول العربية ، حيث أكدت هذه الأحداث أن موضوعي الفقر والبطالة وخصوصاً لدى فئة الشباب ، وتأخُر تحقيق التنمية المستدامة من أهم الصعوبات التي تواجه الدول والحكومات ، وعلى الرغم من وجود فائض مالي كبير في السنوات الأخيرة إلا أن المشكلة ما زالت قائمة ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب من أهمها العدد السكاني الكبير والنسبة الكبيرة للشباب من السكان حيث يبلغ إجمالي عدد سكان تركيا ٧٣ مليون نسمة ، ويعتبر نصف عدد السكان تحت عمر ٢٨ سنة (بوديسة، ٢٠١٢: ٧).

بلغ معدل الفقر في تركيا سنة ٢٠١١ (١٨.١%) بعد أن كان يفوق (٢٠.٥ %) سنة ٢٠٠٥، وقد اتبعت الحكومة الحالية خطة مُحكمة في التقليل من الفقر، من خلال تقديم الدعم والإعانات المالية لسكان الأرياف والقرى النائية ، وإيجاد فرص العمل التي تضمن العيش الكريم ، أما التعليم فتُعد تركيا من أهم الدول التي حققت انجازات كبيرة في ميدان التعليم ، حيث بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ، (من الذكور في سن ١٥ عاماً وما فوقها) ٩١% ، وقد بلغ عدد الجامعات أكثر من ١١٥ جامعة حكومية وخاصة ، وفي عام ٢٠٠٩، مع تخرج حوالي ٤٥٠ ألف خريج من حوالي ١١٥ جامعة ، وحوالي ٥٥٠ ألف خريج من المدارس الثانوية ، ثُلثهم من المدارس الثانوية المهنية والفنية ، أصبح لدى تركيا ٢٤.٧ مليون من الشباب المتخصصين الذين يتمتعون بدرجة عالية من التعليم والحماس ، وبشكل عام ، يتميز سوق العمل في تركيا بأنه يتطور باستمرار سنويًا بصورة مثيرة للإعجاب ، سواء بالنسبة لعدد العاملين أو جودة الأداء (مركز الإحصاء التركي ، ٢٠١١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكدت دراسة لإتحاد النقابات العمالية في تركيا ، أن الراتب الشهري في تركيا والذي يكفى لإعالة أسرة مكونة من أربعة أفراد ، والمعروف باسم خط الفقر ارتفع بنسبة ٠.٤% ، ليصل إلي ٧٤١ ليرة تركية ، وخط الفقر ويقصد به الدخل الشهري الذي يكفى أسرة مكونة من أربعة أفراد ، كي تتمكن من دفع الإيجار ، وتلبية احتياجاتها الأساسية مثل الطعام والمواصلات والملابس والتعليم ، ارتفع حتى بلغ ٢٤٢٤ ليرة تركية في شهر آب ٢٠٠٩ مقارنة بشهر آذار ٢٠٠٩ ، عندما بلغ ٢٤٠٤ ليرات تركية ، وأكد اتحاد نقابات العمال أن خط الجوع يرتفع عن أدنى معدل للراتب بفارق ١٩٥ ليرة تركية (عبدالعزيز، ٢٠٠٩).

أما البطالة ارتفعت نسبتها بين الشباب في تركيا إلى ١٧.٨ في المائة بعد أن كانت ١٦.٢ في المائة العام ٢٠٠١، وهو العام الذي شهد الأزمة الاقتصادية في البلاد ، وذكر تقرير نشرته الغرفة التجارية في أنقرة أن عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما وصل إلى ١٢ مليون شاب منهم ٤ ملايين أمّي وعاطل عن العمل ، وأشار التقرير إلى أن نسبة البطالة بين الشباب بالمدن تصل إلى ٧٢ في المائة وأن ٦٨ في المائة منهم من الذكور و٣٢ في المائة منهم من الإناث(الوسط البحرينية، ٢٠٠٦: ٨/١٥).

وفي عام ٢٠١١ بلغت نسبة البطالة في تركيا ١١.٥% على أساس سنوي ، وقد انخفض هذا المعدل بعد أن كان ١٤.٤% سنة ٢٠١٠، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل ٢.٩٤٦.٠٠٠ عامل ، وارتفع عدد العاملين إلى ٢٢.٨٠٢.٠٠٠ عامل ، وتقسم نسبة البطالة على القطاعات كالتالي : في القطاعات غير الزراعية ١٤.٢% ، ونسبة العاملين في القطاع الزراعي ٢٤.٤%، و٢٠.٤% في القطاع الصناعي ، و٥.٩% في قطاع البناء، و٤٩.٣% في قطاع الخدمات (Rapport, 2010).

ونشر المركز الإحصائي التركي بياناً ذكر فيه أن نسبة البطالة في تركيا ارتفعت خلال عام ٢٠١٣ بمعدل ٠.٥ نقطة ، وبلغت نسبتها ٩.٧%، وأوضح المركز الإحصائي أن نسبة البطالة كانت تبلغ في عام ٢٠١٢ نحو ٩.٢%، في حين أنها ارتفعت خلال عام ٢٠١٣ إلى ٩.٧%، موضحًا أن عدد العاطلين عن العمل ازداد خلال عام ٢٠١٣ بنحو ٢٢٩ ألف شخص ، وبلغ عددهم الإجمالي مليونين و٧٤٧ ألف شخص، وأشار المركز الإحصائي إلى أن نسبة استخدام الأيدي العالمة في البلاد ارتفعت أيضًا خلال عام ٢٠١٣ بمعدل ٠.٥ نقطة، ووصل حجمها إلى ٤٥.٩%، لافتًا إلى أن العام الماضي شهد دخول ٧٠٣ ألف شخص إلى سوق العمل ، ليرتفع بهذا عدد القوى العاملة إلى ٢٥ مليونًا و٥٢٤ ألف شخص(جيهان التركية للأبناء، ٢٠١٣).

كان على تركيا أن تجد حلاً سريعاً لمشكلة الفقر والبطالة حيث انه يعتبر الشباب التركي حجر الزاوية في نمو القوى العاملة وقد ساعدوا تركيا على احتلال مكانة عالية بين منافسيها ، وذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بفضل المؤهلات والمهارات والإخلاص في العمل والحوافز التي يقدمها ، علماً أن سوق العمل التركي من أفضل الأسواق في العالم ، كما تتمتع القوى العاملة التركية بقوى عاملة من الشباب المفعمين بالحيوية ، ويبلغ متوسط أعمار أفرادها ٢٧.٣ سنة ، بالإضافة إلى التزامها بأخلاقيات العمل باعتبارها جزء لا يتجزأ من ثقافة العمل في تركيا ، حيث يَحظى مكان العمل كمؤسسة بقدر كبير من الاحترام في تركيا ، وذلك لأنه يمنحهم فرصة إظهار مهاراتهم وتطوير أنفسهم ، ويظهر إخلاص القوى العاملة التركية للعمل من خلال القدرة الإنتاجية المرتفعة لتركيا ، وانخفاض نسبة الغياب ومكانتها العالية كواحدة من البلدان التي تسجل أعلى معدلات لساعات العمل السنوية (تقرير البنك الدولي، ٢٠١٠).

نجحت تركيا في البدء لحل مشاكلها الاجتماعية ، حيث وجدت انه يكمن في توجهها إلى الشرق حيث تعتبر جزءاً منه ، بعد جهود مُضنية بذلها للدخول إلى الاتحاد الأوروبي لم تسفر حتى الآن عن نتيجة إيجابية ، وهي مستمرة بالتزامن مع الانفتاح على دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط والموارد الأولية والتي تعتبر أسواق استهلاكية لا يستهان بها ، وتحاول تركيا جذب الاستثمارات العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي الغنية والتي تتمتع بفوائض مالية سنوية تتخطى الـ٦٠ مليار دولار أمريكي ، وذلك عبر تسويق منتجاتها الصناعية والسياحية ، حيث تمر حالياً المنطقة العربية بأوضاع صعبة نتيجة الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط ، ونجحت تركيا في تطبيق هذه الإستراتيجية إلى حدٍ بعيد ، وتجدر الإشارة إلى أن الانضمام إلى الاتحاد الأوربي يبقى هدفا استراتيجيا لتركيا ، وحسب وزير الخارجية التركي احمد داود أغلو غير انه يجب إلا يتم عبر التخلي عن هويتها ، وعن عمقها الجيو ثقافي (اوغلو، ٢٠١٠: ٦٤٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : التعددية الطائفية :

ترجع التعددية الطائفية في تركيا الى الدولة العثمانية ، وتشكلت عبر ستة قرون من عمر الدولة العثمانية ، وهدفت الحكومات المتعاقبة الى تشكيل هوية الدولة التركية الناشئة وصبغها بالصبغة التركية ، بغض النظر عن الهوية العرقية للآخرين وخاصة الأكراد والأرمن الذين سعى كل منهم الى إنشاء دولة خاصة به على جزء من ارض الأناضول في أعقاب الحرب العالمية الأولى الأمر الذي يجعل منهما خطراً على الدولة التركية ، ولا توجد حتى الآن أي إحصاءات حول الأعراق التي ينتمي إليها الأتراك ، ويعد الأكراد أكبر الطوائف التركية بعد الأتراك ، وقاموا بعدة محاولات للانفصال عن الدولة التركية والاستقلال ، وشكلت حزب العمال الكردستاني وكان هدفه إن ينشئ دولة كردية في تركيا والدول المجاورة لها ، والمتتبع للطوائف والأقليات التركية يجد فيها ما يلي (البدور ، ٢٠١٢: ٦٥-٧٠):

١- تتنوع الطوائف التركية ما بين الأكراد والعرب والشركس والجورجيون أما الطوائف تبعاً للديانات فهي المسلمين (سنة وعلويين) ، ويهود ومسيحيين.

٢- تتركز الأقليات في المناطق الحدودية ولذلك تزداد لديها النزعة الانفصالية بحكم قدرتها على التواصل مع الخارج.

٣- تتجمع كل طائفة في موقع جغرافي معين وهو ما يعمق الشعور بالهوية عند تلك الأقلية.

٤- إن الطوائف الدينية والعرقية تعمل على تشكيل أحزاب سياسية تشارك في الحياة الديمقراطية التركية ، والتدخل في عملية صنع القرار التركي.

٥- يعطي القانون التركي للأقليات الطائفية الحق في استخدام لغاتهم ، وتطبيق أعرافهم وتقاليدهم في قضاياهم.

تتمتع الأقلية اليهودية في تركيا بنفوذ واسع في الدولة ، وقد كانت هذه الأقلية على الدوام مؤيداً جوهرياً للقوى العلمانية السياسية وغير السياسية في تركيا ، وأسهمت في تكريس العلمانية وتقاليدها منذ البداية ، وزادت رعاية السلطة التركية لليهود بوصفهم ورقة مُضافة في توطيد علاقات تركيا مع أميركا وإسرائيل ، وفي كسب ود اللوبي اليهودي الأميركي ، وفي الترويج للقواسم المشتركة بين تركيا وإسرائيل ومحاولة تحسين صورة إسرائيل لدى الرأي العام التركي المعارض ، والوقوف بالضد تجاه تنامي النفوذ الإسلامي في تركيا ومساندة نهج الدولة العلماني ، وتشكّل الأقلية العلوية بين ١٥% و٢٠% من مجموع سكان تركيا وينظر إليها بوصفها بنداً أساسياً في النزاع العلماني الإسلامي ، وهي تطال ذهنية متجذرة في الدولة التركية لم تستطع التجربة العلمانية أن تمحوها أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تخفف من غلوائها ، إذ ينتاب تركيا بين الحين والآخر تمزق اجتماعي ناتج عن أعمال العنف بين الأغلبية السنية والأقلية العلوية ، وتتوزع الأقليات الأخرى بين طيف واسع موزع على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي ، لكن الأقلية العرقية الكبرى في تركيا هي بالتأكيد الأكراد الذين يشكلون نحو خُمس عدد سكان البلاد ، أما الأقلية العربية التي تشكل نحو ٢% من مجموع السكان ، فهي لا تمثل خطراً سياسياً بأمن تركيا ووحدتها ، وليس لها علاقة واضحة بموضوع العلمانيين والإسلاميين ، كما يتمسك المتحدثون باللغات القوقازية بقوة الدولة التركية ، ويَعدونها حُصناً منيعاً للإسلام ، ويجمع الأرمن بين كونهم أقلية دينية صغيرة وأقلية قومية مستقلة ، ويبلغ تعدادهم زَهاء ربع مليون نسمة يقطنون المدن الكبرى وشرق الأناضول ، ويعملون مع اليهود في التجارة ، فضلاً عن عملهم في المجال الصناعي والحرفي ، ويحجُم الأرمن بوعي عن المشاركة في الحياة السياسية لكيلا يثيروا حفيظة السلطات التركية ضدهم نظراً للحساسية التاريخية المفرطة بين الأتراك والأرمن (الجزيرة القطرية ، ٢٠٠٦: ١١/٣).

ونلاحظ مما سبق إن للأقليات والطوائف العرقية والدينية قد يكون لها الأثر في العلاقات الدولية ، فمثلاً الأكراد شكلوا أزمة متكررة ومستمرة ما بين سوريا وتركيا من جهة والعراق وتركيا من جهة أخرى ، بالإضافة الى اليهود الموجودين في تركيا ودورهم في التقارب التركي والإسرائيلي ، ووجود العرب والمسلمين وتأثيرهم على السياسة الخارجية ودور تركيا الإقليمي في المنطقة.

المطلب الثاني : المشكلات الاقتصادية

يعتبر الاقتصاد أحد العوامل الأساسية التي تقوم عليها المكانة الدولية والإقليمية لدولة ما ، فالتطورات السياسية والاجتماعية تعتمد بشكل كبير على الإمكانات والمشاكل الاقتصادية ، حيث عانت تركيا من كثير من المشكلات الاقتصادية مثل تدهور سعر الصرف ، عجز الميزانية العامة، العجز التجاري ، فضلا عن مشكلة الديون الخارجية ، وتؤثر هذه المشاكل في السياسة الخارجية التركية ، أما بخصوص الآثار التي ترتبت على هذه المشكلات فكان أهمها هو التقرب من الدول العربية بعد إغلاق باب الانضمام الى الاتحاد الأوروبي في وجه الانضمام التركي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : الاتفاقيات التركية ـ العربية :

توجهت تركيا بأنظارها الى الدول العربية من أجل تعزيز قوتها الاقتصادية خصوصاً بعد إغلاق باب الاتحاد الأوروبي في وجهها ، حيث تصدر تركيا الى الدول العربية العديد من المنتجات كالملابس والالكترونيات ، والسيارات ، والمنتجات الزراعية والحديد والصلب ، والوقود المعدني ، والزيوت ، والأحجار الكريمة ، والتبغ ، حيث تعتبر الأسواق العربية من الأسواق المهمة التي تمتلئ بالبضاعة التركية ، ووفقاً لبيانات جمعية المصدرين الأتراك ، فقد حققت الصادرات رقماً قياسياً في شهر آذار ٢٠١١، فوصلت قيمتها الى ١١.٧٠٠ مليار دولار بنسبة نمو قدرها ٢٢.٨١% بالنسبة لنفس الشهر من العام ٢٠١٠، وهذا أعلى رقم تحققه الصادرات في مثل هذا الشهر منذ تأسيس الجمهورية التركية (البدور، ٢٠١٢: ٩٥)، يحتل السوق العربي نسبة كبيرة من هذه الصادرات ، وانعكس هذا على العلاقات التركية العربية ويدل على ذلك العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات التي أبرمتها تركيا مع الكثير من الدول العربية والتي يمكن إجمالها بما يلي:

أ ـ الخليج العربي :

لقد دفعت المشاكل الاقتصادية التي سبق ذكرها تركيا الى البحث عن وسائل يمكن من خلالها إيجاد حل لمشاكلها الاقتصادية ، وقد تمثل ذلك بمحاولة الانفتاح الاقتصادي والسياسي على دول الشرق الأوسط والخليج العربي ، التي تمتلك أسواقاً يمكن ان تشكل سوقاً كبيراً للمنتجات التركية التي بدأت تشهد تطوراً كبيراً لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية والإقليمية ، وقد استطاعت الحكومة التركية بحنكتها السياسية والاقتصادية المتميزة وتحرير الاستثمار وإنشاء نظام مالي متطور وإشباع حاجات وقناعات المستثمرين المختلفة كإنشاء البنوك الإسلامية لجذب رؤوس الأموال المحافظة الى جانب نمو اقتصادي مطرد وثورة صناعية متسارعة وإصلاحات إدارية نقلت البلد نقلة نوعية من بيئة طاردة الى جاذبة بكل معنى الكلمة ، هذا الى جانب موقع تركيا الاستراتيجي ، والذي جعل من تركيا نقطة وصل ما بين آسيا وأوروبا فعلى سبيل المثال غالبية خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي تمر عبر الأراضي التركية لتربط إيران وروسيا بالمستهلك النهائي الأوروبي ، وفي ضوء تزايد الاهتمام التركي بدول الخليج العربي فقد بدأت تركيا باتخاذ سلسلة من الإجراءات على مختلف الأصعدة مع دول الخليج العربي وكانت هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على التقارب بين تركيا ودول الخليج العربي ومنها (الحمد، ٢٠١١: ١٦):

١. النمو الاقتصادي والتطور الصناعي والتكنولوجي التركي مما أدى الى تحقيق فوائض إنتاجية من السلع والخدمات التي عجزت أسواق تركيا المحلية عن استيعابها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. الأزمات السياسية والاقتصادية التي تمثلت في انهيار أسعار البترول والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج والذي أدى الى دخول المنطقة كلها في حالة عدم استقرار وإحساس حكومات الخليج بإمكانية تطوير المنطقة بالارتباط بقوة صناعية إقليمية ما يؤدي الى تنويع مصادر الدخل.

٣. قناعة الطرفين التركي والخليجي أن التحالف بينهما في مجال السياسة الخارجية يحقق مصالحهما خاصة ، وان اعتمادهما على القوى الخارجية كالاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية قد لا يكون في مصالحهما.

٤. تعاظم الدور الإيراني في المنطقة حيث تحاول إيران بسط نفوذها في المنطقة ، مما اوجد حاجة ملحة الى تحقيق توازن قوي لمواجهة المشروع الإيراني في المنطقة فكان أفضل من يقوم بهذا الدور بالنسبة لدول الخليج هو تركيا لقدراتها السياسية والاقتصادية ولكونها دولة إسلامية.

٥. الموقف الايجابي للحكومة والشعب التركي من القضية الفلسطينية.

٦. علاقة الصداقة الشخصية التي تربط الرئيس التركي عبدالله غول مع الملك عبدالله بن عبد العزيز حيث سبق للرئيس التركي أن عاش في المملكة العربية السعودية لمدة ثماني سنوات من عام ١٩٨٣ الى ١٩٩١ حيث عمل محللاً مالياً في بنك التنمية السعودي ، كما أن الرئيس التركي يتقن اللغة العربية.

استغلت دول مجلس التعاون الخليجي الصعود التركي الإقليمي ووقعت في ٣ أيلول ٢٠٠٨ مذكرة تفاهم مع الجانب التركي تمهد لعلاقة استراتيجية خليجية تركية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الأمنية والعسكرية ، وذلك أثناء اجتماع وزراء خارجية الدول المعنية في مدينة جدة ، وتعتبر هذه الاتفاقية مهمة لكونها تعد أول اتفاقية يعقدها مجلس التعاون الخليجي بهذا الشكل منفرداً مع دولة أخرى ، وعلى الرغم من أن الطرفين قد ألمحا الى أن هذه الاتفاقية ليست موجهة ضد احد معين ، إلا أنها جاءت اثر تصاعد حدة المناوشات الإيرانية الخليجية نتيجة لإصرار إيران على احتلال الجزر الثلاث الإماراتية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وبوموسى) (الحجاجحة، ٢٠١١: ١١٧-١١٩).

وبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا لعام ٢٠٠٧ حوالي ٢٢ مليار بعدما صعدت بشكل دراماتيكي بعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم وذلك من ١.١ مليار دولار العام ٢٠٠٢ الى ١٠ مليار دولار العام ٢٠٠٥، تبعه ارتفاع عدد الشركات الأجنبية المشاركة من ٥٤٠٠ شركة العام ٢٠٠٢ الى ١٨٣٠٠ العام ٢٠٠٧، وهو ما يشير الى أن تركيا أصبحت تشكل أرضاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خصبة للاستثمار(الحجاحجة، ٢٠١١: ١٢١)، أما بالنسبة للتجارة فقد بلغ حجم التجارة الخارجية التركية للعام ٢٠٠٧ حوالي ٢٨٠ مليار دولار بواقع ١١٠ مليار دولار صادرات و ١٧٠ مليار دولار واردات ، وهو ما يعني أنها تعد لاعباً أساسياً في التجارة العالمية مع سعيها لأن يبلغ حجم التجارة الخارجية لها نصف تريليون دولار عام ٢٠٢٣، وهي أرقام ضخمة جداً إذا ما قورنت بحصة دول مجلس التعاون فيها والبلاغة اقل من ٢.٧% من حجمها(الحجاحجة، ٢٠١١: ١٢٢).

ب - العراق :

تكتسب العلاقات التركية - العراقية أهمية بالغة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية ، نظراً للروابط التي تجمع البلدين الجارين تاريخياً وثقافياً بما ينعكس على طبيعة هذه الروابط وضرورة قيامها على أسس من التعاون المشترك والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين ، وكون أن العامل الاقتصادي هو المحرك الرئيس الأكثر تأثيراً في العلاقات الدولية بعد أن أثبتت الايدولوجيا السياسية فشلها في تحريك العلاقات السياسية الدولية ، ومن هذا المنطلق فقد ساهم العامل الاقتصادي للدولة العراقية والتركية كثيراً في بناء وتطوير العلاقات بين البلدين وخصوصاً الاقتصادية منها ، ونتيجة لإدراك تركيا لأهمية الموارد النفطية العراقية الكبيرة وخصوصاً من النفط والغاز فقد شكلت الطاقة مرتكزاً رئيسياً في العلاقات بين البلدين ، وقد بدأ التعاون بينهما منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي والذي يعطي مرونة كبيرة لتصدير النفط الخام عبر منافذ متعددة في منطقة تعيش حالة عدم استقرار شبه مستمرة بسبب وجود النفط نفسه في باطن أراضيها ، وهذا الخط الذي يمثل عنواناً كبيراً للتعاون بين البلدين في مجال الطاقة ، وهناك فرص كبيرة بينهما لإقامة صناعات مشتركة تعتمد أساساً على النفط والغاز كصناعات الأسمدة وهناك أوجهاً لإقامة الصناعات البتر وكيماوية التي واحدة من أعمدة الصناعات الحديثة في العالم (السامرائي، ٢٠١١: ١١).

تشكل مشكلة الطاقة بالنسبة لتركيا عنواناً جديداً في العلاقات التركية العراقية في المرحلة المقبلة حيث تتزايد الحاجة في تركيا الى موارد الطاقة لتلبية المتطلبات الصناعية والنمو السكاني يضاف الى ذلك التقارب الجغرافي بين البلدين والموقع الجغرافي التركي والذي يمكن من خلاله نقل النفط العراقي الى الأسواق الأوروبية بتكاليف نقل منخفضة مما يعطي ميزة لكلا البلدين ، وعلى الصعيد التجاري ، يرتبط البلدان بعلاقات تجارية في مختلف المجالات وهناك تبادل كبير للسلع والمنتجات الزراعية والصناعية والبتروكيماوية وغيرها من المنتجات، مما جعل نقطة العبور بين البلدين من أهم المناطق التجارية التي تشهد حركة دخول الشاحنات التركية الى العراق بشكل يومي وكبير، وبالمقابل فإن العراق يصدر نفطه المستخرج من كركوك عبر أنبوب النفط الذي يمر بالأراضي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التركية وصولاً الى ميناء جيهان حيث يصدر الى أنحاء العالم ، ومع زيادة قدرة العراق على التصدير وضرورة فتح منافذ جديدة ، فقد تقرر فتح خط أنبوب نفطي آخر وأنبوب نقل الغاز عبر تركيا ليكون عاملاً من عوامل توثيق الروابط الاقتصادية بين البلدين الجارين وبما يعود بالمنفعة المشتركة عليهما (السامرائي، ٢٠١١: ١٥)، وتعزيزاً للتعاون المشترك بين البلدين في مجال الطاقة ، فقد سعت تركيا لان تكون ممراً للطاقة من العراق نحو أوروبا وذلك من خلال إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق والذي يهدف الى (جوهر، ٢٠٠٩: ١٦٤):

١- السماح للشركات التركية بالتنقيب عن النفط في الأراضي العراقية وخصوصاً المناطق الجنوبية التي تتمتع إيران بنفوذ فيها .

٢- زيادة سعة خط أنابيب النفط القائم بين كركوك وجيهان طبقاً لاتفاق مع الحكومة العراقية من حوالي ٨٠٠ ألف برميل في اليوم الى حوالي مليون برميل .

٣- دعم إنشاء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق الى الأسواق العالمية والأوروبية من خلال تركيا مما سيعمق من العلاقات التركية العراقية وسيزيد من قدرة تركيا على استغلال هذه الورقة في تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية .

من هنا نستطيع أن نؤكد أن حزب العدالة والتنمية استطاع تحويل كل هذه المشاكل الاقتصادية والمعوقات التي كانت تؤثر على العلاقات بين الدولتين الى أدوات تدعم وتساهم في تحقيق المصالح والأهداف التركية في علاقتها مع العراق الذي يدرك في نفس الوقت أهمية الدور التركي في دعم وحدة الأراضي العراقية وتطوير الاقتصاد العراقي ، ومن هنا فتحت تركيا قنوات اتصال واسعة النطاق مع القوى والقيادات العربية السنية والشيعية بما في ذلك قوى المقاومة ، وأصبحت تركيا عضواً في لقاء الدول المجاورة للعراق .

ت ـ ليبيا :

إن أبرز مظاهر التعاون التركي الليبي وتأثيره في حل المشاكل الاقتصادية التركية هو رفضها للتدخل العسكري للناتو في ليبيا ضد نظام القذافي ، خاصّة أنّ تركيا سبق أن شاركت في عدّة مهمات تدخّل فيها حلف الناتو ، كما حصل في البوسنة والهرسك ، وكوسوفو ، وأفغانستان ، وانعكس التوجّه التركي على العلاقات مع ليبيا، فقد وصل مستوى التّبادل التجاري بينهما عام ٢٠١٠ إلى ٩,٨ مليار دولار ، وأعلنت ليبيا أنها ستقدّم استثمارات بقيمة ١٠٠ مليار دولار للشّركات التركية حتى عام ٢٠١٣، وأعلنت عن استثمارات في قطاع التشييد وصلت قيمتها إلى ١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليار دولار تمّ منحها للشركات التركية في هذا المجال ، ومنذ عام ٢٠١٠ دخل حيز التنفيذ ١٦٠ مشروعاً استثمارياً تركياً في ليبيا (المركز العربي للأبحاث، ٢٠١١: ٣/١٨).

ث ـ مصر:

تطورت العلاقات مع تركيا بعد الثورة ، وذلك في ظل إدراك قادة حزب الحرية والعدالة أن تركيا تقدم نموذجا ملهما للتقدم والتنمية الاقتصادية ، وهو الأمر الذي دفع بتوالي الزيارات من قبل المسؤولين المصريين إلى تركيا لتعميق وتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية وجذب المزيد من الاستثمارات. كما تم إنشاء عدد من الجمعيات الأهلية كجمعية " ابدأ " و" تواصل " ، وذلك على غرار جمعية " موسياد " التركية ، والتي تجمع رجال الأعمال الذين يرتبطون بمصالح تجارية وصناعية مع الكثير من دول الشرق الأوسط، وقد عكست زيارة رئيس الوزراء التركي إلي مصر في سبتمبر ٢٠١١، على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة ٢٨٠ من رجال الأعمال الأهمية الاقتصادية للعلاقات بين الجانبين ، حيث سعت تركيا لمضاعفة الاستثمارات التركية في مصر. وفي هذا الإطار تشير التقديرات التركية إلى احتمال تزايد استثمارات تركيا في مصر من ١.٥ مليار دولار إلى ٥ مليارات خلال العامين المقبلين وأن تزيد المبادلات التجارية إلى ٥ مليارات دولار بنهاية عام ٢٠١٢ وإلى ١٠ مليارات دولار بحلول عام ٢٠١٥، وهو أمر من شأن تحققه أن يزيد من الروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين ، وقد يدفع بتحقق نبوءة رئيس الوزراء التركي بأن تكون أنقرة مفتاح القاهرة لأوروبا وأن تكون القاهرة مفتاح أنقرة لأفريقيا ، وقد أبرم رجال الأعمال الأتراك خلال زياراتهم لمصر برفقة رئيس الوزراء التركي خلال سبتمبر ٢٠١١، اتفاقيات تجارية تقدر بزهاء ٨٥٠ مليون جنيه ، كما ازداد إقبال رجال الأعمال الأتراك على الاستثمار في كل من مصر ، وقد ارتفعت قيمة الصادرات التركية إلى مصر وفق بيانات وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، حيث بلغت صادرات مصر لتركيا خلال عام ٢٠١١ نحو ١.٤ مليار دولار ، لتحقق زيادة نسبتها ٥٠ في المائة عن عام ٢٠١٠، بينما سجلت واردات مصر من تركيا نحو ٢.٧ مليار دولار خلال عام ٢٠١١، وقامت تركيا بالاتفاق مع مصر في سبتمبر ٢٠١٢ على تقديم تمويل قدره ٢ مليار دولار ، وذلك بغرض المساعدة في تقوية احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري ، وكذلك دعم البنية الأساسية لخطط الاستثمار للحكومة المصرية ، والتي سوف تساهم بدورها في تنمية الاقتصاد الكلي وتنمية فرص نمو الاقتصاد المصري ، كما سعت تركيا إلى مضاعفة الاستثمارات التركية في مصر ، بما يوفر فرص عمل أكبر أمام العمالة المصرية التي يعملون في الشركات التركية بمصر ، كما تم إقامة منطقة صناعية تركية في مدينة ٦ أكتوبر تضم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استثمارات لأكثر من مائة رجل أعمال تركي ، وتضم زهاء ٤٠٠ مصنع ، ومن المرجح تجديد اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين مع بدايات عام ٢٠١٣، بما يمنح المنتجات المصرية مزايا تفضيلية من قبل الجانب التركي ، وتراهن تركيا على عدد من الإجراءات التي من شأنها زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ، منها اتفاقية التجارة البحرية الحرة الموقعة بين البلدين في ابريل الماضي لتشغيل ثلاث خطوط ملاحية بين الموانئ المصرية والتركية (خليل، ٢٠١٢: ٤).

تستهدف جميعها زيادة التبادل التجاري بين البلدين بنسبة تتراوح بين ٢٠ إلي ٣٠ في المائة ، وكذلك تراهن تركيا على النتائج الاقتصادية التي ستترتب على تدشين برامج سياحية مشتركة ، تنهى حالة التنافس السياحي بين الدولتين لصالح " التكامل السياحي " من خلال تدشين رحلات جوية بين اسطنبول ومدينة شرم الشيخ ، ثم تتوسع لتشمل العديد من المدن السياحية المصرية ، وذلك في إطار برامج سياحية مشتركة ، كما اتفقت الدولتان على تشكيل لجنة عليا مشتركة برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين من أجل تعميق التعاون المشترك في كافة المجالات ، خصوصا في مجالات التصنيع ونقل الخبرة التركية في مجال السياسات النقدية ، ودعم وتذليل فرص الاستثمار والتعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين ، وقد تكللت زيارة رئيس الوزراء التركي للقاهرة في نوفمبر الماضي على رأس وفد يضم ١٢ وزيرا و١٥٠ رجل أعمال ، بتوقيع ٢٧ اتفاقية تغطي مختلف أوجه التعاون بين البلدين ، واتفقت الدولتان على تنظيم عام مصر في تركيا في عام ٢٠١٤ وعام تركيا في مصر عام ٢٠١٥، وبمجيء الإخوان للسلطة في مصر أبرمت تركيا مع مصر العديد من الاتفاقيات تقدر بـ٤٠ اتفاقية في مجالات التجارة والعلوم والتكنولوجيا والطاقة والدفاع والبنوك والسياحة والنقل، ووفقا لبعض التقديرات المتداولة فان الميزان التجاري بلغ بين البلدين ٤.٢ مليار دولار، منها ٣,٩ مليار صادرات تركيا لمصر ، و ٠,٣ مليار واردات القاهرة ، وواضح أن تركيا هي الخاسر الأكبر من وراء توتر وتوقف العلاقات ، كما تستخدم موانئ مصر لتصدير بضائعها إلى دول الخليج ودول إفريقيا بعد أن خسرت تركيا تلك الوسائل في سوريا (مركز الزيتونة للاستشارات، ٢٠١٣: ٩/١٢).

ج - سوريا :

تمحورت السياسة الخارجية التركية من الناحية الاقتصادية حول تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع على اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي تهدفان الى تنمية التجارة والسياحة والاستثمار بين البلدين ، كما تم التوصل الى توقيع اتفاقية تجارة حرة بين البلدين عام ٢٠٠٧، لقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زادت الصادرات التركية لسوريا بين عامي ٢٠٠٢و ٢٠٠٣ بنسبة ٣٧%، كما تعد تركيا اكبر مستثمر أجنبي في سوريا ، ويبلغ إجمالي حجم الاستثمار التركي في سوريا حوالي ٤٠٠ مليون دولار ، تكللت العلاقات بين تركيا وسوريا بإلغاء التأشيرة وفتح الحدود بين الجانبين في صيف ٢٠٠٩ وكذلك إنشاء خط سكة حديدي يربط الدولتين عبر مدينة حلب السورية مما يعد تطوراً هاماً على صعيد الانفتاح التركي على دول الجوار ، وفي العام ٢٠١٠، تم التوقيع على اقتراح أنقرة إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة تضم سورية والأردن ولبنان ، وتكون مفتوحة أمام انضمام غيرها من الدول على أن يتم رفع التأشيرات بين كل هذه الدول وتطبيق قوانين موحدة بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري المشترك فيما يشبه التأسيس لبداية نوع من اتحاد شرق أوسطي ، وفي عام ٢٠٠٩ تم إنشاء مجلس تعاون استراتيجي ، وهو عبارة عن مجلس يرأسه رئيس حكومة سوريا أو تركيا ويضم ١٦ وزيراً من البلدين ويعقد جلستين سنوياً، ويهدف الى انجاز استحقاقات العلاقات الإستراتيجية بين البلدين (باكير، ٢٠١١: ٦٩-٧٢).

د - الأردن :

في أعقاب جولات متعددة من المفاوضات التجارية بين الأردن وتركيا التي بدأت في عام ٢٠٠٥، تم التوقيع على اتفاقية تجارة حرة بين البلدين في الأول من كانون الأول ٢٠٠٩، وقد تضمنت الاتفاقية سلعاً ذات حساسية للاقتصاد الوطني، واتفق البلدان على تأجيل التخفيض الجمركي على السلع الحساسة من قبل الطرفين بحيث يتم التفاوض على آليات التخفيض الجمركي عليها وتحديد الفترة الانتقالية لإلغاء الرسوم الجمركية بعد ثلاث سنوات وضمن فترة انتقالية تصل الى اثنتي عشرة سنة من دخول الاتفاقية حيز النفاذ المتوقع عام ٢٠١١، وذلك لإعطاء الوقت للصناعات الوطنية للاستعداد والتكيف مع متغيرات السوق والمنافسة الخارجية وفي ضوء التفاوت الواضح بين الاقتصادين من حيث الحجم والمزايا النسبية (عوض،٢٠١٠: ١٥٥).

بلغ إجمالي المستوردات الأردنية من تركيا ما قيمته ٤٣٧.٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ مشكِّلة ما نسبته اقل من ٢.٦% من المستوردات الإجمالية، وقد نمت بمعدل نمو سنوي مقداره ٢٤% خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، وقد جاء في المرتبة الأولى الوقود المعدني والبترول بقيمة ٧٩.٧ مليون دولار مشكِّلة ما نسبته ٢.٦% من إجمالي مستوردات هذا المنتج وقد جاء بالمرتبة الثانية الآلات والحارقات بقيمة ٢٨ مليون دولار، تلاه الحديد والفولاذ بقيمة ٢٦ مليون دولار ثم التجهيزات الكهربائية والالكترونية بقيمة ٢٥.٧ مليون دولار، ويلاحظ أن حوالي ربع مستوردات الأردن من التبغ والسجائر والأملاح والأحجار ومواد البناء تأتي من تركيا (عوض، ٢٠١٠: ١٧٠-١٧٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر الأردن تركيا مهماً في المجالات كافة سواءً على المستوى الثنائي أو على المستوى الإقليمي ويظهر ذلك بالتأكيد على أهمية العمل المشترك لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتفعيل تطبيق اتفاقية التجارة الحرة وتحفيز رجال العمال من كلا الطرفين لاستغلال الفرصة المتاحة، ويعد مشروع أنابيب السلام التركي من أهم مظاهر التعاون الأردني التركي ، والذي يهدف الى تعويض النقص الحاصل من المياه نتيجة النهب الإسرائيلي لمياه نهر الأردن الذي أدى الى حرمان الأردن أكثر من ٧٧٤ مليون متر مكعب سنوياً، علماً أن الأردن ليس لديه مياه كافية في المستقبل فهو يحصل على خمس ما يحتاجه من المياه السطحية والحاجة تزداد مع ازدياد عدد السكان (عوض، ٢٠١٠: ١٧٧).

من العوامل التي تكتسب التأثير الأقوى على واقع ومستقبل العلاقات التركية العربية، النمو الاقتصادي والتطور الصناعي والتكنولوجي التركي الذي أدى إلى زيادة الإنتاج مما أدى إلى تحقق فوائض إنتاجية من السلع والخدمات التي عجزت أسواق تركيا المحلية عن استيعابها كما أن الأسواق الأوربية وضعت العراقيل أمام البضائع التركية مما دفع الحكومة التركية للبحث عن أسواق جديدة كالأسواق الخليجية والعربية والتي طالما كانت حكرا على البضائع الغربية الأوربية والأمريكية، ولا شك بأن الوضع الاقتصادي مرتبط بالوضع السياسي مما جعلها تسعى إلى التأثير إيجابا على الوضع السياسي في الشرق الأوسط مع وعي الأتراك أن دول مجلس التعاون الخليجي محمية أمريكية مليئة بالعراقيل أيضا، وقد وسعت تركيا تجارتها مع دول مجلس التعاون الخليجي خاصة والدول العربية عامة ونتيجة لذلك بلغ معدل النمو في الاقتصاد التركي ٧% مابين عامي ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ وفي خلال هذه الفترة تضاعف معدل الدخل في تركيا، كما يعتبر النفط من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على مستقبل العلاقات التركية العربية وخاصة الخليجية منها ذلك أن تركيا تستورد ٩٥ % من احتياجاتها النفطية من الدول العربية، وهو ما تفوق قيمته ٢٠ مليار دولار سنويا، ولديها رغبة في زيادة قيمة المبادلات التجارية مع الدول العربية إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا، بعد أن بلغت قيمتها ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨، بعد أن انخفضت صادرات تركيا إلى أوروبا (٥٠%) وارداتها (٤٠%) لصالح الشرق الأوسط حيث وصل التبادل التجاري لتركيا مع سوريا وحدها في الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠) إلى ٢ مليار دولار كما عمدت تركيا إلى تأسيس أسواق مشتركة مع الدول العربية المجاورة، وألغت تأشيرة الدخول مع كل من سوريا، الأردن، ولبنان، وعقدت اتفاقيات تجارة حرة مع هذه الدول ودول الخليج العربي والعراق (السبعاوي،٢٠٠٨: ٢٢٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي السبيل نفسه قال وزير المالية التركي محمد شمشك "إن فترة انخفاض مستوى العلاقات التركية العربية التي سادت خلال المائة عام الماضية قد انتهت، وبدأنا مرحلة جديدة تشمل الانفتاح المتبادل وتنمية البيئة الاستثمارية والانخراط في مشاريع مشتركة (الشرق الأوسط السعودية،٢٠١٠: ٦/٢٢).

كما اشتركت تركيا مع سوريا والأردن ومصر في مشروع للطاقة كلفته ٣٨٤ مليون دولار بتمويل من صندوق التنمية العربي، وأصبحت علاقاتها مع السعودية لها مركز الصدارة في الشرق الأوسط من حيث التعاقدات الثنائية، تليها ليبيا، ولها علاقات متميزة اقتصاديا مع معظم دول الخليج العربي والجزائر وهي تسعى لتوسيع نشاطها ليشمل كل الأقطار العربية (السرحان، ٢٠١١: ٢٢).

في المقابل فان هناك رغبة عربية أيضا في تعزيز التعاون الاقتصادي مع تركيا حيث إن الاقتصاد التركي تعافى بشكل جيد مؤخرا، ويأتي في المرتبة الـ١٥ عالميا، والأكبر إسلاميا، وعلى الصعيد الزراعي لدى تركيا مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والمياه العذبة، مما يجعلها سلة غذاء للمنطقة العربية، خصوصا عند إنشاء مشروع جنوب شرقي الأناضول الذي يستهدف زراعة ملياري هكتار باستثمارات تصل إلى ١٢ مليار دولار، في إطار المشروع الذي أطلقت عليه أنقرة "مركز الإنتاج الزراعي وسلة الغذاء في الشرق الأوسط"، وتحتل تركيا المركز العاشر بين الدول الجاذبة للسياحة في العالم، وتتوقع أن يزورها ٣٠ مليون سائح بنهاية العام الحالي، بما يحقق دخلا أكثر من ٣٠ مليار دولار، وتقترب قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا من ٢٥ مليار دولار، بعد أن كانت قيمتها ١.١ مليار عام ٢٠٠١، كما بلغ حجم تجارتها الخارجية قرابة ٢٩٠ مليار دولار، وتخطط لزيادته إلى تريليون دولار عام ٢٠٢٣، ونظرا للمخزون المائي الضخم لدى تركيا فقد عرضت مرات عدة منذ عهد الرئيس الأسبق تورغوت أوزال تزويد دول الخليج بالماء العذب، كما يعتبر الملتقى الاقتصادي العربي الذي ينعقد للمرة التاسعة في تركيا في ٢٨ و ٢٩ أيار ٢٠١٤ من العوامل الاقتصادية المهمة والمؤثرة في المستقبل الاقتصادي التركي- العربي حيث أشار بيان لمجموعة "الاقتصاد والأعمال" المنظمة للملتقى، أنه "يستقطب ٤٠٠ مشارك من بينهم وزراء ومسئولون حكوميون عرب وأتراك، وقادة مصارف ومؤسسات أعمال ومال واستثمار من تركيا ودول المنطقة، ومؤسسات تمويل وتنمية إقليمية ودولية، وينظم الملتقى مجموعة "الاقتصاد والإعمال" بالاشتراك مع الحكومة التركية ممثلة بوزارة المال وبالتعاون مع بورصة إسطنبول والوكالة الحكومية لدعم وتشجيع الاستثمارات في تركيا، ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية في تركيا، إن الملتقى باستمراره السنوي المنتظم وباستقطاب القيادات العليا الحكومية والخاصة على مدى تسع سنوات، "يؤكد أهميته ونجاحه وكذلك عمق العلاقات العربية – التركية"، وقال: "إذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت هذه العلاقات تمر في مرحلة فتور بين تركيا وبعض دول الربيع العربي، فإن ذلك لا يعدو كونه غيمة صيف لأن القناعات والرغبات والمصالح ستساعد على تجاوز هذه المرحلة الاستثنائية" (الحياة اللبنانية، ٢٠١٤: ٥/٢٣)

ثانياً : الطاقة :

في بداية القرن الواحد والعشرون وإبان استلام حزب العدالة والتنمية للحكم كانت تركية تمر بأزمة اقتصادية تعتبر من أكبر الأزمات في العقود الأخيرة من تاريخها. بل ربما كانت أكبر أزمة مرت بها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولكن هذه الأزمة الاقتصادية لم تقتصر على نسبة عالية من التضخم ومن فقد الليرة التركية ٤٠% من قوتها أمام الدولار الأميركي في أسبوعين فقط، رافقت هذا التضخم نسبة عالية من إفلاس الشركات والمصانع وأقفلت آلاف المحلات أبوابها فزادت نسبة البطالة زيادة كبيرة، كما رافقتها موجة جديدة من الضرائب التي أثقلت كاهل الشعب ولا سيما من ذوي الدخل المحدود، مما أدى إلى صدور إشارات عن احتمال انقلاب هذه الأزمة من أزمة اقتصادية إلى أزمة سياسية، فقد زادت المظاهرات الاحتجاجية في العاصمة أنقره وفي جميع المدن التركية - وفي مقدمتها إسطنبول - مطالبة الحكومة بالاستقالة، صحيح أن الاقتصاد التركي لم يكن في حالة صحية منذ عدة سنوات بسبب نسبة التضخم العالية التي كان يعاني منها، ولكن هذا التضخم كان ينظر إليه كنتيجة طبيعية للإنفاق الحكومي على مشاريع ضخمة تمت ولا سيما في عهد تورغوت أوزال رئيس الجمهورية الأسبق الذي استطاع تحقيق قفزة اقتصادية في تركيا فكان التضخم ضريبة لابد منها لمثل هذه القفزة الاقتصادية والإنفاق الواسع على المشاريع ولا سيما السدود الضخمة ومحطات توليد الطاقة الكهربائية (اورخان، ٢٠٠٤).

وصلت حكومة العدالة والتنمية الى الحكم والبلاد تعاني من أزمة اقتصادية حادة كما اشرنا سابقاً ، ولتجاوز تلك الأزمة وضعت الحكومة مجموعة من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي، فتم على سبيل المثال ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشكلاته ، ولمكافحة البطالة في مجتمعٍ أغلب مواطنيه في سن الشباب وضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفاً يتمثل في أن تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة ٣٠% من الناتج القومي الإجمالي، وحددت العديد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف منها : (اوزتورك، ٢٠١٠: ٤٩-٥٢):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- زيادة التقشف وخفض النفقات.

٢- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.

٣- تأمين الطاقة وضمانها بأسعارٍ اقتصادية على المستوى البعيد.

٤- إصلاح التعليم المهني وحل نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل.

٥- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

وضعت تركيا مجموعة من الخطط الخمسية منذ الثلاثينيات وحتى يومنا هذا، وتعتبر آخر خطة للفترة الممتدة لـ ٢٠٠٧- ٢٠١٣ من أهم الخطط الخمسية الناجحة حيث كانت تضم خمسة محاور هي : (البدور، ٢٠١٢: ٨٧):

١- زيادة القدرة التنافسية.

٢- زيادة فرص العمل.

٣- تعزيز التنمية البشرية والتضامن الاجتماعي.

٤- ضمان التنمية الإقليمية.

٥- زيادة الجودة والفعالية في الخدمات العامة.

وهنالك أيضاً ما يعرف بإستراتيجية مجتمع المعلومات في الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠م، والتي كانت تهدف إلى : (البدور،٢٠١٢: ٨٧-٨٨):

١. إعادة هندسة العمليات التجارية في القطاع العام، وضمان التحديث في المؤسسات، وأداء الإدارة العامة بصورة سريعة فعالة وسهلة الوصول، وكفاءة تقديم الخدمات للمواطنين والشركات من القطاع العام.

٢. ضمان استفادة المواطنين، على أعلى مستوى من فرص مجتمع المعلومات، والحد من الفجوة الرقمية وزيادة العمالة والإنتاج.

٣. ضمان الاستخدام الفعال وواسع النطاق، لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الشركات.

٤. ضمان نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليكون قادراً على المنافسة عالمياً، من خلال إنشاء بيئة تنافسية لتوفير الجودة، وعلى نطاق واسع، وخدمات عالية بأسعار معقولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءً على النتائج المتحققة لهذه الخطط، يمكن الحكم على حالة الاقتصاد التركي، ودوره في رسم صورة المكانة المستقبلية للدولة في الإقليم، ولتحقيق الإصلاح الاقتصادي، اتجهت الحكومة نحو محاربة الفساد، وخاصة المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة، وخفضت الحكومة نفقاتها الى ابعد مدى، فخفضت عدد الوزارات، وباعت الآلاف من السيارات الحكومية والبيوت الفاخرة التي كانت مخصصة للنواب، وشكلت لجاناً برلمانية لتعقب الفاسدين الذين سرقوا البنوك الحكومية والخاصة، وأصدرت قانوناً يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب هذه البنوك ومديريها، وأموال أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية، واسترداد ما نهب من هذه الأموال وتحويلها الى خزينة الدولة، كما اهتمت حكومة العدالة والتنمية بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق تشجيع الاستثمار الإنتاجي، وفتح المجال أمام إقامة المصانع والشركات التي تنتج للتصدير، وهو ما وفر فرص عمل كثيرة ساهمت في تخفيض نسبة البطالة التركية إلى حدٍ كبير، وانتقلت تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية من "نادي الدول المستقبلة للمعونات الخارجية" الى "الدول المانحة"، وهي الدولة الشرق الأوسطية غير النفطية الأولى التي حققت هذا الانجاز التاريخي (القاعود، ٢٠٠٨: ١٤).

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الاقتصاد التركي عانى من عدة أزمات اقتصادية منها ما يعود لأسباب داخلية كالتضخم وعجز الموازنة ومنها ما يعود إلى أسباب خارجية كحرب الخليج والحظر على العراق والثورات العربية في ليبيا وسوريا ومصر، وقد وجدت تركيا الدول العربية في الشرق الأوسط والخليج العربي ملاذاً آمناً لتبني معها روابط اقتصادية قوية مبنية على أساس المنفعة المتبادلة، فعملت تركيا على إبرم الاتفاقيات مع معظم الدول العربية وإنشاء المجالس المشتركة وسن القوانين التي تسهل على المستثمرين العرب في تركيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية وأثرها على العلاقات التركية ـ العربية

تستند العلاقات الدولية إلى المصالح التي تعد السبب الكامن وراء التقلبات التي تطرأ على السياسات الخارجية للدول ، فالدول ووفقا للتطورات الإقليمية أو العالمية ، تستطيع إجراء تغييرات على سياساتها ، وقد تصل تلك التغييرات إلى حد قطع العلاقات مع بعض الدول التي ترتبط معها بعلاقات جيدة ، وشهدت السياسة الخارجية التركية ، كما هو الحال في جميع مجالات الدولة الأخرى ، حركة تغيير لم يشهدها التاريخ السياسي للبلاد من قبل .

كما اعتمدت تركيا في سياستها على مفهوم يعلي ابتكار الحلول في وجه الأزمات ، وينتهج مقاربات برامجية تجاه الأحداث عوضاً عن المواقف السلبية ، وحرصت على تطبيق تلك المفاهيم السياسية بشكل فعال ، لذا بدأت بانتهاج سياسة "صفر مشاكل" مع جيرانها ، لإنشاء جيل ملتزم بتحقيق السلام والاستقرار، هادفة من وراء ذلك إلى تحقيق عيش أكثر رفاهية لسكان بلدان المنطقة، وتحقيق أعلى درجات التكامل بين تلك البلدان، وانطلاقا من أهمية هذه العلاقات فقد أثرت عليها الكثير من العوامل الداخلية والخارجية، منها ما كان سياسياً، ومنها ما كان اقتصادياً أو اجتماعياً، ولعل ابرز العوامل التي اثَّرت على هذه العلاقات، هي تلك المشتركة بين الشعبين، التاريخ، والجغرافيا، والقضايا الراهنة، وموقف كل منهما منها، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية، والتي لا زالت حتى يومنا هذا تزرع الشك في أذهان كل من الطرفين، أن هناك مغزىً خفي من وراء محاولات تركيا تنامي دورها الإقليمي في المنطقة.

وانطلاقاً مما سبق فإننا سنتناول هذا الفصل في مبحثين :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط :

منذ نهاية الحرب الباردة وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت تركيا تبحث لنفسها عن دور إقليمي لاسيما بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢، حيث اكتسب زُعماء الحزب الثقة بالنفس ، بأنهم قادرون على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا ، بعد ان انتهى التهديد من الشمال ، حيث تعد تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي التي وقفت في خط المواجهة مع الاتحاد السوفيتي ، كما أن الرؤية التركية الجديدة في السياسة الخارجية لابد أن تتركز على أهمية التحول الداخلي ، لاسيما توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد ، حيث أتاح الإصلاح الداخلي في تركيا وقدراتها الاقتصادية المتنامية بالبروز كراعٍ للسلام في المناطق المجاورة ، وعلى هذا الأساس فقد أبدى قادة تركيا استعدادهم لأتباع دبلوماسية نشِطَة في الشرق الأوسط في محاولة لتقليل المشاكل مع الدول المجاورة ، وصولاً إلى إنهائها من خلال سياسة (التصفير)، وفي ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط لاسيما التطورات اللاحقة وما أفرزته حرب الخليج الثانية وتطورات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي في بداية عقد التسعينات وحرب احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وجدت السياسة التركية نفسها بأنها يجب عليها تكييف سياستها الخارجية مع الواقع الدولي والإقليمي وذلك بهدف تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، وبالتالي أعادة تشكيل سياستها حيال عدد من المشاكل الإقليمية ، هذا يمكننا من استنباط الأطُر العامة للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية ، إذ كانت من ضمن أهم العوامل التي ساهمت في تغيير العلاقات التركية العربية ، ولوصف هذه السياسة وفهم طبيعتها ودورها وأثرها على هذه العلاقات ، فإننا سنتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : السياسة الخارجية التركية :

شهدت السياسة الخارجية التركية أثناء حكم حزب العدالة والتنمية زخماً غير مسبوق كمّاً ونوعاً، تحولت فيه تركيا من دولة طرف الى دولة مركز ، أخذ بالتنامي ، كما إن الدور التركي في المنطقة محوري ولا يمكن تجاهله ، والهدف الرئيس من السياسة الخارجية الجديدة هو تحقيق الأمن والاستقرار والسلام للجميع، ولا شكَّ أن السياسة الجديدة متعددة الأبعاد تختلف في شكل جوهري عن السياسة الخارجية القديمة، وفي الفترة الجديدة، لم تعد علاقات تركيا مع أي طرف تعتبر بديلاً عن العلاقات مع طرف آخر، وقد طوَرت الخارجية التركية دبلوماسية منتظمة ومتواصلة، تتمثل في الالتقاء بأكبر عدد من المسئولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى، وفي كل القارات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعمل تركيا في المرحلة الجديدة على تبني وسائل دبلوماسية في حقل السياسة الخارجية، تستهدف تأكيد موقع تركيا باعتبارها دولة "مركز"، وتأسيس جسر صلب بين موقعها الحالي ورؤيتها المستقبلية، وعمقها التاريخي، هذه السياسة هي التي أخذت في إبراز تركيا كلاعب أساسي في السياسة العالمية، كان لزاماً على تركيا، لكي تحقق نجاح سياستها الخارجية الجديدة، أن تقوم بإصلاحات سياسية وديمقراطية لتعزيز الحريات في الداخل، من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية للدولة، وقد قامت الحكومة الحالية بالفعل بالعديد من الإصلاحات السياسية والديمقراطية في بداية عهدها، بدون تجاهل لضرورات الأمن، وذلك خلاف أمريكا والدول الأوربية، وبذلك نجحت تركيا في الموازنة بين تعزيز الحريات والحفاظ على الأمن، الأمر الذي جعل منها نموذجاً لبلدان أخرى (ايشلر،٢٠١١: ١/٥).

أولاً : سيمات السياسة الخارجية التركية :

لقد شهد العقد الماضي في تركيا تحولات في مجالات عدة، مهَّدت الطريق لمناقشات حول دور تركيا الجديدة التي أصبحت أنموذجاً ناجحاً للانتقال من النظام القديم الى آخر جديد، فعلى الصعيد المحلي حققت تركيا انجازات كبيرة نتيجة للإصلاحات السياسية والاقتصادية ، التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية، وعلى الصعيد الدولي أضحَت تركيا أكثر قدرة على اتخاذ مبادرات مستقلة أكثر قرباً من أي وقت مضى الى عضوية الاتحاد الأوروبي، وإعادة تحديد علاقاتها مع المنطقة العربية والإسلامية، وقدمت مساهمات ايجابية تجاه القضية الفلسطينية، وقد أثارت هذه الانجازات جدلاً واسعاً داخل تركيا وخارجها حول دورها في المنطقة وطبيعة السياسات التي تنتهجها تجاه العديد من القضايا المهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومنها موقفها من التحولات السياسية التي تحدث في المنطقة العربية فيما اصطلح على تسميته (الربيع العربي)، وامتازت السياسة الخارجية التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية بسمتين مهمتين هما (النعيمي، ٢٠١٤: ٩-١١):

١- انتهجت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية سياسة تعدد الأبعاد، التي تعني إن تركيا تنتمي الى عوالم متعددة ومتناقضة، بلقانية وأوروبية وغربية وأطلسية وسلافية وتركية وشرق أوسطية وإسلامية وآسيوية، وهذه العوالم التي تحاول تركيا التوفيق بينها، تقتضي سياسات قد تبدو للوهلة الأولى أنها متناقضة ايضاً، ولا يمكن التوفيق بينها بسبب انه لا يمكن لدولة إن تكون في الوقت نفسه أطلسية صديقة لإيران أو مؤيدة للتغيير في بلدٍ آخر، ولكن تركيا استطاعت وبنجاح في البداية التوفيق بين هذه السياسات المتناقضة تجاه هذه العوالم، عبر نماذج تطبيقية فريدة بالاعتماد على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحفاظ على المصالح الوطنية أولاً، وتعزيز مجالات التعاون المشترك مع الكثير من الدول والقوى الإقليمية والعالمية ثانياً، وتصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي ثالثاً، دون إن يعني ذلك إن هذه السياسة لا يمكن إن تحمل معها توترات مع بعض الشركاء لتركيا، كما حدث في علاقاتها مع إسرائيل، ودون إن يُنسَب للسياسة التركية صفات وخصائص خالية من أيّة قواعد مبدئية، تتصل بالحق أو العدالة، حتى لو كانت الشعارات عالية.

٢- أن السياسة التركية الجديدة لا تنطلق من المعايير نفسها في التعامل مع كل القضايا، إذ يرى منظروا السياسة الخارجية التركية، وعلى رأسهم وزير الخارجية التركي الحالي احمد داوود أوغلو(*)، إن لكل قضية ظروفها التي توجب التعامل معها بطريقة قد تختلف عن الأخرى، ذلك إن إبداء الدعم مثلاً لحركة حماس حالة قائمة بذاتها، وتوثيق التعاون مع إسرائيل في المجال العسكري والاقتصادي وتقديم مساعدات إنسانية لها لإطفاء حرائق جبل الكرمل حالة أخرى مستقلة، صحيح إن علم السياسة إذ يعترف نظرياً بهذه الواقعية في التعامل مع قضايا متنوعة ومختلفة ومتناقضة أحياناً، قد لا يعطي علامة ايجابية عندما يضع كل هذه السياسات على مشرحة موحدة المعايير، لكن النماذج التطبيقية للسياسة التركية على أرض الواقع تجاه هذه العوالم والقضايا المتناقضة تؤكد نجاحها بشكل كبير، ويُعتقد إن رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان قد اختصر هذه السياسات بكل صراحة عندما سُئل عن سبب مطالبته الزعيم الليبي معمر القذافي بالرحيل، كما طالب حسني مبارك بالتنحي، فأجاب قائلاً: "إن سياسة تركيا لا تمليها التعليمات، بل المصالح الوطنية" (التميمي، ٢٠١١: ٣).

ثانياً : أثر العوامل السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية ـ العربية :

يمكن لنا أن نحدد أثر السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية ـ العربية من خلال وضع تصور حول العوامل الخارجية المؤثرة على هذه العلاقات، ودورها في الأحداث الراهنة، وطريقة معالجتها لها، ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة على مستقبل العلاقات التركية ـ العربية إلى ثلاثة أقسام الأول عوامل نابعة من البيئة الدولية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والثاني عوامل نابعة من البيئة الإقليمية وثالثا العوامل النابعة من البيئة الداخلية لتركيا وهي كالتالي:

* بقي وزيراً للخارجية اصبح اردوغان رئيساً للجمهورية حيث تولى اوغلو رئاسة الوزراء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- عوامل نابعة من البيئة الدولية :

يمكن حصر العوامل النابعة من البيئة الدولية والتي أثرت على السياسة الخارجية لتركيا في اتجاهين: الأول تأثير الولايات المتحدة الأمريكية والثاني الاتحاد الأوروبي ومحاولات تركيا الانضمام إليه، وهذا ما سنتناوله فيما يلي :

١- الولايات المتحدة الأمريكية :

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا إحدى وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي في أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز، الواقع على مفترق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مُطلة على البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وتتحكم بمضيقي البوسفور والدردنيل، وعليه يمكن القول إن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية، أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها موقعها هذا مجالًا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة، وقد بدا ذلك واضحًا جدًّا بالنسبة إلى الدور التركي في محيطــه الإقليمي إبان سنوات التوتر في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً خلال سنوات إدارة الرئيس بوش الابن في كل ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، لقد تخوفت تركيا حينها من اتساع شقة الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب التناقض الواضح بين المصالح التركية وبين أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتزايدت مخاوف تركيا من فقدانها السيادة نتيجة تأثير الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية في المنطقة، والتي تقع خارج نطاق السيطرة التركية، وقلقها العميق من إهمال الولايات المتحدة الأمريكية الملحوظ للكرامة والشرف القومي التركي، ومحاولة دفعها إلى صراعات إقليمية غير مرغوب فيها، وخسارتها لخياراتها السياسية الخارجية نتيجة التزاماتها تجاه الحليف الأمريكي، فضلًا عن تشككها في موثوقية الالتزامات الأمنية الأمريكية خصوصًا عندما تتناقض تلك الالتزامات مع المصالح الأمريكية في لحظة معينة (فولر، ٢٠٠٩: ٢٠٨).

وبالرغم من هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية، إلا أن قدرتها على المناورة والتحرك في هذه البيئة المتغيرة تصطدم بعدد من العراقيل، فأولًا وقبل كل شيء هناك الضرر الذي تسببت فيه حرب إدارة بوش المتهورة والقاتلة في العراق، والتي خلقت استياء عميقًا عبر العالم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي، ولطّخت صورة الولايات المتحدة، وقوَّت إيران وزادتها جرأة، يضاف إلى ذلك فشل إدارة بوش في التحرك لوقف حروب إسرائيل الدموية الأربع ضد لبنان (٢٠٠٦) والفلسطينيين (الضفة الغربية في ٢٠٠٢، وغزة في ٢٠٠٦ و٢٠٠٩)، والتي لم تؤدِّ إلا إلى تعميق الغضب العربي من الولايات المتحدة، وأخيرًا، ورغم نية أوباما تغيير الاتجاه، فإن التصلب الإسرائيلي والانقسام الحزبي العميق في واشنطن كانا يحبطان جهوده مرارًا وتكرارًا، كما أن علاقات الولايات المتحدة الوثيقة مع إسرائيل قد قلَّصت من قدرتها على لعب دور مهم في المنطقة العربية، وفي إثر اندلاع ثورات الربيع العربي وتساقط حلفاء الولايات المتحدة واحدًا تلو الآخر، ورغم حديث الولايات المتحدة عن دعم الانتفاضات الشعبية إلا أنها ارتأت أنه إذا ما كُتب لهذه الانتفاضات النجاح، فإن التحول الذي سينتج عن ذلك لن يؤدي إلا إلى تعقيد وضع الولايات المتحدة الصعب أصلًا في الشرق الأوسط أكثر، فلم تجد واشنطن سوى تركيا كحليف مهم في المنطقة (زغبي، ٢٠١١: ٦/١٢) .

وفي ذكرى أحداث ١١ سبتمبر من العام ٢٠١٤ أعلن الرئيس الأمريكي أوباما الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام(داعش)، وطالب أوباما الدول الحليفة أن تقوم بدورها تجاه التنظيم الذي يشكل خطراً على الكثير من مصالح الدول الغربية والإقليمية، حيث أكد مصدر حكومي تركي أن بلاده لن تشارك في العلميات العسكرية المسلحة المتوقعة ضد التنظيم في سوريا والعراق، ضمن التحالف الدولي التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيله، ويتزامن ذلك مع زيارة وزير الخارجية التركي الجديد "مولودجاويش أوغلو" إلى قطر، قبيل توجهه إلى جدة للمشاركة في مؤتمر جدة برفقة وزراء خارجية ١٢ دولة، لبحث سبل التصدي للتنظيمات المتشددة وعلى رأسها تنظيم "داعش" (القدس العربي، ٢٠١٤: ٩/١٢).

٢- الاتحاد الأوروبي :

لقد منيت محاولات ومساعي تركيا الدؤوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالفشل، حتى بعد قيامها بالإصلاحات المطلوبة منها، إلا أن أوروبا قد تبنت معها سياسة الانتظار المفتوحة، فلا هي التي قبلتها ومنحتها عضويتها، ولا هي التي رفضتها وكفَتها عناء الانتظار، وربما كان هذا الموقف الأوروبي كمن يُمسِك العصا من المنتصف، فلا هي التي ترغب بتحمل نتائج إقصاء تركيا، ولا هي القادرة على تحمل نتائج إدماجها بالاتحاد الأوروبي، لذلك كان هذا الموقف الأوروبي حتى يأخذ من تركيا أكبر قدر ممكن من التنازلات دون أن يقدم لها نفس القدر من الاعتبارات بحكم جغرافيتها وموقعها وإمكانية انضمامها، لذلك فكل الشروط التي يطلبها الاتحاد الأوروبي من تركيا مثل: حقوق الإنسان، قبرص، بحر إيجة، والمعايير الاقتصادية ما هي إلا ذرائع من أجل إبقاء تركيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشكل دائم في حالة من الترقب، وليست مبررات حقيقية من أجل العضوية في الاتحاد، حيث أوجدت هذه الشروط من أجل تطبيق إستراتيجية الغموض التي تتبعها أوروبا مع تركيا (أوغلو، ٢٠١٠: ٥٨٦).

حريٌ بالذكر أن تركيا لن تكف عن محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وستتوجه شرقًا لتستفيد من تواجدها العربي وذلك من أجل تحسين أوراقها التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هي أحد أهم المصالح الحيوية التركية، وهي هدف لن يتحقق إلا من خلال توجه تركيا نحو محيطها العربي الإسلامي، والانخراط مباشرة في قضاياه من خلال ممارسة دور الوسيط الإقليمي المقبول والمرغوب.

ب ـ عوامل نابعة من البيئة الإقليمية :

يمكن تقسيم العوامل الدافعة لدور تركي مستقبلي في المنطقة والنابعة من البيئة الإقليمية إلى الآتي:

١ـ حالة الفراغ التي تسود المنطقة بعد انهيار النظام الإقليمي العربي، وحالة التفكُك والتردي اللذين إعتريا الوضع العربي بشكل عام، وخصوصًا بعد الاحتلال الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣(كوش، ٢٠١٠: ٦/٢٠).

٢ـ تمتلك الدول العربية مفاتيح أساسية في الصراع الجيوبوليتيكي العالمي، ولا يمكن تصنيف إمكاناتها فقط في خانة موارد الطاقة من نفط وغاز، فالدول العربية تطل على المضايق المتحكمة في السلسلة البحرية الأهم في العالم المتجهة من الشرق الأوسط شرقًا وحتى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية غربًا، أي في مضايق هرمز وباب المندب وقناة السويس وجبل طارق، وتشكل هذه المضايق عنق الزجاجة للسلسلة البحرية الأهم في نصف الكرة الغربي، تأسيسًا على ذلك لا يمكن حصر أهمية الدول العربية في النفط والغاز فقط، بل إن جغرافيتها السياسية لا تقل الأهمية الجيوبوليتيكية لكل من إيران وتركيا في حسم الصراعات الكونية(اللباد، ٢٠١٠: ٥/٢٠).

٣ـ تتمدد تركيا إقليميًّا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث إن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تمامًا في حالة الشرق الأوسط، وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني، الذي استثمرت فيه إيران ماليًّا وأيديولوجيًّا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عامًا(اللباد، ٢٠١٠: ٥/٢٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، أو في ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى.

٥- الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة، والترحيب غير المسبوق لأوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام ١٩٢٣، ووصل الأمر إلى حد الحديث عن "النموذج التركي"، وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها، مثل التناوب السلمي على السلطة، وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية، والفصل بين الحزب والدولة، وتوسيع هامش المناورة تحت سقف التحالف مع القطب العالمي الأوحد، السبب الموضوعي السادس لدور تركيا الإقليمي يتلخص في توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب، ووجود تقارب ثقافي وحضاري ومذهبي بين تركيا والدول العربية، وهو ما لا يجعل تركيا عنصرًا وافدًا إلى المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور.

ج - عوامل نابعة من البيئة الداخلية :

ويمكن إجمال تلك العوامل فيما يلي :

١- **وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا** في نوفمبر ٢٠٠٢، وحرص قياداته على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعيًّا لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية، وعزَّز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، ولاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة على المستوى العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي(معوض، ٢٠٠٩)، وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي-الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، وغيرها من القضايا، وفي مقابل ذلك، فقد تبنت حكومة العدالة والتنمية سياسة متعددة الأبعاد ترى تكاملًا لا تعارضًا بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية، وتتمثل عناصرها الأساسية في (اوغلو، ٢٠١٠: ٤٤٦):

- ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.
- الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة.
- ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.
- أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية.

جسدت هذه الرؤية جنبًا إلى جنب مع الأدوار التركية الفعلية تجاه قضايا المنطقة، محاولة حكومة العدالة والتنمية الالتزام بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية التركية (الأمنية والاقتصادية والسياسية) من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتيًا بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية من ناحية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى .

يمكن القول بأن هناك ثلاث رؤى إستراتيجية حاكمة لسياسة تركيا الخارجية، وهي كالآتي: (تسبنيار، ٢٠١٤: ٧/٢):

أ - **العثمانية الجديدة :** وتحدد هذه الرؤية التوجه الخارجي لحزب العدالة والتنمية بالأساس، حيث يسعى الحزب إلى تحقيق التجانس بين التراث العثماني التركي والتراث الإسلامي في الداخل والخارج، من مُنطلق الإيمان بأن تركيا تُمثِّل قوة إقليمية كبرى، ودون أن يعني ذلك تدشين إمبراطورية عثمانية جديدة في الشرق الأوسط وما وراءها، ولا السعي لإقامة نظام قانوني إسلامي في تركيا الحديثة، ولكن إرساء نموذج معتدل من العلمانية التركية في الداخل، وتبني سياسة أكثر نشاطًا في الخارج.

ب - الكمالية : تلك الرؤية التي يتبناها العلمانيون في تركيا، والتي ارتبطت بمؤسس الجمهورية في البلاد، تختلف بصورة واضحة عن توجه العثمانية الجديدة، ففي حين أن العثمانية تفضل تبني سياسة إقليمية طموح في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها، فإن الكمالية لا تفضل الانخراط في العالم العربي، وفي حين تحبذ العثمانية الجديدة التعددية الثقافية، ونسخة أكثر اعتدالًا من العلمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج - الديغولية التركية : والتي يمكن تسميتها بالطريق الثالث داخل تركيا، وهي آخر الرؤى الإستراتيجية التركية تطوراً، وفيها تتلاقى العثمانية الجديدة والكمالية، فعلى الرغم من الخلافات بين الرؤيتين السابق الإشارة إليهما، فإنهما معًا لديهما شعور قوي بالوطنية والانتماء للدولة التركية، فلا تشكك العثمانية الجديدة ولا ترفض الإنجازات التي حققتها الجمهورية الحديثة، وهي تلتقي مع التوجه الكمالي في الإعلاء من مصالح تركيا القومية، والنظر إلى بلدهم كدولة مركزية في المنطقة، بل وفي العالم، الأمر الذي يدفع بالساسة الأتراك إلى تعظيم مكانة البلاد الدولية على النحو الذي اتخذه الرئيس الفرنسي شارل ديغول في الستينيات، بما يعني أن تركيا قد تبحث في تعظيم مصادر قوتها الذاتية، وتوسيع دائرة علاقاتها الخارجية، بل إنها قد تفكر في الاستقلال عن الهيكل العسكري لحلف الناتو، وذلك كما فعلت فرنسا تحت حكم ديغول، ولكن من دون أن يعني ذلك الانفصال التام عن المنظمة.

٢- **المصالح الوطنية التركية :** حيث تشكل الدول العربية سوقًا ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوروبية. ثانيًا، تشكل المنطقة العربية، بما تملكه من احتياطيات للطاقة، عامل جذب وأهمية استثنائية لتركيا، التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لسببين أساسيين، هما تعاظم قدرات الاقتصاد التركي، وطموح تركيا لكي تصبح معبرًا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية.

٣- **المصالح الأمنية التركية :** لأن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية، والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية، التي كانت تاريخيًّا ضحية لعمليات إرهابية، سواء على خلفية سياسية مثل المشكلة الكردية أو المشكلة الأرمنية، أو على خلفية أيديولوجية مثل عمليات الجماعات الدينية المتشددة التي تنشط في دول جوارها الجغرافي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : تطورات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط :

شهد العالم خلال بعد استلام حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا تصاعدًا مطردًا وملحوظًا في الدور التركي، سواء على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى الدولي، وكان أبرز هذه الأدوار، هو الدور التركي في القضية الفلسطينية، وهو الدور الذي أثار الكثير من التكهُنات والتساؤلات خاصة في ظل سيطرة حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية على الحكم، بالإضافة إلى أن تركيا كانت أول دولة مسلمة، وشبه الوحيدة على امتداد عقود، تعترف بإسرائيل عام ١٩٤٩، إلا أن تركيا كانت دائما تقف إلى جانب الدول العربية في طرح المسالة الفلسطينية في الأمم لمتحدة، وباقي المحافل الدولية، وشهدت السياسة الخارجية التركية تطورات عدة إزاء الأحداث العربية، سواءً تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية، أو القضايا الأخرى التي اهتمت بها الخارجية التركية خلال السنوات الماضية وما زالت عالقة حتى يومنا هذا كقضيتي الموصل الاسكندرون، وسنتناول القضية الفلسطينية وقضيتي الموصل الاسكندرون كما يلي :

أولاً : القضية الفلسطينية :

تعتبر تركيا من أكثر الدول الإسلامية دفاعاً عن القضية الفلسطينية، بل وأكثر من الدول العربية التي عانت من الاحتلال الإسرائيلي في أواسط القرن العشرين، ويظهر ذلك جلياً في مواقفها، ففي لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين أيدت تركيا منح فلسطين الاستقلال الكامل، وعارضت القرار ١٨١ الداعي إلى التقسيم، وكانت من بين الدول ال ١٣ التي صوتت ضده(نوفل، ١٩٩٣: ١١٨)، وقد عزا الكثير موقف تركيا هذا خشية أن تكون إسرائيل صنيعة الاتحاد السوفياتي، لكن عندما بدأت إسرائيل بالابتعاد عن الاتحاد السوفياتي، واتخاذ مواقف مؤيدة بوضوح للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وجدت تركيا في الحالة الإسرائيلية الجديدة عنصر استقرار وتوازن في المنطقة، تجاه الاتحاد السوفياتي، فبادرت إلى القيام ببعض الخطوات التي اعتبرها العرب غير ودية نحوهم، وتوج هذا التباعد العربي التركي، بالحدث التاريخي المتمثل باعتراف تركيا بالدولة الكيان الصهيوني " اسرائيل " في ٢٨ آذار ١٩٤٩(نوفل،١٩٩٣: ١١٩)،

وبالمقابل رفضت تركيا العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فقد وجدت في العدوان مناسبة مواتية لترسل إلى الدول العربية إشارة إلى أن اعترافها بإسرائيل لم يكن موجهاً ضدهم، بل لاعتبارات متصلة بالعلاقات مع الاتحاد السوفياتي، حيث أصدرت وزارة الخارجية التركية في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ بيانات تعلن فيه سحب سفيرها في تل أبيب، كما قامت برفض نتائج حرب يونيو ١٩٦٧، وأيَّدت الموقف العربي رغم الخلافات التي كانت مع العرب حينها، وكانت أشد رفضاً لضم إسرائيل للقدس، عام ١٩٦٧ أو الاعتراف بها كعاصمة موحدة عام١٩٨٠، كما رفضت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تكون جسراً للمساعدات العسكرية الأمريكية لمساعدة إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣، في المقابل فقد اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٥ كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ثم سمحت للمنظمة بافتتاح مكتب لها في تركيا عام ١٩٧٩، ثم اعترفت بإعلان الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨(نوفل،١٩٩٣: ١٢٠).

ومع ظهور المشكلة القبرصية والنزاع التركي اليوناني حول الجزيرة، كانت تركيا بحاجة إلى كسب تأييد الدول العربية والإسلامية، حيث استغلت العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن عام ١٩٦٧، كمناسبة لتأكيد هذا التحسن من خلال التنديد بالعدوان(نور الدين، ١٩٩٣: ١٢٧)، وأعلنت أن القواعد العسكرية التابعة لحلف شمال الأطلسي الموجودة على أراضيها لن تستخدم في أي عمليات حربية ضد الدول العربية، وفي الأمم المتحدة وقفت تركيا ضد الاحتلال الإسرائيلي للدول العربية، كما إن الموقف التركي المعارض لاحتلال إسرائيل الأراضي العربية عام ١٩٦٧ لم يكن خروجاً كبيراً عن سياستها التقليدية المؤيدة لاسرائيل، وان التحسن في العلاقات العربية التركية إنما بدأت بعد الاعتراف العربي بالقرار ٢٤٢ الذي يعترف بوجود إسرائيل كدولة، أي أن التحول الفعلي كان من الجانب العربي لا التركي(ابو حمدي، ٢٠٠٧: ١٣٠).

وحافظت تركيا منذ اعترافها بإسرائيل على علاقات جيدة مع تل أبيب، ولم ينقطع التعاون بينهما على مختلف الصعد، ولم يؤثر في هذا التعاون مواقف أنقرة الايجابية في العديد من القضايا المتصلة بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي- الإسرائيلي، مع ذلك اعتبرت هذه المواقف خطوات متقدمة على طريق تعزيز التقارب بين الطرفين العربي والتركي وإرساء قاعدة من الثقة بينهما وما يميز بعض هذه الخطوات أنها كانت ذات طابع إسلامي، وتميزت هذه المرحلة خاصة بعد حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل باعتدال المواقف العربية وظهور الدول العربية كقوة اقتصادية نفطية ذات تأثير عالمي حيث ساعد ذلك في ازدياد رغبة تركيا بكسب التأييد العربي تكلل بتصويت تركيا إلى جانب قرار الأمم المتحدة رقم (٣٣٧٩) في تشرين الثاني ١٩٧٥ الذي يعد الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، بالإضافة إلى خفض مستوى تمثيلها الدبلوماسي في سفارتها في تل أبيب عام ١٩٨٠، وإغلاق قنصليتها في القدس كرد فعل على ضم القدس الشرقية لاسرائيل، وإعلان القدس عاصمة أبدية وموحدة لاسرائيل، ويرجع هذا التغير إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي كانت تمر به تركيا، وفي عام ١٩٨٦ رفعت أنقرة درجة تمثيلها الدبلوماسي في تل أبيب من سكرتير ثان إلى مدير عام مفوَّض حيث نشطت العلاقات الاقتصادية والتعاون العسكري والاستخباراتي والتنسيق السياسي بين تركيا وإسرائيل، وفي عام ١٩٩١ أظهرت السلطات التركية تعاطفاً مع الانتفاضة في الأراضي المقدسة من خلال إرسال مساعدات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غذائية، كل ذلك يدل أن تركيا عاودت في الثمانينات ومطلع التسعينيات إلى انتهاج سياسة التوازن بين العرب وإسرائيل، حيث كانت وجهة النظر التركية تقول انه لا يمكن تأسيس سلام عادل وبناء ودائم دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ودون الاعتراف بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني بما فيها تأسيس دولة فلسطينية، مع الإقرار بحق إسرائيل في الوجود والعيش ضمن حدود آمنة (ابو حمدي، ٢٠٠٧: ١٣٢-١٣٣).

أما في فترة حكم حزب العدالة والتنمية فقد اندهش العرب والمسلمون من جملة المواقف التي سارعت تركيا لاتخاذها تجاه ملفات المنطقة الساخنة وتحديدًا القضية الفلسطينية، الأمر الذي دفع الكثير من المحللين للاعتقاد بأَنَّ ساسة تركيا الجدد قاموا بانقلابٍ أبيضٍ على أسس السياسة التركية الخارجية، وغمرت كثيرين في العالمين العربي والإسلامي في تلك الفترة فرحةٌ عارمةٌ نتيجة لما فُهم أنَّه عودة تركيا للعب دورٍ محوريٍ في قضايا المنطقة، على الرغم من اعتقاد آخرين بأنّ تركيا لم تغادر حتى تعود، فحقائق الجغرافيا ووقائع التاريخ وتطلعات الشعب التركي كانت وما زالت تؤكد صدق انتماء هذا البلد لعالمه الإسلامي، لكنَّها خيارات النخب السياسية في لحظة تاريخية معينة، وضمن موازين قوى من النوع الذي ساد في النصف الأول من القرن الماضي، هي ما انتزع تركيا من الحضن الدافئ وأجبرها على ترك دورها المحوري الذي مارسته على مدى مئات السنين، واستند الخطاب التركي الرسمي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية على فكرة رفض الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ومناصرة الفلسطينيين في نضالهم المشروع من أجل نيل الاستقلال، والدعوة لتوفير الأجواء المناسبة لإنجاح المسيرة السلمية، وضرورة تطبيق العدالة في التعامل مع الشعب الفلسطيني، وفي ظل استمرار الممارسات الإسرائيلية العدوانية بحق الفلسطينيين هيمنة روح النقد الشديد لإسرائيل على الخطاب السياسي التركي منذ العام ٢٠٠٢م، وقد استخدم الأتراك مفرداتٍ قاسية، لوصف ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، من قبيل الإرهاب والعنصرية والقتل المتعمد والإبادة، في حين تصاعدت اللهجة المنددَة بالممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين إبان انتفاضة الأقصى، ووصلت ذروتها عندما وصف رجب طيب أردوغان إسرائيل بالدولة الإرهابية في معرض تعليقه على استشهاد الشيخ أحمد ياسين، كما استمرت القيادة التركية في توجيه الانتقادات لإسرائيل سواء في داخل تركيا أو في المحافل الدولية خصوصًا بعد رفض الاحتلال لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة، وفرض الحصار على قطاع غزة، وشن حرب عدوانية عليه، وقد أكدت تركيا على لسان مسئوليها وفي أكثر من مناسبة من أنَّها ستستمر في انتقاد الموقف الإسرائيلي، كان آخرها ما صرَّح به كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي أشاد هورموزلو، حينما سئل عن الموقف التركي من السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، حيث قال بأنَّ تركيا تصارح وتجاهل بموقفها المعارض لأية مسألة تمُس مبادئ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية، وما يقال بالسر يقال بالعلن وهذا في مصلحة المنطقة وينسجم مع الرأي العام التركي، وهنا لابد من التأكيد على أنَّ الرأي العام التركي يتبنى خطابًا أكثر تشددًا تجاه إسرائيل، ويمكن ملاحظة ذلك من لهجة الشارع التركي الذي يطالب بإجراءات تركية رسمية أكثر جرأة، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، ووقف كافة أشكال التعاون بين تركيا وإسرائيل (الجزيرة القطرية، ٢٠٠٩: ١١/١١).

وجد حزب العدالة والتنمية نفسه في حالة استقطاب شديد باتجاهين متعاكسين، فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوي إلى القضايا العربية والإسلامية وخصوصا القضية الفلسطينية، بينما يشعر الحزب أن هناك عوامل أخرى تفرض عليه استمرار علاقته بإسرائيل مثل المؤسسة العسكرية التركية، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوروبا ودخول الاتحاد الأوروبي، وعدم إغضاب الولايات المتحدة، ثم إن التكوين العلماني الصارم والنفوذ الإعلامي القوي للتيارات الأخرى، تعوِّق تبني سياسات أكثر وضوحاً وانفتاحاً للحزب (ممدوح، ٢٠٠٩: ٢٩).

وبالرغم من ذلك فان حكومة حزب العدالة والتنمية أيَّدت في ١٢ آب ٢٠٠٣ مشروع قرار يدين إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري، كما انتقد اردوغان السياسة الإسرائيلية خلال عملية "قوس قزح" العسكرية في مدينة رفح بقطاع غزة، والتي رفض على أثرها رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان ووزير خارجيته عبدالله غول الدعوة لزيارة تل أبيب، وأعلنا عن استدعاء السفير التركي في إسرائيل والقنصل العام في القدس للتشاور، فيما تقرر بالمقابل رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية من مستوى قنصل إلى مستوى سفير، الأمر الذي أثار قلق إسرائيلي في علاقتها مع تركيا، والذي شكل لها انقلاب على ثوابت وأسس وتفاهمات الدولتين والتي بدت وكأنها تتعرض لاهتزاز شديد، كما زار وزير خارجية تركيا عبدالله جول مقر السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله عام ٢٠٠٧في محاولة لتوثيق العلاقات التركية الفلسطينية (ممدوح، ٢٠٠٩: ٧١).

وعلى الرغم من كل هذا الميل في السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية إلا أن هذا لا يعني أنها قطعت علاقاتها مع إسرائيل فالتعاون التركي الإسرائيلي على جميع الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعات الثنائية لساسة من كلا البلدين مستمرة، فحكومة حزب العدالة والتنمية واصلت الالتزام بالاتفاقيات العسكرية الموقعة مع إسرائيل، كما حضرت الاجتماعات الأمنية الثنائية أو المتعددة بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما، وتفسير ذلك يكمن في أن تركيا أخذت بعين الاعتبار تطورات تتصل بالمصالح التركية على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصعيد الخارجي ومتطلبات الاستحقاقات الداخلية (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، ٢٠٠٦: ١٨٤).

جاء موقف الحكومة التركية قوياً وشكل استمراراً لمواقفها السابقة الداعمة للقضية الفلسطينية، فقد وصف رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان الوضع في غزة بأنه مأساة إنسانية، وانه لا يمكن قبول أية ممارسات تأتي كمعاقبة لمليوني نسمة بذريعة هجمات الصورايخ، وقد أثار اردوغان انتقادا إسرائيلياً شديداً (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، ٢٠٠٨: ١٧٢)، وإبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٠٠٨ كانت ردة الفعل التركية غاضبة جداً، فقد وصف وزير العدل التركي محمد علي شاهين إسرائيل بأنها المحضِّرة الأولى للإرهاب العالمي، وحافظ الموقف التركي على خطوطه العريضة التي تمثلت في مساندة القضية الفلسطينية، ومحاولة التوفيق بين حركتي فتح وحماس (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،٢٠٠٨: ١٧٥- ١٧٨)، وأثار هذا الموقف غضب الساسة الإسرائيليين، وانتُقِد انتقاداً شديداً من قِبَل إسرائيل، حيث تم استدعاء السفير التركي في إسرائيل نمق طان، وقد تم إبلاغه استياء إسرائيل من الموقف التركي وردود الفعل التركية (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،٢٠٠٨: ١٧٢).

وبلغ موقف الحكومة التركية ذروته في الوقفة الشهيرة لاردوغان في منتدى دافوس ٢٠٠٩/١/٢٩ حيث احتج على طريقة إدارة الجلسة التي جمعته مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز وأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون وأمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، وقال اردوغان "يا سيد بيريز أنت اكبر مني في العمر لكن صوتك كان مرتفعاً كثيراً، "أنا اعرف أن ارتفاعه بهذا الشكل هو تعبير عن نفسية متهم، وفيما يخص القتل فأنت تعرف جيداً جداً، وأنا اعرف جداً، كيف قتلتم الأطفال عند الشاطئ، ويوجد رؤساء حكومة عندكم يتباهون بأنهم يشعرون بالفرح عندما تدخل الدبابات غزة، وأنا أعيب على من يصفقون لهذه المظالم"(في إشارة إلى تصفيق الحضور إلى كلمة بيريز) وما لبث أن ترك الجلسة، إلا أن الأمين العام لجامعة الدول العربية بقي جالساً، وقوبل موقف اردوغان بموجات من التأييد في فلسطين والعالم العربي، وباستياء لدى الجانب الإسرائيلي وأوساط مختلفة في الغرب، وفي موقف آخر امتنع الرئيس التركي عبدالله غول عن مرافقة زعماء الدول الأوروبية إلى تل أبيب عندما انعقد مؤتمر شرم الشيخ بعيد منتصف كانون الثاني ٢٠٠٩قائلا: "إن تركيا غير معنية به"، وتساءل قائلا: "لماذا يذهب زعماء الاتحاد الأوروبي إلى تل أبيب؟ هناك اتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة من اجل مراقبة الأنفاق والمعابر، وقد تطوعت بعض الدول الأوروبية لتقديم المساعدة بهذا الخصوص، ولقد ذهبوا لاسرائيل من اجل إظهار دعمهم لها، نحن لا علاقة لنا بهذا الموضوع"(التقرير الاستراتيجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطيني، ٢٠٠٩: ١٩٤)، وخاطب اردوغان الجالية التركية في بروكسل موجهاً كلامه لاسرائيل قائلا: " هل غزة أرضكم؟ ماذا تفعلون هناك؟ " وانتقد ازدواجية المعايير التي يطبقها الغرب " لا حقوق إنسان ولا الحق ولا القوانين لها أي مكان منذ ثلاثة أسابيع ، مجلس الأمن يتخذ قرار بوقف إطلاق النار لكن إسرائيل لا تطبقه، فهل اتخذت أية عقوبات"، وقال أيضاً: إن إسرائيل تقول أنها حققت أهدافها، ما هي هذه الأهداف؟ هل هي قتال الأطفال والمدنيين؟ إن مشاعري مع هؤلاء الأطفال ليس لأنني مسلم بل لأنني إنسان" (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،٢٠٠٩: ١٩٥).

في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٠ استدعى مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلي السفير التركي في إسرائيل اوغوز تشيليك كول ليبلغه الاحتجاج على مسلسلات تركية تصور إسرائيل على أنها دولة إرهابية مجرمة، وتعمد المسئول الإسرائيلي إجلاس السفير التركي على مقعد أكثر انخفاضا كما لم يمد له يده للمصافحة وكان ذلك أمام عدسات المصورين، حيث أثارت ردود فعل ساخطة لدى الجانب التركي فقد وصفه اردوغان ب "العيب الدبلوماسي"، كما نددت وزارة الخارجية التركية بالسلوك الإسرائيلي مطالبة إياها بالاعتذار (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، ٢٠١٠: ١٧٢).

لقد قامت تركيا من خلال محاولاتها لكسر الحصار عن قطاع غزة بإرسال أسطول من المساعدات الإنسانية عرف باسم أسطول الحرية، وأبحر من اسطنبول متجها إلى غزة بتنظيم العديد من الجمعيات المدنية من دول مختلفة، إلا أن إسرائيل قامت بالاعتداء على سفن أسطول الحرية فجر ٣١ أيار ٢٠١٠ مما أدى إلى مقتل تسعة أتراك مدنيين على متنها، وشكل الاعتداء على أسطول الحرية الاحتكاك الدموي الأول بين تركيا وإسرائيل عبر تاريخهما، وطالبت الحكومة التركية إسرائيل بإعادة السفن وإطلاق سراح الركاب المعتقلين والاعتذار رسميا بالإضافة إلى التعويض على الضحايا وتشكيل لجنة تحقيق دولية وكسر الحصار على غزة (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،٢٠١٠: ١٧٣-١٧٤).

قامت تركيا بإعادة تعريف دورها الإقليمي في ضوء الثورات والتغيرات في العالم العربي، مما جعل من سياسة "صفر مشاكل" غير موجودة في قاموسها السياسي الحالي، خصوصاً مع استمرار الثورة السورية ومفاعيلها، وفي هذه الأجواء، شهدت العلاقات التركية الفلسطينية خلال سنتي ٢٠١٢-٢٠١٣، تقدماً ملحوظاً خصوصاً مع حركة حماس، التي اتخذ بعض قياداتها من تركيا مقراً لهم بعد خروجهم من سورية، واستمرت حكومة اردوغان في التعامل الرسمي مع حكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس في قطاع غزة، واستمرت تركيا في الدفاع عن حماس كحركة سياسية غير إرهابية، كما تواصلت السياسة التركية الإيجابية مع الحكومة الفلسطينية في رام الله، من خلال الزيارات الرسمية المتبادلة، والدعم الدبلوماسي لتحركات السلطة الفلسطينية في المحافل الدولية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد العلاقات التركية الإسرائيلية، اضطرت "إسرائيل" للاعتذار لتركيا عن الهجوم الذي شنَّته على سفينة (مافي مرمرة) التركية، وبالرغم من قبول تركيا للاعتذار، إلا أنها ما زالت ترى بأن تطبيع العلاقات مع الجانب الإسرائيلي يواجه عائقاً متعلقاً برفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية، فإنه من الواضح بأن الحكومة التركية أدارت علاقاتها التجارية مع "إسرائيل"، إلى درجة كبيرة، بمعزل عن مواقفها وإجراءاتها السياسية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن سنة ٢٠١٣ قد شهدت تقدماً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري، إذ قُدر بنحو ٢٥% عن سنة ٢٠١٢ ، بعد أن كانت سنة ٢٠١٢ قد سجلت تراجعاً قدره نحو ٩% عن سنة ٢٠١١(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، ٢٠١٢: ١٩).

وشهدت علاقات حماس بتركيا تطوراً ملحوظاً خلال سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣ وتعددت اللقاءات بين الطرفين، فقد زار رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية تركيا في مطلع سنة ٢٠١٢، وقد كان من اللافت للنظر تصريح لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو يقول فيه إن زيارة هنية دليل على أن "طريق فلسطين تمر بتركيا"، كما زار كل من خالد مشعل وإسماعيل هنية تركيا على رأس وفد من حماس للقاء رئيس الوزراء التركي اردوغان في ٢٠١٣/٦/١٨(الجزيرة نت، ٢٠١٤: ٤/٢١).

ثانياً : الموصل و الاسكندرون :

أ - لواء الاسكندرون :

يقع لواء الاسكندرون في أقصى الشمال الغربي من الجمهورية العربية السورية، وتبلغ مساحته نحو ٤٨٠٠كم٢، وقاعدته مدينة الاسكندرون الواقعة على الخليج المعروف باسمها "خليج الاسكندرون" (الموسوعة العربية، ٢: ٣٣١).

لا تزال مسألة لواء الاسكندرون إحدى بؤر التوتر التي تطفو على السطح من وقت الى آخر، وتلقي بظلالها على العلاقات بين تركيا وسوريا، وكان هذا اللواء يتبع إدارياً ولاية حلب حتى عام ١٩٢٠، وفي ١ أيلول من نفس العام أُلحق اللواء بحكومة حلب، مع منحه استقلالاً تاماً في الشؤون الإدارية، وفي عام ١٩٢٤ أُعيد ربط اللواء برئيس الدولة السوري مع استمرار احتفاظه بالاستقلال الإداري، وقد أقرَّت هذا الوضع اتفاقية أيار ١٩٢٦ بين سوريا وتركيا، كما إن نظام اللواء الأساسي في ١٤ أيار ١٩٣٠ يربط اللواء بصورة واضحة بسوريا، وعندما قُسِّمت سوريا عام ١٩٣٦ الى تسع محافظات كان الاسكندرون إحداها، إلا إن تركيا طالبت بضم اللواء لوجود كتلة كبيرة من الأتراك فيه، وأُحيلت المسألة الى عُصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٧(نوفل، ١٩٩٣: ١٢٧)، حيث تم فصل اللواء عن سوريا حسب قرار عصبة الأمم المتحدة في نفس العام وكان حينها عدد سكانه ٢٢٠ ألف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسمة، ١٠٥ آلاف من العرب وتوزع الباقون حينها على العرق التركي ٨٥ ألفا، والكردي ٢٥ ألفا، والارمني ٥ آلاف (القدرة، ٢٠١٣: ١٢٧).

وفي الثالث والعشرين من حزيران عام ١٩٣٩ وقعت فرنسا وتركيا اتفاق الضم الذي ادخل اللواء بموجبه في الأراضي التركية، مما أدى الى اعتراض سوريا على هذا الضم والإلحاق، ورفضت الاعتراف بشرعيته، وتضامنت معها سائر الدول العربية، ولكن دون جدوى، وفي الثالث والعشرين من تموز ١٩٣٩، تسلمت تركيا فعلياً لواء الاسكندرون، وتم إجراء انتخابات نيابية في ٢٧ تموز ١٩٣٨ أسفرت عن فوز الأتراك بـ ٢٢ مقعدا مقابل ١٨ مقعدا للعرب والأرمن، وقد أطلق المجلس النيابي الجديد على اللواء اسم" جمهورية هاتاي" وانتخب طيفور سوكن رئيساً، واتخذت أنطاكية عاصمة لها، ويعود السبب من وراء الموقف الفرنسي المؤيد لتركيا، هو رغبتها في كسب حلفاء لها في مواجهة المانيا، عدوة فرنسا التقليدية، التي أخذت بالبروز في أواخر الثلاثينيات، واكتساب تركيا الى جانب فرنسا له أهمية كبيرة بحكم موقعها الجغرافي وإشرافها على المضائق، ولم تقبل سوريا بضم اللواء الى تركيا ولا تعتبر قضية اللواء انتهت، فحتى الآن لا يزال موقع اسكندرون يظهر على الطوابع والخرائط السورية، إلا إن ظروف الصراع مع إسرائيل وعدم رغبة سوريا في تشتيت جهودها وتوسيع جبهات المعركة جعلها تؤجل الملف، وإذا ما توصلت سورية الى اتفاق سلام مع إسرائيل فانه يتوقع إن تبدأ سورية بفتح ملف اللواء مع تركيا (نوفل، ١٩٩٣: ١٢٨).

لم يستشر السوريون في موضوع تخطيط الحدود مع تركيا، ولذلك فهم يعتبرون أنها حدود مفروضة وغير شرعية (المعلم، ١٩٨٨: ٢٢٩)، لكنهم في الوقت نفسه لا يطرحون ذلك باعتباره مشكلة ملّحة بين الدولتين، من ناحية أخرى فان الخطاب السياسي في تركيا ينطوي على اتجاهين: الأول هو خطاب عام محلي سياسي أو إعلامي يعتبر إن المؤشرات السورية(الداخلية) عن لواء الاسكندرون، هي دلائل على أطماع سوريا بالأرض التركية، وطموح لتكوين سوريا الكبرى على حساب تركيا، أما الثاني فهو خطاب السياسة الخارجية والطبقة السياسية العليا والمؤسسة العسكرية، وهو يتضمن معنى الخطاب الأول، لكنه لا يفصح عنه دوماً، أو انه يفصح عنه ولكن بكيفية اقل حدة، لكن الغالب هو خطاب تركيا الاتهامي والتآمري على سوريا خاصة في فترات التأزم البيني خلال التسعينيات، الذي شَهِد موجات من التصعيد تارة والتهدئة تارة أخرى(محفوظ، ٢٠٠٩: ٢٦٥-٢٦٧)

ففي مؤتمر نظَّمه معهد السلام الأمريكي في واشنطن عام ١٩٩٤، وشارك فيه خُبراء من سورية وتركيا والولايات المتحدة، أعلن السوريون المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في تجديد المطالبة بلواء الاسكندرون عن طريق الأمم المتحدة وقد أبدت تركيا ردوداً غاضبة تجاه الإعلان السوري، بل أعلنت تركيا مناطق حدودية تُقدَّر بنحو خمسين كيلو متراً على طول الحدود بين البلدين، وطلبت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركيا من سوريا التوقف عن المطالبة بحقوقها في اللواء ففي ١٩ تشرين الأول ١٩٩٨ وجه الرئيس التركي سليمان ديمريل خطاباً من لواء الاسكندرون حذَّر فيه سورية من أي مطالبة للواء الاسكندرون، وذكرت مصادر تركية آنذاك إن تركيا تسعى الى الحصول على تعهد سوري باعترافها بالسيادة التركية على اللواء(الحياة اللندنية، ١٩٩٨: ٦/١٨).

في عهد اردوغان وتحديداً بعد الثورة السورية تم تحويل اللواء الى مناطق عمليات عسكرية ضد سوريا، لذلك لم ينتظر أهالي إقليم اللواء طويلاً لمعاقبة اردوغان على خياراته السورية حيث فقد الأخير سيطرته على الإقليم في الانتخابات الأخيرة لمصلحة "حزب الشعب الجمهوري"، ما يجيب عن السؤال حول علاقة أهالي الإقليم بالأزمة السورية، وتشكل مؤشراً واضحاً على عدم رِضا السكان على تحويل رئيس الوزراء مدنهم وقراهم الى مناطق عمليات عسكرية ضد سوريا، لا مناطق إغاثة وإيواء كما كان يدّعي دائماً وزير خارجيته أحمد داود أوغلو، رجل الكواليس والعقل المدبر للكثير من السياسات التركية، خاصة بعدما فضحته التسريبات الأخيرة عن دور خطير تقوم تركيا بمحاولة لعبه في سوريا، كانت هذه النتائج المباشرة تتويجاً للفشل الأردوغاني في سوريا، فبعد خسارة اردوغان رهانه على إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، وضم سوريا التي تشكل بوابة العبور الأساسية إلى العالم العربي، الى منطقة نفوذه (الثورة اونلاين، ٢٠١٤: ٤/١٢).

نلاحظ أنه في كثير من الأحيان كانت سوريا تغض الطرف عن مطالبتها بلواء الإسكندرون، حيث كانت تعي أن المطالبة به ستفقدها الكثير، فقضية اللواء مرتبطة بالمياه من ناحية، وبقضية الأكراد من ناحية أخرى، فالتهديدات التركية بقطع المياه كانت كثيراً ما تُثير قلق للجانب السوري كما حدث عام ١٩٩٨ في قضية عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، عندما هددت تركيا السوريون بقطع المياه عنهم حال عدم تسليمهم أوجلان، وبالفعل رضخ السوريين للمطالب التركية، ومن هنا نلاحظ أن المطالب السورية للواء الاسكندرون تظهر على استحياء، وبالتالي فإن الجانب التركي غير آبه بالمطالب السورية، لأنه يعلم أنها لم ولن تصل إلى التهديد أو حتى المطالبة العلنية بحقهم في استرجاع اللواء لأحضان سوريا من جديد، وحتى الآن فإن الجانب التركي يرفض رفضاً قاطعاً مجرد الحديث عن لواء الاسكندرون باعتباره أرضٍ سورية، ويعتبره أرضاً تركية خالصة (القدرة، ٢٠١٣: ١٢٩).

ب - الموصل :

لم تتمكن بريطانيا و تركيا من التوصل الى إيجاد حل لما عرفت بمشكلة ولاية الموصل خلال اللقاءات و المداولات الكثيرة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وفشل الطرفان في وضع نهاية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهذه المعضلة أثناء مؤتمر لوزان (١٩٢٢ -١٩٢٣)، ولم يسفر مؤتمر أسطنبول الذي عقد للغرض نفسه في ١٩ آذار ١٩٢٤ عن نتيجة تذكر في هذا المجال، عند ذلك قرر الطرفان المتنازعان بموجب المادتين الثانية و الثالثة من معاهدة لوزان رفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم لاتخاذ القرار النهائي بشأن المشكلة، و قرر المجلس بدوره في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ تشكيل لجنة تحقيق خاصة بالمشكلة و إرسالها الى المنطقة المعنية لجمع المعلومات الضرورية عن المشكلة و رفع تقرير شامل عن نتائج تحقيقاتها الى المجلس، التي قررت عائدية الموصل الى العراق وتثبيت الحدود بين الدولتين وفق خط بروكسل حسب قرار مجلس العصبة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤، وتثار المطامع التركية في ولاية الموصل من قبل المسؤولين الأتراك أو الصحافة التركية، كلما تعرض أمن العراق لتهديدات أو مخاطر داخلية وخارجية، وقد أثارت الصحافة التركية، عدة حملات صحفية عن مسألة الموصل وكركوك، ففي شهر تشرين الأول من عام ١٩٨٦، وبعد ترويج إيران لأخبار عن تحقيقها لمكاسب عسكرية في القاطع الشمالي في أثناء الحرب العراقية- الإيرانية، دعت الصحافة التركية إلى ضرورة التدخل العسكري التركي، واستثمار الضعف العسكري العراقي للسيطرة على الموصل وكركوك، وبدأت الحملة الصحفية بالإشارة إلى خلفية النزاع التركي - العراقي حول ولاية الموصل والمضايقات التي يتعرض لها التركمان، وأصدر مجلس الأمة التركي (البرلمان) بياناً أكد فيه، أن تركيا لن تبقى دون اهتمام بمسألة كركوك، وشهد مطلع عام ١٩٨٧، وبعد تناقل وكالات الأنباء العالمية أخباراً عن احتمال قيام القوات الإيرانية بهجوم على مدينة البصرة، قامت الصحافة التركية بحملة إعلامية أخرى شاركت فيها معظم الصحف، وتميَّزت تلك الحملة الإعلامية في الصحافة التركية عن سابقتها، بأنها كانت ذات اتجاهين: الأول، يُطالب بضرورة تدخل تركيا، وضم الموصل وكركوك إليها، بدعوى أن منطقتي الموصل وكركوك بقيتا خارج الميثاق الوطني التركي لعام ١٩٢٠، وأن لتركيا مصالح اقتصادية كبيرة هناك ويجب أخذ الموصل وكركوك، أما الاتجاه الثاني فكان يدعو إلى عدم التدخل في الموصل وكركوك لان المسألة قد حُلَّت وفقاً لمعاهدة لوزان، وأن ترويج مثل هذه الادعاءات لا يخدم مصالح تركيا، وفي الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٩١، أي قبل شهر ونصف من بدء الحرب على العراق، عرض رئيس الوزراء أوزال على رئيس الأركان التركي الفريق أول نجيب تورمتاي دخول القوات المسلحة التركية إلى شمال العراق وصولاً إلى الموصل وكركوك، مع بدء قوات التحالف بدخول الأراضي العراقية، بهدف وضع أكراد العراق وحزب العمال الكردستاني تحت إشراف تركيا، وللمطالبة من جديد بحقوق تركيا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركوك، ومنذ آب ١٩٩١ ولغاية عام ٢٠٠٣، كانت القوات التركية تقوم بعمليات عسكرية متكررة، وقبل يوم واحد من انسحاب القوات التركية التي نفذت عملية (فولاذ ١٩٩٥) في شمال العراق، نشرت معظم الصحف التركية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصريحات الرئيس التركي سليمان دميريل في الثالث من مارس ١٩٩٥، التي شكلت سابقة خطيرة من قِبَل أعلى المسئولين الأتراك، تدل على الأطماع الرسمية التركية في الأراضي العراقية، إذ طالب ديميريل بضرورة إعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق، لأن منطقتي الموصل وكركوك ما زالتا تابعتين لتركيا، وكجزء من إقليم تركيا بموجب الميثاق الوطني التركي لعام ١٩٢٠(بلادي اليوم العراقية، ٢٠١٤: ٥/٢٩).

واظهر الأتراك بعد عام ١٩٩١ أطماعهم الإقليمية في منطقة الموصل ونشطت تركيا بالقيام بحملة دعائية واسعة لاستغلال تطور الأوضاع تجاه استعادة الموصل التي ما تزال تعدها تركيا جزء من أراضيها(نور الدين، ١٩٩٧: ٢٤٤)، وخير معبر عن ذلك الخريطة التي قدمها الرئيس التركي توركت اوزال التي تقضي تقسيم العراق الى ثلاث دويلات(عربية- كردية- تركمانية) في اتحاد فدرالي، وبعد حرب الخليج الثانية أكد اوزال لعدد من الصحفيين " إن على الغرب أن لا ينسى دور تركيا فنحن من نحكم هذه المنطقة لسنوات طويلة ومن حقنا اليوم أن تكون لنا حصة عظيمة"، ومن الأمور المهمة التي تؤكد أطماع تركيا في الموصل هو ما نشر في كتاب عام ١٩٩٤، أصدرته رئاسة الوزراء التركية وأنجزته المديرية العامة للدولة، بعنوان " المعلومات الأرشيفية المتعلقة بالموصل وكركوك"(السبعاوي، ١٩٩٩: ٤٢)، ويعد هذا الكتاب دليلا واضحا على الاطماح التركية في المنطقة، إما الرئيس التركي سليمان ديميريل فقد أكد بعد تسلمه رئاسة الجمهورية التركية: "إن إقليم الموصل لم يترك للعراق بموجب معاهدة لوزان" وأضاف: "لقد ابلغنا الأمريكيين لكن هذا المشروع لم يقر على الصعيد السياسي"(السبعاوي،١٩٩٩: ٤٥).

لم تتغير التوجهات السياسية التركية إزاء الأطماع في الموصل وكركوك، بعد الاجتياح الأمريكي البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، فقد قال وزير الخارجية عبد الله غول خلال لقاء صحفي اجري معه: "سنأخذ حق تركيا من البترول هناك (الموصل وكركوك) سنأخذه ضمن إطار حقوقي"(جريدة ملليت التركية، ٢٠٠٣: ٨/٢٢)، وبعد مرور شهر على تصريحه السابق، أكد وزير الخارجية عبدالله جول بأن بلاده ستطالب السلطات العراقية بحقها من النفط العراقي بحسب الاتفاقية الموقعة بين البلدين عام ١٩٥١، مشيراً إلى أنه من المحتمل أن تتم المطالبة بالكمية التي لم تحصل عليها من حقها في النفط العراقي، وقال: ان تركيا لن تتنازل عن حقها بهذا الموضوع موضحاً أنه بحسب اتفاقية لوزان واتفاقية أنقرة عام ١٩٢٦، فأن تركيا ستحصل على نسبة ١٠ % من النفط العراقي لمدة ٢٥ عاماً١٩٥٩(جريدة حريت التركية، ٢٠٠٣: ٩/٢٥).

إبان الحرب على العراق قامت تركيا بمراقبة التقدم الذي تحققه القوات الأمريكية والكردية نحو مدينتي الموصل وكركوك النفطيتين العراقيتين، وتعتقد أن الولايات المتحدة الامريكية تعهدت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بألا يطالب الأكراد بالمدينتين، وقال رئيس الوزراء التركي طيب اردوغان انه راضٍ عن الضمانات التي قُدمت عندما زار وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أنقرة، وقال اردوغان للصحفيين "تحدثنا في هذا الشأن أثناء زيارة باول، وأعربنا عن الحساسيات التي لدينا، لا يوجد انحراف عن ذلك"، وقال ان تركيا لا تعتزم استخدام قوة مدرعة تتمركز بالقرب من الحدود إذا لم تزداد المخاطر، وأضاف "مادام لا توجد مشكلة بشأن سلامة أراضي العراق، ومادام ليس هناك إجراء للمطالبة ببترول الموصل وكركوك، ومادام لا يوجد تحرك لاجئين الى تركيا أو هجوم على الحدود من منظمات إرهابية، ومادام لا يوجد ما يشير الى سيادة مجموعات عرقية هناك فانه لن يكون هناك زحف تركي نحو شمال العراق"، وذكرت بعض الصحف التركية ان تركيا قلقة من تقدم البشمركة (المقاتلون الأكراد) نحو الموصل وكركوك في شمال العراق، مجددة تحذيراتها بشأن التدخل المحتمل للقوات التركية في المنطقة (الدستور الأردنية، ٢٠٠٣: ٤/٨).

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في مستقبل العلاقات التركية - العربية :

طرأ على مسار العلاقات التركية - العربية بعض التغير بفعل تطورات وظروف متعددة، منها تراجع التيار العربي الوحدوي، وبروز أهمية النفط العربي في العالم، وتدهور الوضع الاقتصادي التركي، والحاجة إلى أسواق قريبة واستثمارات كثيرة، وحصول الأزمة القبرصية في العام ١٩٧٤ بعد التدخل التركي في شمال قبرص، وضعف مكانة تركيا داخل التحالف الغربي، والمماطلة في قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي . من جهة أخرى فان مستقبل العلاقات التركية - العربية مستقبل واعد، لأن المواطن التركي يحب المواطن العربي الذي يرى فيه مُمثلاً لشخص مقدس بالنسبة إليه، هو شخص النبي الكريم عليه الصلاة والسلام، بالإضافة إلى تعلُق الشعب التركي بقضية فلسطين عموماً، وقضية القدس خصوصاً، كما إن مستقبل العلاقات التركية - العربية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسمات المشتركة بين الشعبين، وبقدرة تركيا على لعب دورها في القضايا الإقليمية بشكل يجعل منها الدولة الأكثر اعتدالاً من بين دول المنطقة، بحيث تكون هي المرجعية للدول الغربية الكبرى في حل قضايا المنطقة، وفي نفس الوقت يكون لها تأثير ملموس على الأنظمة العربية، وعلى شعوب المنطقة، وهذا ما نحسه في وقتنا الحالي، حيث أصبح اردوغان بالنسبة للعرب أنموذجاً لرأس النظام المعتدل والمحبوب، وانطلاقاً من ضرورة مناقشة العوامل المؤثرة على مستقبل العلاقات التركية، فقد طرح الكثير من الباحثين التوصيات المقترحة من خلال دراساتهم كتصور لما قد تكون عليه هذه العلاقات، وعند طرحها تم بحث العوامل التي تؤثر في مستقبل هذه العلاقات، وانطلاقاً من ذلك فإننا سنتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم

اكتسب الإسلام أهمية خاصة بالنسبة لتركيا، وذلك بالنظر لانتشاره وشموله أعدادا كبيرة من الناس، ولذلك فهو قوة اجتماعية وسياسية كبيرة، والإسلام يشكل المسألة الرئيسية في المجال السياسي منذ العهد الأول لنشوء الجمهورية، والعلمانية كانت واحدة من المعتقدات المركزية في برنامج أتاتورك، وبعد تخفيف القيود المفروضة على الدين في تركيا وفي مرحلة تعدد الأحزاب حصلت عملية انبعاث اسلامي في تركيا، وظهرت للوجود أحزاب سياسية عديدة تخاطب المشاعر الإسلامية.

كان الإسلام والإسلاميون السلاح الأقوى في يد مصطفى كمال أتاتورك في حربه ضد القوى الاستعمارية التي احتلَّت الأناضول، إلاّ أن هذه الحرب العالمية الأولى اثر هزيمة الدولة العثمانية الإستراتيجية سرعان ما تحوَّلت إلى العكس، إذ أصبَح الإسلاميون يُشكلون الهدف الأول في حرب أتاتورك ضد مناهضيه وأعدائه في الداخل بعد إعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ بتهمة التمرد على النظام الجمهوري العلماني الجديد، وعلى اثر ذلك شهدت الساحة السياسية التركية سلسلة من التوترات والاحتقان بين الإسلاميين والنظام العلماني الذي تشكل المؤسسة العسكرية رأس حربته، نتيجة لهذا الصراع تبلورت ظاهرة "الإسلام السياسي" في الحياة السياسية التركية عبر مراحل، ونتج عن ذلك ظهور الأحزاب الإسلامية بقوة في السنوات الأخيرة حتى وصل الأمر إلى أن تصل هذه الأحزاب وتكون هي رأس النظام السياسي في الدولة التركية، حيث وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢ بعد نجاحه في الانتخابات التي أجريت في ذلك العام، وواصل الحزب انجازاته حتى يومنا هذا، وكان لذلك الأثر الكبير في تطور العلاقات التركية العربية، وانطلاقاً من ذلك، فإننا سنتناول هذا المطلب في الفقرات التالية:

أولاً : سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية :

في آب ٢٠٠١ قدم السيد رجب طيب اردوغان رئيس بلدية استانبول طلباً للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه اسم "حزب العدالة والتنمية"، ضمَّت الهيأة التأسيسية للحزب (١٣) امرأة بينهن محجبات، ومنهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة، إضافة إلى العديد من شخصيات حزب الفضيلة الذي تم حظره وفئة أخرى جاءت من أحزاب قومية وعلمانية(مسلط، ٢٠٠٨: ٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ظل أجواء التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، قررت حكومة بولند أجويد الائتلافية (١٩٩٩ / ٢٠٠٢)، إجراء انتخابات مبكرة في الثالث من تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، إذ شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة عبدالله غول، بسبب الحظر المفروض على اردوغان منذ عام ١٩٩٨، وتمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة (٣٤,٢٩%) من أصوات الناخبين محتلا بذلك (٣٦٣) مقعداً من أصل ٥٥٠ وبذلك حاز على ثلثي الأصوات وأصبح بإمكانه تشكيل الحكومة بمفرده في المجلس الوطني، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على نسبة (١٩,٤%) من أصوات الناخبين وإشغاله (١٧٨) مقعداً، ويعزو الكثيرون هذا الانتصار الكبير الذي أحرزه الحزب، إلى رغبة الناخب في تأكيد الهوية الإسلامية لتركيا، إضافة إلى توجُه الكثير من قواعد الأحزاب الأخرى لصالح العدالة والتنمية أثناء الانتخابات لاسيما الحركة القومية والوطن الأم والطريق الصحيح وأخرى من اليسار(مسلط، ٢٠٠٨: ٨).

وأخذت مسألة رفع الحظر السياسي عن زعيم الحزب اردوغان تحتل الصدارة في قائمة أولويات حكومة عبدالله غول، إذ تمكن المجلس الوطني من تعديل المادة (٣١٢) من قانون العقوبات التي حكم بموجبها على اردوغان ليتسنى له الترشيح للانتخابات التكميلية إذ فاز اردوغان في هذه الانتخابات بعد ترشيحه كنائب من مدينة سعرت ودخل المجلس الوطني، فبادر عبدالله غول إلى تقديم استقالة حكومته ليفسح المجال أمام اردوغان ترأس الحكومة الجديدة في ١٢ آذار ٢٠٠٣(مسلط، ٢٠٠٨: ٩).

وفي ١٨ آذار ٢٠٠٣ قدم اردوغان برنامج حكومته الذي يمثل مشروع وأهداف حزبه إلى المجلس الوطني، الذي استحضَر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، مؤكداً التزام الحزب بالمبادئ الاتاتوركية، وانه حزب ديمقراطي اجتماعي مُحافظ، وتضمَّن البرنامج شرحاً وافياً لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية (مسلط، ٢٠٠٨: ١٠).

وعلى صعيد المشروع السياسي للحزب، تضمَّن عدة توجهات في مجال الإصلاح السياسي فعلى صعيد السياسة الداخلية، فقد رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب، وأكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون الذي يؤمِّن احترام المجتمع الدولي لتركيا، ولتحقيق ذلك لابد من اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية، ويفعل دور الشعب في صناعة القرار واستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل، أما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علـى الصعيد السياسة الخارجية، فقد تصدّرت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قائمة أولويات الحكومة، وسعيها الحثيث في مواصلة المباحثـات الهادفة إلى دخول تركيا إلى الاتحاد، في إطار ذلك وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية نصـب عينيهـا الأهداف التالية في إدارة دفّة الحُكم (مسلط، ٢٠٠٨: ١١):

١. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

٢. ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي.

٣. تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب.

٤. تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلمانية.

٥. السعي والمثابرة في مباحثات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

وان سياق المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية والهـادف أيضـاً لتحقيق برنامج الإصلاح السياسي وفق برنامج الحكومة المُعلـن كانـت مسألة الإعداد لصياغة دستور جديد للبلاد من أولويات حكومة اردوغـان، لتنفيذ مشروعه الإصلاحي الهادف إلى تقويض تراث انقلاب ١٢ أيلـول ١٩٨٠(*) ودستوره الذي وضع بإرادة العسكر، وإبعاد تدخل الجيش في الحياة السياسية، حيث وجد حزب العدالة والتنمية أن دستور عام ١٩٨٢ لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية، فكان لا بد من إعداد دستور عصري يحظى بقبول غالبية الأتراك، ويتجاوز ثغرات وسـلبيات الدستور النافذ، والتي كان لها الأثر الأكبر في تردي الواقع التركي، لقد استفاد اردوغان كثيراً من التجارب السابقة ووضع نُصـبَ عينيـه الأخطاء التي وقع فيها حزب الرفاه لدى تسلمه السلطة عام ١٩٩٦ بتجنبـه الاتحاد الأوربي، وحاول في الوقت نفسه استثمار توجهات الشارع التركي نحو أوربا في تنفيذ برنامجه الإصلاحي بحذر وشفافية وبخطوات محسوبة متجنباً إثارة القوى العلمانية ضده، وكان ذلك من خلال عدة أمـور من أهمها (مسلط، ٢٠٠٨: ١٢):

* في ١٢ أيلول ١٩٨٠ حدث انقلاب عسكري بجمهورية تركيا، الذي تزعمه الجنرال كنعان ايفرين مع مجموعة من الضباط، نشأوا على فكرة حماية المبادئ الأساسية للجمهورية التركية كما وضعها اتاتورك، وكان المبدأ الرئيس فيها الفكر الكمالي واعتقادهم بأن سبب تدهور الامبراطورية العثمانية واندحارها عسكرياً كان لارتباطها بالأقطار العربية والإسلامية، وكان تخوفهم من الصعود الملحوظ للتيار الإسلامي في الانتخابات التركية، وكان الانقلاب مدعوما من الولايات المتحدة الأمريكية، التي فقدت حليفها الرئيسي في المنطقة بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فتلقت تركيا مبالغ كبيرة من المساعدات الاقتصادية، من قبل منظمة التعاون والتنمية، والمساعدات العسكرية من حلف شمال الأطلسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ - إصدار قرار بتشكيل لجنة علمية من خبراء القانون الدستوري مؤلفة من ستة أكاديميين للعمل على التحضير لمشروع دستور جديد يأخذ بعين الاعتبار تركيبة المجتمع التركي وخصائصه واحتياجاته وتطلعاته.

ب- استئناف حكومة حزب العدالة والتنمية المشروع الإصلاحي الذي كانت حكومة اجاويد السابقة قد بدأته، من خلال تقديم لائحة تضم العديد من الإصلاحات إلى المجلس الوطني التركي الكبير، والتي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية مع بنية دول الاتحاد الأوربي، إذ نصَّت هذه الرزمة على العديد من المحاور أهمها(مسلط، ٢٠٠٨: ١٣-١٥):

١. في مجال تعزيز القيم الديمقراطية والشفافية ودولة القانون وحقوق الإنسان نصت على إلغاء عقوبة الإعدام وتغيير أنظمة السجون، وحماية السجناء من التعذيب وإلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية وإلغاء جرائم الرأي و (جريمة الزنا)، وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية وإبطال المواد القانونية التي تحظر انتقاد الدولة، والاعتراف بأولوية القوانين والأعراف الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجال حقوق الإنسان فضلاً عن تعزيز استقلال القضاء.

٢. المشروع الخاص بقانون التعليم العالي والقاضي بتخفيف القيود المفروضة على طلاب المعاهد الدينية المعروفة بمعاهد إمام وخطيب والسماح لهم بالالتحاق بالجامعات.

٣. تحسين مستوى حياة الأكراد وتوسيع سقف الحريات لهم، والسماح لهم بتعلم لغتهم، وفتح بعض المدارس الكردية، وتخصيص نصف ساعة للبرامج الكردية في التلفزيون التركي (TRT)، وإطلاق سراح البرلمانية التركية ليلى زانا وثلاثة من رفاقها.

٤. المشروع الخاص بمجلس الأمن القومي والقوات المسلحة والذي نص على:

- تقليص صلاحيات المجلس وإلغاء سلطاته التنفيذية (اللاديمقراطية).
- إعادة هيكلة علاقات المجلس مع السلطات المدنية.
- تقليص الوجود العسكري داخل المجلس والاقتصار على رئيس أركان الجيش.
- تحويل المجلس إلى هيئة استشارية تجتمع مرة كل شهرين وإسناد أمانتها لرئيس الوزراء المنتخب.
- إخضاع ميزانية المؤسسة العسكرية للرقابة البرلمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد هذا المشروع وخاصة تذرع حزب العدالة والتنمية التزام شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سياسة ذكية لفرض الحزب نهجَه وخطـه العام، وربما تكون لدى اردوغان نفسه أجندة الانتقام وتصفية حساباته مع القوى الأخرى وعلى وجه الخصوص العلمانية بسبب تجربته السابقة أثناء إشغاله منصب مدير بلدية استطنبول، يُضاف إلى ذلك أن هذا المشروع السياسي الإصلاحي يعد مبادرة جريئة رسمتها الحكومة ذات الأغلبية داخل المجلس الوطني التركي الكبير، الهدف منها جَسّ نبض القوى العلمانية التي تسيطر على قنوات صُنع القرار السياسي الرئيسية، كرئاسة الجمهورية والمحكمة الدستورية، فضلاً عن المؤسسة العسكرية، في ضوء ذلك فَسّرت القوى العلمانية هذا المشروع، بأنها خطوة من قبل الحزب الحاكم لتوسيع البنية التحتية للفكر الديني، حيث يعطي لخريجي المعاهد الدينية إمكانية التغلغل في الوظائف العليا، في الوقت نفسه اعتبرت هذه الخطوة بمثابة مناورة تستهدف جس النبض من اجل فتح الباب أمام تعديلات جوهرية أخرى كالحجاب على سبيل المثال، أو اعتبار يوم الجمعة عطلة أسبوعية بدلاً من يوم الأحد(مسلط، ٢٠٠٨: ١٥).

ولقد جرت في آب عام ٢٠١٤ الانتخابات التركية وكانت نتائجها فوز اردوغان بـ٥٣.٢ بالمائة من إجمالي عدد الأصوات، وبذلك يشغل اردوغان منصب رئيس الوزراء منذ عام ٢٠٠٣، حيث تمكن من تحديث المجتمع التركي إلا أنه يواجه أيضا اتهامات بمحاولة "أسلمة" المجتمع مع التفريط في الحقوق المدينة (بي بي سي، ٢٠١٤: ٨/١٠).

اهتمت الصحف الأربع الفلسطينية اليومية، الصادرة في أراضي السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية، وقطاع غزة)، بتغطية أنباء فوز رئيس الوزراء "رجب طيب اردوغان" بالانتخابات الرئاسية، بعد حصوله على الأغلبية المطلقة، ونشرت الصحف، خبر فوز اردوغان على صدر صفحاتها الأولى، وأفردت له مساحات كبيرة من التغطية والتحليل(الراي اليوم، ٢٠١٤: ٨/١١).

كما هنَّأت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بفوزه في الانتخابات الرئاسية التركية، واصفةً ذلك الفوز بأنه "انتصار لغزة وفوز لكل فلسطين"،وقالت الحركة في بيانٍ لها، :إن الحركة تهنئ، ومن القلب السيد رجب طيب اردوغان بفوزه في الانتخابات الرئاسية التركية، ووصفت الحركة فوز اردوغان بأنه "فوز لكل فلسطين، وانتصار لغزة والقدس ورام الله"، وثمَّنت حركة حماس مواقف اردوغان من القضية الفلسطينية، واصفة إياها بـ"الأصيلة"، ان الترحيب الذي لاقى فوز اردوغان بالانتخابات عام ٢٠١٤ يدل على ان النظرة العربية للحكم في تركيا في تطور وتقدم دائم، وهذا دليل على ان السياسة الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التركية مازالت في طريقها الصحيح نحو تصويب العلاقات مع الدول العربية، بغض النظر عن الأهداف التي لا زال الكثير يشكك فيها(موقع مفكرة الإسلام، ٢٠١٤: ٨/١١).

ثانياً : أثر وصول حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية – العربية :

كان لوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم منذ عام ٢٠٠٢ إلى اليوم، الأثر الكبير في تطور العلاقات التركية العربية ، وما ترتب عليه من دخول تركيا مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، قِوامَها الدبلوماسية المُندفعة، والانفتاح، وتحسين العلاقات الإقليمية مع الجميع وتصفير المشاكل مع الخارج والداخل، فضلاً عن تعدد أوجه وأبعاد هذه السياسة، بما سهّل عليها احتمالات لعب أدوار سياسية أفضل، كما أن تركيا تحتفظ بموقع جغرافي متميز فهي مندمجة في الهوية الأوروبية والآسيوية في الوقت ذاته، وتؤهلها جغرافيتها لأن تكون في قلب الأحداث في الغرب والشرق، كما أن لبعدها التاريخي والمقصود هنا هو الإرث العثماني، الذي انعكس على واقع الجمهورية التركية بكون سكانها خليطاً من قوميات وأعراق متنوعة، وهي عناصر تلتقي تحت مظلة الدولة التركية، وبالمحصلة النهائية فإن تركيا تجمع بين الجغرافيا والعمق التاريخي، وبالتالي فإن تركيا تتميز عن غيرها من دول العالم بانتمائها إلى مناطق جغرافية متنوعة منها منطقة الشرق الأوسط بمفهومها الواسع بما فيها الخليج العربي، والبلقان، والقوقاز وآسيا الوسطى، وأيضا بحر قزوين، والبحر الأسود، والبحر المتوسط، أي أنها دولة ذات هويات إقليمية متعددة ولا يمكن حصرها في هوية واحدة، وهنا يعتبر أحمد داود أوغلو أن خفض الخلافات مع دول الجوار الجغرافي إلى حد الصفر، من أهم متطلبات الدور الإقليمي التركي في محيطها الجيو- استراتيجي، باعتبار أن أي سياسة فاعلة تتطلب بيئة سلمية حاضنة لها تدعم مبادراتها ولا تتخوف من طموحاتها، وتحقق مصالحها بصورة لا تؤثر في المصالح القومية للأطراف الأخرى، وهذا سيخرج تركيا من كونها بلداً طرفاً له مشكلات متواصلة مع جيرانه، ويمكن إبراز أهم الأحداث السياسية التي كان لها الأثر الأكبر على مستقبل العلاقات التركية العربية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وهي كالتالي : (حسين، ٢٠١١):

١-رفض الحكومة التركية سنة ٢٠٠٣ إعطاء الولايات المتحدة تسهيلات لوجستية لغزو العراق، حيث قام اردوغان بعرض قرار نشر قوات أمريكية على الحدود مع العراق على البرلمان التركي وتمت الموافقة عليه بأغلبية، إلا أن الجيش التركي انقسم على بعضه رافضا التدخل أو السماح للجيش الأمريكي بغزو العراق من خلال الأراضي التركية (الجزيرة، ٢٠٠٣: ٣/٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-عدم استجابتها للضغوط من اجل عزل سوريا سنة ٢٠٠٥، حيث رفضت تركيا دعم الاقتراح الأمريكي التحريضي لاحتمال تغيير النظام في سوريا نتيجة اغتيال رئيس وزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وأخذت تركيا تطور علاقتها مع النظام السوري آنذاك عبر إقامة علاقات تسمح بأن تكون مُنطلقا لتكوين سوقاً للشركات التركية، حيث اندفعت الرأسمالية التركية لتعزيز دور اردوغان وسياساته، وكانت سوريا هي المدخل الضروري، لأنها أولاً هي السوق الأقرب، وثانياً هي المدخل لسوق السعودية والخليج، حيث إنها طريق الترانزيت إلى هناك، الأمر الذي أفضى إلى توقيع الاتفاق الإستراتيجي سنة ٢٠٠٦، وهو ما سمح بفتح السوق السورية كاملة أمام السلع والشركات، وجعل تركيا "شريكاً عائلياً" للسلطة السورية (الجزيرة، ٢٠١٣: ٦/٨).

٣-الموقف التركي الحاسم تجاه المجازر الصهيونية على قطاع غزة، تُوِجَت بتصدي رئيس الوزراء التركي رجب الطيب اردوغان، في مؤتمر دافوس، لشمعون بيريس رئيس الكيان الإسرائيلي، والاحتجاج على سلوك منظمي المناظرة المنحاز لبيريز على حسابه ثم تركه القاعة غاضباً، هذا يؤكد الدور الكبير الذي تلعبه تركيا من أجل نُصرة الشعب الفلسطيني، والوقوف أمام الأراجيف والأضاليل الكثيرة والمتعددة التي أطلقها بيريز في المنتدى، والتي ردّ السيد اردوغان على بعض منها بعد أن منعه رئيس الجلسة المتصهين من إبداء وجهة نظره التي تدلل على أن الرئيس الإسرائيلي هدفه فقط الدفاع عما ارتكبته القوات الإسرائيلية من ممارسات واعتداءات بربرية وهمجية ضد الأطفال والنساء والشيوخ في قطاع غزة (الدستور، ٢٠٠٧: ٢/٢)، إن التحرك التركي جراء موقف اردوغان الوطني والقومي في هذا المنتدى، وفي ممارسته الضغط على إسرائيل للقبول بمنح الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره يؤكد أن زمناً عربياً وإسلامياً سيُشرِق، الأمر الذي يتوجب توحيد الصف الفلسطيني وإزالة الخلافات في هذه المرحلة التي هي أحوج الى التضامن لتحقيق رؤى هذا الزعيم الإسلامي الكبير اردوغان.

٤-تبني أسطول الحرية المُتجه الى قطاع غزة لكسر الحصار، حيث قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اعتذاراً إلى تركيا عن مقتل تسعة أتراك خلال تفتيش مجموعة من السفن كانت تنقل مساعدات إنسانية مرسلة إلى غزة في ٢٠١٠، ودفع تعويضات لأهالي القتلى بعد أن قامت تركيا باستدعاء السفير التركي في تل أبيب للتشاور بشأن ما حدث وتحريك دعوى قانونية ضد جنود الجيش الإسرائيلي (الرياض، ٢٠١٣: ٣/٢٢).

٥-موقف تركيا من أحداث الربيع العربي في البلاد العربية، حيث تميز الموقف التركي بالاضطراب والازدواجية، فقد سارع الى تقديم النصيحة للرئيس المصري مبارك بالتنحي عن السلطة بعد أيام قلائل من بدء الثورة المصرية، إلا أن تركيا كانت مترددة باتخاذ موقف حاسم إزاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحداث في ليبيا، وذلك لأن تركيا خلال سنوات حكم حزب العدالة والتنمية الذي قد أقام شبكة مصالح اقتصادية واسعة تقدر بمليارات الدولارات مع نظام العقيد معمر القذافي، ولم يتم حدوث انعطاف إلا بعد فترة متأخرة نسبياً من الزمن، أما بالنسبة إلى سوريا فهي أرادت ان تُمسك العصا من المنتصف من خلال فتحها المنافذ الحدودية للفارين من فوضى الأحداث، واحتضان عدة مؤتمرات للمعارضة من جهة، ومن جهة أخرى التواصل مع الحكومة السورية بعدة طرق، ويبدو أن لدى تركيا عدة هواجس من الآثار الناجمة عن أي عملية لأي تغيير في سوريا، لاسيما بالنسبة للقضية الكردية واحتمال انتقال عدواها داخل الأراضي التركية (حسين، ٢٠١١).

إن جميع ما سبق يمكن إدراجه تحت مسمى العوامل التي أثرت إيجابا على مستقبل العلاقات التركية - العربية وساهمت بشكل كبير على تطورها وزيادة فاعلية دور الدولة التركية وتأثيرها على الدول العربية، إلا أنه لا يمكن إخفاء بعض الأحداث التي أثرت سلباً على مستقبل العلاقات التركية - العربية والتي يمكن حصرها بما يلي :-

١-موقف تركيا تجاه الثورة السورية : كان لاندلاع الثورة السورية منذ ما يقرب من العامين، وما ترتب عليها من تصاعد عمليات العنف والاقتتال بين النظام السوري ومسلحي المعارضة، تداعيات عدة، ليس على الداخل السوري فحسب، بل على مُجمَل الأوضاع بدول الجوار الإقليمي، لاسيما على الصعيدين الاقتصادي والأمني، خاصة بعد تردي الوضع الإنساني، وتدفق مئات الألوف من اللاجئين السوريين على حدود تلك الدول، ومنها تركيا، والتي لم تقتصر انعكاسات الأزمة عليها على هذين الصعيدين فحسب، بل تختطهما لتلقي بظلالها على الصعيد السياسي أيضاً، وهو ما بات واضحاً في تحول دفة العلاقات بين أنقرة ودمشق من سياسة الوفاق إلى مرحلة الشقاق والتأزم، واظهر موقف تركيا من الثورة السورية أن هناك تخبطاً في السياسة الإقليمية التركية، معتبراً أن الوضع السوري أحدث حالة من الارتباك لدى رئيس الحكومة، رجب طيب اردوغان، ووزير الخارجية، أحمد داود أغلو، إلا أنهما يحاولان إظهار تماسك السياسة الخارجية، لدرجة أن اردوغان صرح في حديث عن الأزمة السورية ومخاطرها على تركيا، "إن الحياة مليئة بالمجازفات"، ونتج عن الثورة السورية متغيران مهمان، أولهما بروز الأهمية الإستراتيجية للملف الكردي كأحد انعكاسات الأزمة السورية، حيث زاد التوتر والشك بين أنقرة والأكراد، بفعل عودة الارتباط الأمني بين حزب "العمال الكردستاني" والأجهزة الأمنية السورية، وتكثيف الحزب هجماته في جنوب شرق الأناضول، وثانيهما انهيار علاقة أنقرة مع المركز الشيعي في العراق، في الوقت الذي ظلت فيه العلاقة مع الإقليم الكردي العراقي رهن قادة الإقليم، كما أن الأكراد يرون أن ما يجري في المنطقة وسوريا يشكل فرصة تاريخية لتأسيس "كيان ذاتي" لهم، لافتاً إلى أن "تركيا اكتشفت أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخولها في الملف السوري أدى إلى دفع القوة الكردية إلى الداخل التركي بدلاً من إضعافها وتشتيت جهودها نحو الخارج" (القدرة، ٢٠١٣: ١٢٥- ١٢٨).

٢-موقف تركيا من ثورة ٣٠ يوليو (الانقلاب العسكري على حكم الإخوان المسلمين في مصر٢٠١٣: قامت الثورة ضد حكم الإخوان المسلمين واعتراضاً على سياستهم في حكم البلاد، وانتهت هذه الثورة بانقلاب قام به الجيش المصري على الرئيس آنذاك محمد مرسي، وقد لاقى هذا الانقلاب رفضاً من قبل الكثير من الدول والقيادات والمؤسسات الدولية، ومن ضمنها موقف رئيس الوزراء التركي اردوغان، حيث انه صرَّح عُقب الانقلاب " أن موقف بلاده الرافض لعزل مرسي ليس بسبب انتمائه السياسي، ولكنه موقف ثابت بصرف النظر عن انتمائه لجماعة الإخوان، مؤكداً رفضه الانقلاب على أي سلطة مادامت منتخبة، كما رفض اردوغان طلب مقابلة تقدم به الدكتور محمد البرادعى، نائب رئيس الجمهورية المؤقت للعلاقات الدولية، أكد فيها أن البرادعى طلب اللقاء معه، إلا أنه رفض اللقاء، وقال إن السلطة الجديدة في مصر تريد استخدامنا لإضفاء الشرعية على عزل الرئيس محمد مرسى(الشروق المصرية، ٢٠١٣: ١١/٢٤)، وأثرت هذه التصريحات على العلاقات التركية المصرية حيث دشَّن عدد من نشطاء القوى والتيارات السياسية بدمياط حملة مقاطعة المنتجات التركية بجميع أنواعها وخاصة الملابس ومنتجات صناعة الأثاث التركي، وذلك ردا على موقف رئيس وزراء تركيا اردوغان المعارض لثورة٣٠يونيو، وطالب النشطاء بوقف استيراد هذه المنتجات لحماية السوق المحلي اعتراضاً على مؤتمر التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، والذي احتضنته تركيا متحدية إرادة المجتمع المصري بأكمله (المصريون المصرية، ٢٠١٣: ٧/١٦).

مما سبق نجد أن مستقبل العلاقات التركية - العربية يتبع المتغيرات الدولية والإقليمية المتوقعة خلال عملية إرساء قواعد النظام العالمي الجديد، وما يرافقها من تطورات، وما يمكن أن يلازمها من معادلات وتوازنات جديدة، أي إن قبول تركيا كلاعب أساسي في المنطقة العربية يتبع سياسة تعاملها مع هذه المتغيرات وسوريا اكبر دليل، حيث أنها قفزت فجأة من نذر الحرب قبل عدة سنوات، إلى فتح الحدود وإلغاء التأشيرات وتوقيع أكثر من عشرين اتفاقية، ثم عادت توترت بسبب الموقف التركي من الثورة الشعبية في سوريا (اللوبيد،٢٠١٠: ٢٩).

كما ان العلاقات التركية - العربية هي اليوم أفضل مما كانت عليه قبل سنوات خلَت، ولا يشمل هذا القول التطور الملحوظ في حجم التعاون الاقتصادي والتجاري فحسب، بل كذلك المناخ السياسي الايجابي الذي يسود علاقة العرب بجيرانهم الأتراك، وتفرض الحقائق الجغرافية ومعطيات التاريخ ومسلَّمات التطورات الاقتصادية والسياسية المعاصرة على العرب والأتراك التقارب والتفاهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضرورة حل القضايا العالقة بينهم، والعرب معنيين بدعم مسيرة الروابط المشتركة مع جيرانهم الأتراك لما في ذلك خدمة لقضاياهم ومصالحهم بقدر ما هو خير لمصالح تركيا الوطنية، والمطلوب هو علاقات عربية تركية فاعلة ترتكز جوهرياً إلى المصالح المشتركة للجانبين العربي والتركي، وتبتعد عن الأفكار والمقولات العتيقة الجامدة، أيضاً يجب النظر إلى تركيا كجار إسلامي تتجاوز نسبة المسلمين فيه ٩٢% من إجمالي سكانه (الحزينة، ٢٠١٢: ٧٥-٧٩).

المطلب الثاني : موقف تركيا من القضايا العربية الراهنة

تثير القضايا العربية الراهنة التي تشهدها المنطقة في السنوات الأخيرة العديد من التساؤلات حول ادوار مختلف الفاعلين فيها، وخاصةً تركيا بحكم البعدين التاريخي والجغرافي الذين تشترك فيهما مع الدول العربية، في هذا السياق تزداد أهمية تحليل كيف تتعامل تركيا مع هذه التغيرات والتأثيرات المتوقعة لها في المنطقة، حيث شهدت السياسة الخارجية التركية في الآونة الأخيرة وخاصة بعد عام ٢٠٠٢، أي منذ تسلم الحكومة لحزب العدالة والتنمية بواسطة الانتخابات تزايداً للاهتمام التركي في منطقة الدول العربية، وعزَّز هذا الدور الكثير من النجاحات في كثير من المجالات التي شهدتها السياسة التركية وخاصةً الاقتصادية، حيث تعد الاقتصاد الأقوى في دول المنطقة واحتل المرتبة السادسة عشر عالمياً، كما إن وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عام ٢٠٠٢م احدث تحولاً كبيراً في السياسة التركية الخارجية في التوجه نحو محيطها الجغرافي وتاريخها العثماني، لذلك فان صناع القرار السياسي التركي الحالي يتطلعون الى إن تتبنى تركيا سياسة خارجية مبنية على مبادئ استراتيجية قائمة على أساس مبدأ العمق الاستراتيجي، وانطلاقاً من ذلك فإننا سنتناول دور تركيا في القضايا العربية الراهنة من خلال تعاملها مع ملف الحرب على العراق وتنامي القوة الإيرانية في المنطقة حتى وصلت الى حد تنافس دور الدول الكبرى في المنطقة ومنها تركيا، وأيضاً الربيع العربي وما رافقه من أحداث في الدول التي حدث فيها الثورات العربية الأخيرة بعد عام ٢٠١١.

أولاً : الحرب على العراق وتنامي القوة الإيرانية :

لم تكن العلاقات العراقية التركية السياسية حسنة في عقد الثمانينيات، وذلك لوجود مشاكل ترتبط أساساً بالعلاقات التركية المتميزة مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فضلاً عن العلاقات المائية، فالمعروف أن دجلة والفرات ينبعان من تركيا، والموقف التركي من هذين النهرين يتناقض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع الموقف القانوني الدولي، والمشكلة الكردية كذلك كانت في صميم العلاقات العراقية التركية بحكم الوجود القومي الكردي في كلا البلدين، ولذلك يحاول كل من الطرفين الاستفادة منها طبقاً لمصالحه وأولوياته، وجاءت حرب الخليج الثانية في مطلع عقد التسعينيات لتضع حدا لعلاقتهما التجارية النشيطة، وإعلان تركيا التزامها بقرار مجلس الأمن ٦٦١ في ٦ آب ١٩٩٠ والقاضي بفرض عقوبات اقتصادية، وهو دور مهم بحكم جوار تركيا للعراق وبحكم العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الطرفين وبحكم أهمية تركيا جغرافياً واستراتيجياً والحدود المشتركة لتركيا مع العراق، والتي يبلغ طولها (٢٢١) كيلومترا، إذ يصدر العراق عبر تركيا نصف صادراته البترولية، ويتلقى العراق من خلالها جزءاً كبيراً مـن وارداته من المواد الأولية والخدمات (غدير، ٢٠٠٩: ٢٧).

شكل ضعف العراق واضطراب وحدته اثر حرب الخليج الثانية الفرصة المناسبة لبدء بعض الأوساط التركية بالحديث عن مصالح حيوية لتركيا في شمال العراق، وعلى الرغم من نفي أنقرة الرسمي وجود أطماع تركية في هذه المنطقة، إلا أن جملة من المواقف التي تبنتها أنقرة والتصريحات الغامضة المسؤولين الأتراك بشأنها تؤكد غير ذلك، حيث كان هناك خطة تبناها اوزال تهدف الى تقسيم العراق الى ثلاثة أقسام: عربية وكردية وتركمانية، وطالب سليمان ديميريل صراحة بإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق واسترداد إقليم الموصل، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وفشل العقوبات الاقتصادية على بغداد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية الى استخدام القوة العسكرية للحفاظ على أمنها القومي، وفي هذا التطور أكدت تركيا قلقها على لسان رئيس وزرائها في قوله: "إن أية عملية عسكرية ضد العراق لن تؤثر على الشعب الأمريكي بشكل مباشر، ولكنها ستلحق أذىً أكيداً بالاقتصاد التركي، وانه لا يرى إن العراق يُمثل أي خطر على المنطقة، وانه ليست هناك ضرورة لعملية عسكرية ضد العراق" (غدير، ٢٠٠٩: ٣٣-٣٤).

وأضاف" لقد أبلغناهم (أي الأمريكيين) أننا نتوقع منهم العمل في إطار حوار وثيق معنا إذا ما قرروا شنَّ عملية ضد العراق"، وأضاف أيضاً: "العراق جار لنا، ولدينا علاقات جيدة معه، وابلغنا الأمريكيين أننا نتوقع منهم إن يظهروا الحذر الضروري لكي لا نعاني من أي ضرر"، إن هذه التصريحات إن أرادت إن تدل فإنها تدل على الضغط الأمريكي الكبير على أنقرة لتقديم تسهيلات لوجستية في حربها على العراق المترقبة، كما إن الحرب على العراق ستشكل عبئاً اقتصادياً وسياسياً كبيراً على أنقرة، وفي تصريحات أخرى أكَّد مسؤول تركي أن تركيا لن توافق على أي عمل عسكري أحادي الجانب قد يقوم الأمريكيون به لاستهداف العراق، وحثَّ واشنطن على اخذ التأثيرات السلبية المحتملة لضربة من هذا النوع على الاقتصاد التركي الذي يعاني أصلاً من الضعف (غدير، ٢٠٠٩: ٣٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقيت تركيا تحاول الحد من التصعيد الأمريكي تجاه العراق إلا أنها كانت على يقين إن العملية العسكرية حادثة لا مُحال، لذلك حاولت المساومة للحصول على مكاسب مالية واقتصادية تتناسب وعضويتها في حلف شمال الأطلسي(الناتو)، واستضافتها قواعد عسكرية تستخدمها الطائرات الأمريكية والبريطانية في مراقبة الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه، وأهمها قاعدة انجرليك، وبسبب الموقع الجغرافي التركي واشتراكها مع العراق بحدود مشتركة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالطلب من تركيا تقديم تسهيلات لوجستية للقوات الأمريكية في حال هاجمت العراق، حيث إن تركيا لم ترد بالإيجاب أو القبول مبدئياً، وحاولت الوصول الى حل سلمي من خلال عقد أكثر من قمة من ضمنها قمة عربية من خمسة دول في منطقة الشرق الأوسط في إطار المساعي التركية المتواصلة لتفادي حرب أمريكية محتملة على العراق(غدير، ٢٠٠٩: ٣٦-٣٧).

في الوقت نفسه ومع طرح تركيا فكرة انتشار مجموعة من الجنود الأمريكيون في الأراضي التركية، شارك عشرات الآلاف من الأتراك من مختلف الفئات في مظاهرات رافضة للحرب وردد المتظاهرون شعارات "لا للحرب"، و"لا نريد إن نكون جنوداً لأمريكا"، ويبدوا إن حزب العدالة والتنمية الحاكم آنذاك اجَّل الاقتراع بعد ظهور مؤشرات على إن الحكومة تواجه صعوبة شديدة في إقناع نواب البرلمان بمساندة قرارها السماح بنشر قوات أمريكية، وفي جلسة البرلمان للتصويت على القرار التركي صوت ٢٦٤ عضواً بالموافقة على نشر القوات الأمريكية، ولكن العدد يقل أربعة أصوات عن الأغلبية اللازمة من النواب، وبذلك تكون تركيا قد رفضت الاقتراح الأمريكي بنشر قوات عسكرية أمريكية وبريطانية في أراضيها (غدير، ٢٠٠٩: ٣٨).

لقد لاقى هذا الموقف لتركيا الترحيب من قبل الشعوب العربية أفراداً وسياسيين ومفكرين وقادة، وبقي محفوظاً، وركزت الدراسات ووسائل الإعلام العربية على هذا الموقف عند مناقشتها للعلاقات التركية العربية، حيث كان تحولاً كبيراً فيها، حيث شكَّل نقطة البداية بالنسبة للكثير من العرب في تحول الرؤية التركية تجاه المنطقة، وتعلم الشعوب العربية أن تركيا إن رفضت المشاركة في الحرب على العراق، فهي رفضت مساعدات وتسهيلات مالية واقتصادية ضخمة، وعلى الرغم من ذالك تحمَّلت تركيا نتيجة قرارها.

ظهر في الآونة الأخيرة تنامياً واضحاً للدور الإيراني في المنطقة مما يعني الحاجة إلى قوة أخرى متوازنة لها دور واضح لتقف بوجه هذا النمو وزيادة نفوذه، وهو ما يعتبره الكثيرون انه احد العوامل الرئيسية في واقع ومستقبل العلاقات التركية العربية، حيث أن الواقع يفرض تركيا أن تلعب دور هذه القوة، كان ذلك واضحاً من خلال زيارة ولي العهد السعودي يوم ٢٠ أيار ٢٠١٣ إلى تركيا، حيث أجرى مباحثات تناولت عدة ملفات كان من أهمها الثورة السورية والنفوذ الإيراني،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى مراقبون أن التقارب السعودي ـ التركي يأتي للتصدي لتزايد النفوذ الإيراني في المنطقة وخاصة في سورية، عقب ورود أنباء عن مشاركة مقاتلين من حزب الله والحرس الثوري الإيراني الى جانب القوات النظامية بالمعارك ضد مسلحي المعارضة بعدة مناطق في سورية، ويقول دبلوماسيون إن السعودية تأمل في أن تُقرِبَها الزيارة من تشكيل حلف استراتيجي مع تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي لمواجهة النفوذ المتزايد لإيران في المنطقة (القدس العربي المصرية، ٢٠١٣: ٦/٢١).

كما أن تل أبيب تعمل بجهد مكثف على الانضمام إلى ما يسمى بالحلف الدفاعي ضد إيران مع عدد من الدول العربية المعتدلة، وتسعى إسرائيل للانضمام إلى كل من الدول الآتية تركيا، الأردن، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية، وذلك بهدف خلق شرق أوسط جديد معتدل أو هلال معتدل، لمواجهة الهلال الشيعي (صنداي تايمز، ٢٠١٣: ١٠/١٣).

لم تنجح تركيا في الدخول الى المنطقة العربية إلا من خلال التعاون مع القوى الخارجية التي تسعى أو تكتسب دوراً اقليمياً في المنطقة العربية، واللاعب الإقليمي الأكثر تأثيراً في منطقة الدول العربية هي إيران، وبذلك فان الثورات العربية في تونس ومصر وتغير النظام في ليبيا بقوة الأطلسي ووصول الإسلاميين، ضَغَطَ في اتجاه تغيُّر التكتيك التركي من التعاون مع إيران الى التفرد بزعامة المنطقة، لتكون اللاعب الأقوى، وليست مجرد لاعب قوي بين لاعبين أقوياء، ويتطابق هدف كسر المحور الشيعي(إيران، سوريا، العراق، لبنان) مع هدف واشنطن في كسر المحور المعادي لسياستها، وفي هذا مصلحة إسرائيلية أكيدة، لكن الأخطر، أن أي كسر لهذا المحور هو كسر تلقائي أيضاً لتوازنات مذهبية، ويترجم ذلك من خلال المحور التركي الغربي الذي له طابع سُني بامتياز، وحيث ارتفع الصوت التركي مباشرة في الحالة السورية، ومهدداً إيران في حالتي لبنان والعراق إذا استمرَّ في مقاومة التغيُّر بأنها ستواجه اندفاعاً سنياً عدائياً وفقاً لتعبير حرفي من داوود أوغلو مباشرة في أعقاب زيارته التي سبقت بأيام قليلة زيارته الى لبنان (نور الدين، ٢٠١٢: ١٥٢-١٥٣).

ثانياً : الربيع العربي :

تبنت تركيا مواقف مختلفة تجاه الثورات العربية ففي البداية التزمت تركيا موقف المتابع الحذِر للأوضاع في تونس، بعد ذلك أصبح الموقف التركي أكثر وضوحاً في الثورة المصرية، من خلال دعوته للنظام القائم الى القيام بمجموعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يُطالب بها الشعب، ثم القيام بنقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل، وفي بداية شهر شباط عام ٢٠١١ ألقى رئيس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوزراء التركي رجب طيب اردوغان خطاباً أمام البرلمان التركي اعتبره محلِلون تحولاً نوعياً في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بالأمن الوطني لتركيا، وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت السياسة التركية متحفظة بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض عقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، أما البحرين فكان الموقف التركي أكثر حذراً، فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران بدعوة الأطراف كافة الى ضبط النفس والدعوة الى الإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الوقت ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني الشيعي في المنطقة، أما في الثورة اليمنية فتراجع بروز الموقف التركي، حيث تجنبت التدخل المباشر واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لإنتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية، وأخيراً تبنَّت تركيا مدخلاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية، وتدرج الموقف التركي من النظام في سوريا من المطالبة بالتغيير والإصلاح بقيادة الرئيس بشار الأسد نفسه، وعدم استخدام القوة في مواجهة المحتجين، وإطلاق عملية إصلاح ديمقراطي شاملة، الى تحذيرات بأن أنقرة لن تستطيع الوقوف أمام أي قرار دولي بالتدخل في سوريا، على غرار الحالة الليبية وبين هذين الحدين، كانت تركيا دون غيرها من الدول التي كانت تتحرك فيها المعارضة السورية بحرية كاملة، حيث تم عقد مؤتمرين في اسطنبول وانتاليا، وهو ما جعل من تركيا، بنظر الكثيرين، حاضنة لقوى المعارضة لنظام الأسد بل طرفاً في الصراع الداخلي، وتُعتبر هذه سابقة في العلاقات التركية السورية، وأثَّرت بشكل كبير على الارتباط الوثيق الذي كان يربط البلدين(نور الدين، ٢٠١١: ١١٥-١١٦)، كما مارس جميع المسؤولين الأتراك اكبر عملية ضغط نفسي على دمشق من خلال التصريحات اليومية الإملائية المحذرة والمنذرة، كما كانت ملاحظات كثير على طريقة تعاطي تركيا لموضوع نزوح الآلاف من السوريين الى مناطق الاسكندرون، هرباً من الاشتباكات في الداخل السوري، بحيث بدا أن ثمة اتجاهاً لإعطائه بعداً دولياً، وخطورة أخرى في مسار تشديد الضغوط على النظام في دمشق (نور الدين، ٢٠١١: ١١٦).

اتبعت تركيا سياسات مركّبَة وذات أوجُه عديدة تجاه الثورات العربية، كل بلد مستقلة عن الأخرى، والثابت من متابعة المواقف التركية من الثورات في العالم العربي، أن تركيا ترى في نفسها لاعباً من حقه إن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، من مُنطلق أن استقرارها يَهُم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركيا، وأنها تُسدي النصح لا الإملاء، لعل إحساس تركي موجود، بوجود فائض قوة يجعلها تمارس سياسة اللعب على توازنات القوة بين الدول العربية، ما اعتُبِرَ أحياناً انه تدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وهو ما ستكون له آثار سلبية على صورة تركيا ودورها في المنطقة العربية، لذا لم تمارس تركيا إزاء الحراكات الشعبية العربية دوراً متوازناً (نور الدين، ٢٠١٢: ١٥٠).

إن سياسة تركيا الخارجية في السنوات التي تلت وصول حزب العدالة والتنمية، لم تخرج من دائرة الشك حول وجودها تحت الوصاية الأمريكية، حيث تم تجسيد ذلك من خلال كلام داوود أوغلو، أن تركيا جزء من الحلف الغربي، وكلام الرئيس عبدالله غول أن العلاقات التركية الأمريكية ممتازة، كذلك ساهمت تركيا مع قوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، وكذلك عدم فرض الفيتو على انضمام إسرائيل الى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، لذلك وكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة العظمى في العالم، فإن تركيا أحياناً لن تخرج مواقفها عن المواقف الأمريكية بما يحقق مصالحها (نور الدين، ٢٠١٢: ١٥٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

تناولات الدراسة تسليط الضوء على أثر تطورات السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية – العربية في فترة الدراسة ما بين عامي (2002 – 2013) ، في عهد حزب العدالة والتنمية ، وبيان طبيعة دورها الإقليمي في المنطقة العربية ، وكانت النتيجة أنها نجحت إلى حد كبير في تعزيز علاقاتها الثنائية مع جميع دول ، وكسب جميع الدول المحيطة (الإقليمية) ، في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية فضلاً عن أن تلك السياسة جنبتها التورط في المشكلات المعقدة الموجودة في المنطقة، ومكنتها من اتخاذ دور الوسيط لحل بعض المشكلات والقضايا التي عانت منها المنطقة العربية، مما عكس وزنها وتأثير ها الإقليمي في المنطقة بحيث أصبح القوة الأكثر تأثيراً في الشعوب العربية بالدرجة الأولى ومن ثم المفكرين والمحللين والقادة وأصحاب الرأي العرب .

إن حزب العدالة والتنمية والساسة القائمين عليه انتهجت مساراً جديداً في سياستها الخارجية ، والتي تقوم على التوازن وتصفير المشكلات مع جميع الدول ، وخاصة دول المحيطة (الاقليمية)، سوف تفتح لها آفاقا جديدة في التعامل مع العديد من الدول وخاصة في الجانب الاقتصادي ، حيث أصبح معدل النمو الإقتصادي داخل تركيا أضعاف ما كان عيه سابقاً ، خصوصا بعد أن بدأت الاستثمارات العربية والأموال والودائع في التوجه نحو تركيا . وعلى المستوى العسكري فان الصادرات العسكرية الأمريكية إلى تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية بلغت ثلاثة أضعاف الصادرات الاسرائيلية ، أي أن حزب العدالة والتنمية يحاول الخروج من تحت عباءة اسرائيل على المستوى الإقتصادي والعسكري وبالتالي ينتج عنه تحول في المصالح وينعكس على ذلك على استدامة هذه العلاقات وطبيعة مستواها .

وكان للواقع الجيو ستراتيجي الفريد أثره الفاعل على تنوع النسق الإقليمية التي انتهجه حزب العدالة والتنمية إلى الانخراط فيها بفعالية بشكل مطرد اضافة إلى ذلك فان تزايد الأهمية التركية في الاستراتجية الامريكية قد فسح المجال أمام حزب العدالة والتنمية في حرية المناورة والحركة باتجاه سياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة وبما يؤهلها للقيام بادوار إقليمية مهمة وصولاً إلى الهدف الذي تسعى اليه في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي ، أخيراً فان غياب القوى العربية الفاعلة قد مكن تركيا من لعب دوراً إقليمياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الشرق الأوسط في اطار سعيها للمشاركة في حل قضايا المنطقة ولا سيما القضية الفلسطينية وإيجاد تسوية للصرع العربي الاسرائيلي .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات يمكن عرضها حسب أسئلة الدراسة وفرضياتها :

ما أثر تطورات السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية ـ العربية ؟

يتفرع عن السؤال المحوري التساؤلات الآتية :

السؤال الفرعي الأول : ما أثر العامل التاريخي والموقع الجغرافي على العلاقات التركية ـ العربية ؟

أظهرت الدراسة أن العثمانيون ورثوا الخلافة الإسلامية وعملوا على توسعة الدولة الإسلامية، حيث وصل الإسلام في عهدهم الى القسطنطينية وألبانيا والبوسنة والهرسك، الأمر الذي أسهم بتعزيز الدولة الإسلامية في العالم أجمع، حيث كان هذا العامل هو الأقوى في تقبُل العرب للدولة العثمانية كسلطة حاكمة في بلادهم، كما ساهم وجود تركيا بجوار الدول العربية في توطيد العلاقات التركية ـ العربية نتيجة العوامل الجغرافية المشتركة فيما بينها وبين الدول العربية المجاورة، بالإضافة الى أن تركيا تعتبر منبع المياه العربية كدجلة والفرات، الأمر الذي يؤدي الى تعزيز هذه العلاقات، **وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى : " ساهم العامل التاريخي والموقع الجغرافي في تعزيز العلاقات التركية ـ العربية "**

السؤال الفرعي الثاني : ما الدور الإقليمي الذي تلعبه تركيا في ظل تحولات البيئة الجيوسياسية ؟

أظهرت الدراسة بأن موقع تركيا يفرض عليها عمل علاقات متكاملة مع كافة الأطراف الإقليمية منها والدولية، وبالتالي علاقات قوية مع جوارها العربي، حيث أن تركيا استمرت بتوطيد وتقوية العلاقات مع العرب إبان الحرب الباردة، حيث أن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها بأن تهتم بالاعتبارات الإقليمية ليعود عليها بالبعد الأمني ومنافع اقتصادية مختلفة، الأمر الذي دفعها أيضاً للوقوف الى جانب الكثير من القضايا العربية، كموقفها من الحرب على غزة وموقفها الايجابي من الثورات العربية، **وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية : " البيئة الإقليمية والجيوسياسية أثرت بشكل ايجابي على العلاقات التركية ـ العربية ".**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الفرعي الثالث : كيف أثّر العامل الداخلي والخارجي في تطوير علاقات تركيا مع الدول العربية ؟

أظهرت الدراسة أن وصول حزب العدالة والتنمية أسهم في اتساع التأييد الشعبي العربي لتركيا كون هذا الحزب لم يسعى الى فرض أجندة ايدولوجية، بل بالعكس كان له دور كبير في تحقيق التقدم في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، بالرغم من معارضة داخلية للحزب من قوى سياسية مختلفة كونها تخشى أن يقوم هذا الحزب بسحب صلاحيات الجيش والحد من السيطرة العلمانية، حيث رأى العرب أن هذا النموذج هو الذي من الممكن التقرب إليه والتعامل معه في شتى المجالات، ويعتبر تعثر حوار تركيا مع الأوروبيين للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وتنامي الدور الإيراني في المنطقة ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في أن تكون تركيا النموذج الإسلامي المعتدل للأحزاب الإسلامية الحاكمة في الدول العربية ، كلها جعلت تركيا تعيد النظر في تقييم علاقاتها مع كثير من الأطراف ومنهم العرب والمسلمين، ولا ننسى التطور السريع في العلاقات الأمريكية - التركية وكذلك الأوروبية والعلاقات التركية - الإسرائيلية، حيث كان لموقع تركيا دافع كبير للولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز وتقوية علاقاتها مع تركيا كونها قريبة من الحدود الروسية، الأمر الذي دفع قيادة البلدين بالتوقيع على إنشاء قواعد عسكرية أمريكية في تركيا، إلا أنه بالرغم من كل هذه التطورات نجد أن تركيا ممثلة بحزب العدالة والتنمية رفضت الحرب على العراق أو استخدام أراضيها لشن هجوم على العراق وكذلك موقفه القوي ضد إسرائيل لحربها على غزة، الأمر الذي أدى إلى تعزيز صورة تركيا لدى العرب، **وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة : " هناك علاقة ارتباطية بين العوامل الداخلية والخارجية التركية والعلاقات التركية - العربية ".**

السؤال الفرعي الرابع : ما توجهات السياسة الخارجية التركية في ضل حزب العدالة والتنمية ؟

أظهرت الدراسة أن حزب العدالة والتنمية أسهم في تجديد وتقوية العلاقات التركية - العربية في العديد من المجالات بالإضافة الى مواقفه الايجابية تجاه القضايا العربية، حيث كان لهذه الإسهامات الوقع الكبير في نفوس العرب واتساع شريحة الاحترام التركي لدى الشارع العربي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة الى إتباعه سياسة "تصفير المشاكل" مع الدول الإقليمية والدولية ، **وهذا يثبت صحة الفرضية الرابعة : " هناك علاقة ارتباطية ايجابية بين طبيعة السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في تركيا والعلاقات التركية ـ العربية.**

وقد أوصت الدراسة بما يلي :

١. تطوير العلاقات التركية ـ العربية بناءً على ما تبديه تركيا من مرونة تجاه الأحداث في المنطقة العربية .

٢. تحسين علاقة الدول العربية مع تركيا في مختلف المجالات ، وليس على حساب العلاقات العربية – العربية ، فيجب أن تعمل الدول العربية على أكثر من مستوى في تحسين علاقاتها مع تركيا ومع بعضها البعض .

٣. السعي لابقاء الدور التركي في المنطقة العربية دوراً مكملاً للأدوار العربية وليس بديلاً عنها، فلا يمكن الاستغناء عن الأدوار والمبادرات العربية في مقابل تدعيمها بالدور التركي النشط .

٤. يتوجب أن لا تكون العلاقات التركية ـ العربية مبنية على أساس المصلحة الخاصة من الطرفين، والتي سرعان ما تنتهي ويظهر من خلفها الوجه الحقيقي لكل منهما، وبالتالي يجب أن تكون هذه العلاقات مبنية على أسس التعاون ، والمتانة القائمة على التبادل النفعي .

٥. التنسيق بين تركيا والدول العربية ، في المواقف الدولية سواء كانت في المنظمات الدولية ، أو على صعيد الأزمات الدولية ، وأن يكون دورهما نابعاً من إيمانهما في أهمية وضرورة تحقيق الأمن والسلام في المنطقة .

٦. يتوجب على الدول العربية أن تأخذ العبر من التجربة التركية في الحكم، فتركيا استطاعت خلال سنوات قليلة أن تعتمد على نفسها وتعمل على إقامة تجربة ديمقراطية متكاملة، وبالتالي يجب على الدول العربية الاستفادة من هذه التجربة من خلال إقامة مراكز بحثية لدراستها والعمل على تطبيقها في الدول العربية .

٧. تعزيز سبل التواصل فيما بين الدول العربية والتركية ، والعمل على تقويتها وخصوصاً في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ، لما أظهره الحزب من مواقف إيجابية تجاه القضايا العربية.

٩- ضرورة تطوير العلاقات التركية – العربية ، ودعم تركيا في سياستها على المسوى الدولي والإقليمي ، وفي جميع الجوانب والمجالات وخاصة الجانب السياسي والإقتصادي ، مما ينعكس إيجابيا على القضايا العربية ، وخاصة القضية الفلسطينية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠- تفعيل قطاع التجارة والسياحة بين تركيا والدول العربية ، لما له من مردود إيجابي على العلاقات التركية – العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع :

أولاً : الكتب :

- إبراهيم، مازن خليل، (١٩٩٨)، **"مشروع أنابيب السلام وأزمة العلاقات التركية السورية"**.
- أبو حمدي، أكرم نصر خالد، (٢٠٠٧)، **"اثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي"**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.
- احمين، عبدا لحكيم، (٢٠١١)، **"تجربة الإسلاميون في تركيا: إسلاميو تركيا... العثمانيون الجدد"**، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، كانون الثاني.
- أنيس، محمد، (١٩٧٧)، **"الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤-١٩١٤"**، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس.
- اوزتورك، إبراهيم، (٢٠١٠)، **"التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨"**، في : محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،(بيروت: الدار العربية ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات).
- أوغلي، إحسان و آخرون (١٩٩٣)،**"العلاقات العربية التركية من منظور تركي"**، الجزء الثاني، معهد البحوث والدراسات العربية ومركز الأبحاث للتاريخ والثقافة الإسلامية بإستانبول.
- أوغلو، احمد داوود، (١٩٩٤)،**" العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية"**، ترجمة وتعريب: إبراهيم البيومي غانم، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦).
- أوغلو، احمد داوود،(٢٠١٠)، **"العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر.
- بارك، بيل، (٢٠٠٥)، **"سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية"**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط(١).
- باكير، علي حسين، (٢٠٠٩)، **"تركيا الدولة والمجتمع"**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
- باكير، علي حسين، (٢٠١١)، **"محددات الموقف التركي من المستقبلية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- البدور، بكر محمد رشيد، (٢٠١٢)، **"المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام ٢٠٢٠م"**: دراسة إقليمية، جامعة اليرموك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بوبوش، محمد، (٢٠١١)، **"الدور التركي الإقليمي المتصاعد إلى أين؟"**، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٤ تشرين الثاني.
- تركماني، عبدالله، (٢٠١٠)، **"تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته"**، وأبعاده، ومظاهره، وحدوده"، دار نقوش، تونس، ط(١).
- تسبنيار، عمير، (٢٠١٤)، **"من العثمانية إلى الديجولية: الرؤى الإستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا"**، السياسة الدولية، مركز الأهرام، ٢ تموز.
- تغيان، شريف، (٢٠١١)، **"الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان"**، دار الكتاب العربي، دمشق.
- توفيق، سعد حقي، (٢٠٠٠)، **"مبادئ العلاقات الدولية"**، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- الجليلي، طلال يونس، (٢٠٠٦)، **"قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية في تركيا"**، جامعة الموصل، الموصل.
- الجميل، سيار،(١٩٩٧)، **"العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول.
- حتي، ناصيف، (١٩٨٥)، **"النظرية في العلاقات الدولية"**، دار الكتاب العربي، بيروت.
- حرج، ناجي علي، (١٩٨٨)، **نهري دجلة والفرات في القانون الدولي: مظاهر التعاون والخلاف في استغلال مياههما**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٥.
- حرج، ناجي على، (١٩٩٨)، **مشكلة المياه في العلاقات العراقية- السورية- التركية**: مظاهر التعاون وجوهر الخلاف، دراسات إستراتيجية، عدد ٥.
- الحزينة، كوزين مصطفى سعيد، (٢٠١٢)، **الأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات التركية- العربية: ٢٠٠٢-٢٠١١**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت.
- الحمد، غادة، (٢٠١١)، **"العلاقات التركية العربية طموح وتحديات"**.
- حيدري، نبيل،(١٩٨١)، **"تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥"**، دار صبرا للطباعة والنشر، دمشق.
- خليل، محمد عبدالقادر، (٢٠١٣)، **مستقبل الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، ٢٩ آب.
- خورشيد، دلي، (١٩٩٨)، **المناورات التركية – الإسرائيلية**، مجلة الأوج، العدد ٧.
- خورشيد، دلي، (١٩٩٩)،**"تركيا وقضايا السياسة الخارجية".**
- الداقوقي، إبراهيم ،(٢٠٠١)، **صورة الأتراك لدى لعرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، تشرين الأولز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دسوقي، عيسى السيد، (٢٠٠٩)، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، القاهرة، دار الأحمدي للنشر.
- دياب، محمد زهير، (١٩٩٦)، **العلاقات السورية- التركية**: حسن جوار ام عداء؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨.
- رفعت، سعيد، (٢٠٠٧)، **حسابات السياسات العربية وعلاقاتها بالتطورات الجارية بالمنطقة**، القاهرة، مجلة شؤون عربية، عدد ١٣٢، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- روبنس، فيليب،(١٩٩٣)، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، قبرص.
- السامرائي، نزار، (٢٠١١)، **المصالح الاقتصادية بين العراق وتركيا**.
- السبعاوي، عوني عبدالرحمن، (١٩٨٨)، **أبعاد ومؤثرات مشروع شرق الأناضول(غاب) في الأمن المائي العربي**، الموصل، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية.
- السبعاوي، عوني عبد الرحمن،(١٩٩٨)، **إسرائيل ومشاريع المياه التركية؛ مستقبل الجوار المائي العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.
- السبعاوي، عوني عبدالرحمن،(١٩٩٩)، **مكامن العداء ونقاط التفاهم في كتاب قبيس عبدالفتاح**، العلاقات العراقية التركية الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الموصل.
- السبعاوي عوني عبدالرحمن،(٢٠٠٨) **"العلاقات العربية التركية: معطيات الواقع وتوازنات المستقبل"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد(١٠)، أبو ظبي.
- السرحان ، صايل فلاح، (٢٠١١)، **أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية-العربية: ٢٠٠٢-٢٠١١**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد(٦)، العدد(٢).
- السمان، نبيل، (١٩٩٤)، **حرب المياه من الفرات إلى النيل**، الباحث العربي، العدد٢٧، لندن، كانون الثاني.
- السنوسي، محمد، (٢٠١١)، **موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية**، مجلة البيان، العدد ٢٨٦، ٣٠نيسان.
- السيد، محمد سليم، (١٩٩٨)، **"تحليل السياسة الخارجية"**، ط(٢)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- السيد، محمد سليم، (٢٠١١)، **تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم، ملف العرب وتركيا .. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٩ تموز:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السيد، محمد سليم، (٢٠١٢)، **الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الاستراتيجي**، في: العيطة وآخرون، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- السويداني، حامد محمد طه، (٢٠١١)، **"العلاقات العراقية التركية: العمق التاريخي وآليات تفعيل التواصل"**، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل.
- الشناوي، عبدالعزيز محمد، (١٩٨٠)، **"الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفترى عليها"**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط(١).
- الشيخ، رأفت، (١٩٩٤)، **"تاريخ العرب الحديث"**، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية.
- صالح، محسن محمد، (٢٠١٢)، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة"**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص٣٤.
- صبري، محمد، (١٩٩٦)، **"تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث"**، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- الصلابي، علي محمد، (٢٠١٢)، **"الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط"**.
- الضميري، عماد، (٢٠٠٢)، **"تركيا والشرق الأوسط"**، مركز القدس للدراسات السياسية.
- عبد العزيز، هشام فوزي،(٢٠٠٩)، **"التعاون التركي- الإسرائيلي"**.
- عبدالعزيز، هشام فوزي، (٢٠٠٨)، **"مشروع أنابيب السلام التركي والمواقف العربية منه ١٩٨٧-١٩٩٩"**، مجلة المنارة ، العدد(٢)، المجلد(١٤).
- عبدالفتاح، فكرت نامق، (١٩٨٨)، **الخلاف المائي التركي- السوري العراقي: خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية**، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ٥.
- عبدالقادر، محمد،(٢٠١٢)، **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد الحزب والعدالة والتنمية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبيد، حكمت، (١٩٩٨)، **"الحركات الانفصالية التركية"**.
- عمرو، نعمان عاطف، (٢٠٠٨)، **"مظاهر الوعي بالقومية العربية في فلسطين حتى عام ١٩٢٠"**، جامعة القدس المفتوحة، تشرين أول.
- العلاف، إبراهيم خليل،(٢٠٠٣)،**السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق**، مركز قلقامش للدراسات والبحوث الكردية، العراق.
- غدير، غازي فيصل،(٢٠٠٩)، **"سياسة تركيا اتجاه العراق ١٩٩١-٢٠٠٣م"**، مجلة المأمون الجامعة، العدد الرابع عشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- فريد بك، محمد،(٢٠٠٦)، **تاريخ الدولة العثمانية**، تحقيق: حقي، إحسان، عمان، دار النفائس، ط١٠.
- فوزي، عبدالعزيز هشام،(٢٠٠١)، **العلاقات العسكرية التركية- الاسرائيلة**، في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مجلد ١٣، عدد ٢٢، أيار.
- فولر، غراهام،(٢٠٠٩)، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- القاعود، حلمي محمد،(٢٠٠٨)، **أعوذ بالله من الشيطان والسياسة**، اسطنبول ٥٥٥ سنة، وجهات نظر، العدد ١١٧.
- القدرة، محمد خليل يوسف،(٢٠١٣)، **تطور العلاقات السياسية التركية- السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية:٢٠٠٧-٢٠١٢**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- كركوكلي، جمال كمال، (٢٠٠٧)، **أزمة الرئاسة التركية** .
- الكيلاني، هيثم، (١٩٩٦)،**"الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- اللباد، مصطفى،(٢٠١٠)، **الأبعاد الجيوبوليتيكية للحوار العربي التركي الإيراني** ، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠ حزيران.
- اللباد، مصطفى، (٢٠١٠)، **أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية**، السياسة الدولية، تشرين الأول.
- لقمان، عمر محمود، (٢٠٠٧)، **القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية.** جامعة الموصل العدد (٨) تشرين الأول.
- اللباد، مصطفى، (٢٠١١)، السياسات **الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية؟**، مجلة الشرق، العدد السابع.
- اللوبيد، اشرف، (٢٠١٠)، **العلاقات العربية- التركية والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط ٢٠٠١-٢٠٠٩**، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت.
- المحامي، محمد فريد بيك، (١٩٧٧)،**"تاريخ الدولة العلية العثمانية"**، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- محفوظ، عقيل سعيد، (٢٠٠٩)، **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محفوظ، عقيل، (٢٠١٢)، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، قطر، آذار.
- مخادمي، عبدالقادر رزيق، (٢٠٠٥)، **"مشروع الشرق الاوسط الكبير: الحقائق والاهداف والتداعيات"**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط(١).
- المختار، مطيع، (١٩٩١)، **ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي"**، مجلة الوحدة، السنة ٧، العدد ٧٦، كانون الثاني.
- مسلط، سعد عبدالعزيز، (٢٠٠٨)، **"المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية"**، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، دراسات إقليمية.
- المعلم، وليد، (١٩٨٨)، **سوريا ١٩١٦-١٩٤٦: الطريق الى الحرية**، دار طلاس، دمشق.
- معوض، جلال عبدالله،(١٩٩٨)، **"التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي"**، المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٣٧، تشرين الثاني.
- معوض، جلال عبدالله،(١٩٩٨)، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- معوض، علي جلال،(٢٠٠٩)، **العثمانية الجديدة: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط**، سلسلة قضايا، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، تشرين الأول.
- معوض، علي جلال، (٢٠١١)، **الدور الإقليمي لتركيا"** ، ١٣٥-٢٠٤، انظر أيضا: صلاح سالم، أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية، شئون عربية، عدد ١٤٥.
- مقلد، حسين طلال،(٢٠١٠)، **تركيا والاتحاد الأوروبي بين الشراكة والعضوية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الأول.
- ملكاوي، عصام فاعور،(٢٠١٣)، **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، الملتقى العلمي "** الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية" ، الخرطوم، السودان.
- مكي، لقاء،(٢٠١٢)، **التعريف بالمشروع الإيراني ومكوناته، أدواته، أهدافه، مصادر قوته، في بركات**، نظام (تحرير)، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- ممدوح، احمد، (٢٠٠٩): **السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل(١٩٩٦-٢٠٠٦)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر.
- المومني، نضال داوود، (١٩٩٦)، **"الشريف الحسين بن علي والخلافة"**، منشورات لجنة تاريخ الاردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، ايلول.
- الموسوعة العربية (www.arab-ency.com)، **الاسكندرون (مدينة)**، المجلد الثاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نافع، بشير موسى، (٢٠٠٩)، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"**، الدار العربية للعلوم، ناشرون.
- النتشة، رفيق شاكر، (١٩٨٤)، **"السلطان عبدالحميد الثاني وفلسطين : السلطان الذى خسر عرشه من أجل فلسطين "**، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- النعيمي، احمد نوري، (١٩٩٢)، **"الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها: دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا"**، دار البشير، عمان.
- النعيمي، لقمان عمر محمود، (٢٠١٤)، **"تركيا والثورات العربية: تونس، مصر، ليبيا"**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.
- نور الدين، محمد،(١٩٩٢)،**" اليهود في تركيا أرقام ومعطيات، شؤون تركيا"**، بيروت، العدد٣، تشرين الثاني.
- نور الدين، محمد ،(١٩٩٣) ، **"الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية: في العرب في عالم متغير"**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.
- نور الدين، محمد ،(١٩٩٧)، **"تركيا في الزمن المتحول(قلق الهوية وصراع الخيارات"**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.
- نور الدين، محمد،(١٩٩٨)، **"تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية"**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.
- نور الدين، محمد،(٢٠٠٧)، **"تركيا والعالم العربي... علاقات محسوبة"**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٩، السنة ٤٣، حزيران .
- نور الدين، محمد،(٢٠٠٧)، **"الدور التركي في الشرق الأوسط : الهواجس والضوابط"**، القاهرة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٩، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- نور الدين، محمد،(٢٠٠٨)،**"تركيا: الصيغة والدور"**، دار رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، بيروت.
- نور الدين، محمد،(٢٠١١)، **"تركيا وسوريا .. نهاية العمق الاستراتيجي"**، السفير، ١٧ حزيران ٢٠١١، و: إبراهيم البيومي غانم، تركيا لا تكاد تصحح مواقفها، موقع السبيل، ٨ حزيران .
- نور الدين، محمد،(٢٠١١)، **"تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج"** ، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٨٩)، تموز، السنة(٣٤).
- نور الدين، محمد، (٢٠١٢)، **"الأتراك والعرب: حسابات مركبة وملتبسة"**، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد(٢)، السنة الأولى، آذار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نوفل، ميشال وآخرون،(١٩٩٣)، **"العرب والأتراك في عالم متغير: وجهة النظر العربية"**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، تشرين الثاني.
- هلال، رضا (١٩٩٩)، **السيف و الهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان** .ط١ .دار الشروق .القاهرة.
- هياجنة،عدنان،(٢٠١١)، **"التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية"**، عمان، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد٥٦، مركز دراسات الشرق الأوسط.

ثانياً : مؤتمرات :

- عوض، طالب،(٢٠١٠)، **"الآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الأردنية التركية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة"**، مؤتمر العلاقات التركية-العربية بين الأمس والحاضر، الجامعة الأردنية بالتعاون مع جامعة غازي التركية، تحرير: محمد مصالحة، منشورات الجامعة الأردنية، ص١٥٥.
- المعايطة، صالح لافي، (٢٠٠٨)، **"تركيا الماضي والحاضر والدور القادم"**، مركز الرأي للدراسات، آب.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **"دور تركيا في القضية الفلسطينية(دراسة): فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية"**، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي- التركي للعلوم الاجتماعية(Actoss 2010)- الثقافة ودراسات الشرق الأوسط، أنقرة، تركيا ١٠-١٢ كانون الأول.

ثالثاً : كتب مترجمة :

- ستار، جويس ودانييل ستول،(١٩٩٥)، **"السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط"**، ترجمة محمد الفقير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

رابعاً : ندوات :

- امر الله ايشلر،(٢٠١١)، **"مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية العربية"**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٥ كانون الثاني.
- اورخان، محمد علي، (٢٠٠٤)، **"الأزمة الاقتصادية التركية: الأسباب والتوقعات"**، موقع الجزيرة نت، ٣ تشرين اول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حسين، باسل، (٢٠١١)، ندوة المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، **"السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية"**، ٢٣ تموز.
- معوض، جلال عبدالله، (١٩٩٥)، **"امن الخليج: الجوانب والتطورات الإقليمية"**، ورقة قدمت إلى ندوة امن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد، مركز الدراسات الحضارية، القاهرة، ١-٢ نيسان.

خامساً : مواقع الكترونية :

- عودة، محمد، (٢٠٠٣)، **"اردوغان يعرض على البرلمان التركي نشر قوات امريكية"**، ٣/٨)، موقع الجزيرة نت.
- كوش، عمر،(٢٠١٠)، موقع الجزيرة نت، **"تنامي الدور التركي في الشرق الاوسط"**، ٢٠ حزيران.
- الجزيرة نت، (٢٠٠٦)، **"سوريا وتركيا"**، ١/٢٠ . للاطلاع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/1/20
- (الجزيرة القطرية،(٢٠٠٩)،"الموقف التركي من السياسة الاسرائيلية تجاه فلسطين"، ١١/١١)
- الجزيرة نت،(٢٠١٣)،**"تركيا نحو حل المشكلة الكردية"**، ١٦ أيار. للاطلاع:
http://aljazeera.net/opinions/pages/6bf352b6-0ef1-4af4-9b49-5da6c4cc9519
- موقع الجزيرة نت،(٢٠١٣)، **"تركيا وسوريا: حسابات الخسارة بعد أمل بالنصر"**، ٨ حزيران. www.aljazeera.net
- الجزيرة نت، (٢٠١٤)، **"تفجير المعالم الدينية بالموصل وقضية النازحين بالعراق"**، ٣١ تموز.
- موقع الجزيرة نت،(٢٠١٤)، **"محددات السياسة التركية تجاه حماس"**، ٢١ نيسان،
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/1557a35e-1868-45cf-b0d0-8e371cb7a699
- الجزيرة نت، (٢٠١٤)، **" تركيا تعلن قرب الإفراج عن رهائنها في الموصل"**، ٢آب.
- لجزيرة القطرية(Talk)، (٢٠١٤)، **"تركيا من الداخل: الديموغرافيا التركية"**،١٧ تموز. للاطلاع: تركيا_من_الداخل_الديموغرافيا_ التركية
http://www.aljazeeratalk.net/article/6110/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحوار المتمدن،(٢٠١١)، **"العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل"** ، ثائر البياتي، العدد(٣٣٤٨)، ٢٤ نيسان، للاطلاع :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=256773
- الموسوعة العالمية، ويكيبيديا، **"جغرافيا سوريا"**. http://ar.wikipedia.org/wiki
- الموسوعة العالمية ويكيبيديا: **"جغرافيا العراق"** http://ar.wikipedia.org/wiki
- الموقع الالكتروني: http://www.thawraonline.sy/index.php/selected-articles-list/38557-2014-04-12-11-03-10، الثورة اونلاين،(٢٠١٤)، الى أين يمضي اردوغان بتركيا؟ ما هو المأزق التالي، ١٢ نيسان.
- وكالة عمون الإخبارية، (٢٠١٠)، **"الطيب اردوغان ضيف(العرب اليوم)"**،٢٨ تموز. للمزيد:
http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=65948
- شراب، فهمي، (٢٠١٣)، **"مقال: العلاقات المصرية التركية وتداعيات التراجع على الشأن الفلسطيني"**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ١٢ أيلول. للاطلاع:
http://www.alzaytouna.net/permalink/50559.html
- خليل، محمد عبدالقادر، (٢٠١٢)، **"حزبي العدالة ومستقبل العلاقات المصرية التركية"**، مجلة رؤية تركية، العدد ٤، للاطلاع:
:http://rouyaturkiyyah.com
- جوهر، إسلام، (٢٠٠٩)، **سياسة تركيا**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، ص١٦٤.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠١١)، **"الموقف التركي من الثورة الليبية"**، وحدة تحليل السياسات، ١٨ آذار.للاطلاع:
http://www.dohainstitute.com/release/3e8c7bcc-ac22-4b15-bece-66e1eb3fcbc3
- جاغاياتي، سونر و خانا باراغ، (٢٠١٣)، **"إعادة تشكيل الشرق الأوسط: تركيا ضد إيران"**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ١٣ أيلول، لمزيد من المعلومات :
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/middle-east-reconfigured-turkey-vs.-iran-vs.-saudi-arabia
- السبعاوي، عوني عبدالرحمن،(٢٠٠٦)، **"، الأقليات والطوائف في تركيا"، موقع الجزيرة نت**، ٣/تشرين الثاني، للاطلاع :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54a01615-6ad5-4bdd-aa75-8e94fb8e48a6

- باشا، اسماعيل،(٢٠١٢)، **"موقف الشارع التركي من التدخل في سوريا"**، المركز الاعلامي السوري، ١٦ نيسان، للاطلاع :

http://www.aleqt.com/2012/04/16/article_647428.html

- موقع مفكرة الاسلام الالكتروني، (٢٠١٤)، **" حماس: فوز أردوغان برئاسة تركيا "انتصار لغزة وفوز لكل فلسطين"**، ١١آب.

سادساً : رسائل جامعية :

- ابو داير، رائد مصباح، (٢٠١٢)، **إستراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقاتها بإسرائيل من ٢٠٠٠-٢٠١١م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجنان، لبنان.
- الحجاجحة، صدام احمد سليمان، (٢٠١١)، **"دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- الشخاترة، احمد عبد المهدي، (٢٠٠٩)، **الإستراتيجية التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
- العدوان، طايل يوسف عبدالله، (٢٠١٤)، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط ٢٠٠٢-٢٠١٣**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

سابعاً : صحف :

- صحيفة بلادي اليوم العراقية، (٢٠١٤)، **الصحافة التركية والعوامل المؤثرة في العلاقات العراقية – التركية**، السنة الثانية، العدد ٥٥٥، الصادرة بتاريخ ٢٩ أيار.
- بي بي سي ،(٢٠١٤)، **" اردوغان يفوز بالانتخابات الرئاسية في تركيا"**، ١٠ آب
- جريدة البيان الإماراتية، (٢٠٠٩)، **"مقومات الدور التركي الجديد في المنطقة"**، ١٩ كانون الثاني.
- صحيفة الجزيرة،(٢٠٠٣)، **موقف تركيا تجاه نشر القوات الأمريكية والحرب على العراق**، الصادرة بتاريخ ٨ آذار.
- صحيفة الحياة السعودية، (٢٠١٤)، **" مئات الأكراد يتدفقون من تركيا لمحاربة "دا عش" في سورية"**، ١٥ تموز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- زغبي، جيمس، (٢٠١١)، **الدور التركي والمتغيرات الإقليمية**، جيمس زغبي، صحيفة الحياة اللبنانية، الصادرة بتاريخ ١٢ حزيران.
- صحيفة الحياة اللبنانية،(٢٠١٤)، **اسطنبول تستضيف هذا الشهر الملتقى الاقتصادي التركي-العربي**، الصادرة بتاريخ ٢٣ أيار.
- جيهان التركية للانباء، (٢٠١٣)، **"ارتفاع نسبة البطالة إلى ٩.٧% في تركيا"**، ١٥ اذار.
- جريدة حريت التركية،(٢٠٠٣)،**"تركيا تطالب بحقها في النفط العراقي"**، ٩/٢٥
- جريدة الدستور الأردنية،(٢٠٠٣)، **اردوغان: "تدخل الجيش التركي مرهون بالمخاطر"...أنقرة تراقب تقدم الأكراد والأميركيين باتجاه الموصل وكركوك"**، الصادرة بتاريخ ٨ نيسان.
- جريدة الدستور الأردنية،(٢٠٠٧)، **اردوغان وبيريز في دافوس**، الصادرة بتاريخ ٢ شباط.
- صحيفة الرياض اليومية،(٢٠١٣)، **إسرائيل تعتذر لسوريا عن قتل أسطول الحرية**، الصادرة بتاريخ ٢٢ آذار.
- صحيفة الرأي اليوم الالكترونية،(٢٠١٤)، **" فوز "اردوغان" برئاسة تركيا يثير اهتمام الصحف الفلسطينية"**، ١١ آب.
- صحيفة الزوراء العراقية،(١٩٩٧)، **سد الاتاتورك الحق ضررا كبيرا في الاقتصاد العراقي**، العدد ٦ ، الصادرة بتاريخ ١٧ تموز.
- صحيفة السفير اللبنانية، (٢٠١٠)، **اردوغان يرفض مطلب الحكم الذاتي**، الصادرة بتاريخ ٢٩ كانون الأول.
- جريدة السفير اللبنانية، (٢٠١١) **نهاية العمق الاستراتيجي**،محمد نور الدين، بيروت، جريدة السفير، ١٧ أيار.
- جريدة السفير اللبنانية، (٢٠١٤)، **"أزمة النموذج الإسلامي في تركيا"**،٣ كانون الأول.
- صحيفة السفير اللبنانية،(٢٠١٤)، **" قيادي في «الكردستاني»: تركيا وراء «داعش»"**، ٧تموز.
- صحيفة السومرية العراقية،(٢٠١٣)، **"اليسو يهدد بابتلاع نصف دجلة في ٢٠١٤"**، الصادرة بتاريخ ٧ كانون الأول.
- الشرق الأوسط، (٢٠١٤)، **"العلاقات التركية العربية بين التجاذب والتنافر"**، ٢٦ شباط.
- جريدة الشرق الأوسط السعودية،(٢٠١٠)، **العلاقات العربية التركية- مقومات الازدهار وتحديات الانحسار**، العدد ١١٥٢٩، الصادرة بتاريخ ٢٢ حزيران.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جريدة الشروق ، (٢٠١٢)، **"الخارجية السورية: تركيا تأوي مسلحين وتسمح لهم بتهريب السلاح إلى سوريا"**، ١٠ نيسان.
- جريدة الشروق المصرية،(٢٠١٣)، **تصريحات اردوغان المعادية ل"٣٠ يونيو"**، الصادرة بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني.
- صحيفة صنداي تايمز،(٢٠١٣)، **٤+١ خطة أمريكا لمواجهة إيران في المنطقة**، الصادرة بتاريخ ١٣ تشرين الأول.
- صحيفة القدس العربي،(٢٠١٣)، **أنباء عن حلف سعودي- تركي لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة**، الصادرة بتاريخ ٢١ أيار.
- صحيفة القدس العربي، (٢٠١٤)، **"تركيا لن تشارك في العمليات العسكرية ضمن التحالف الدولي ضد داعش"**، ٩/١٢.
- صحيفة المصريون المصرية،(٢٠١٣)، **حملة بدمياط لمقاطعة المنتجات التركية بسبب موقف اردوغان**، الصادرة بتاريخ ١٦ تموز.
- جريدة ملليت التركية،(٢٠٠٣)، **"عبدالله غول: سنأخذ حق تركيا من النفـ**ط"، ٨/٢٢
- صحيفة الوسط البحرينية، (٢٠٠٧)، **العلاقات العربية التركية مستقبل واعد، العدد ١٨١٤**، الصادرة بتاريخ ٢٥ آب.
- صحيفة الوطن العربي، (١٩٩٨) ، **" كيف تدخلت تركيا في المفاوضات السورية- الإسرائيلية وما أهداف حلفها مع إسرائيل"**، عبد الكريم أبو النصر، تشرين الأول.
- وكالة يقين للأنباء، (٢٠١٤)، **"هل يؤدي صراع الأطماع الشيعية الكردية الى انضمام الموصل لتركيا ... نوفل الطائي"**، ١ كانون الثاني.
- الشمري، عبدالله، (٢٠١٢) ، **هل كشف الربيع العربي المواقف التركية**، ، جريدة اليوم الالكترونية، ١٤ شباط، الموقع الالكتروني:
www.alyaum.com/news/art/43355.html

ثامناً : التقارير :

- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،(٢٠٠٦)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط١، بيروت، لبنان.
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،(٢٠٠٨)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط١، بيروت، لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،(٢٠٠٩)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط١، بيروت، لبنان.
- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،(٢٠١٠)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط١، بيروت، لبنان.
- الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني(٢٠١٢و ٢٠١٣)،٢٠١٤، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،ط١، بيروت، لبنان.
- تقرير البنك الدولي،(٢٠١٠).
- تقرير مركز الإحصاء التركي،(٢٠١١).
- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء العراقي،(٢٠٠٧)، **إحصاءات المياه في العراق، تقرير مقدم لمنظمة الاسكوا للمؤتمر المقام في القاهرة للفترة من ٥-٧/حزيران ٢٠٠٧**، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، جمهورية العراق.

تاسعاً : مقالات :

- النعيمي، زياد عبدالوهاب،(٢٠٠٩)، **الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي**، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد ٢٦٦٠، ٢٨ حزيران.

عاشراً : أبحاث ودراسات :

- إبراهيم، سعد الدين، (١٩٨٠)، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة** : دراسة ميدانية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بوديسة، محمد و عسلي نور الدين، (٢٠١٢)، **نحو بناء استراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**: دراسة تحليلية لتجربة تركيا، جامعة المسيلة، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحادي عشر : المراجع الأجنبية :

- Ayoob ، Mohammed,(2011) Beyond the Democratic Wave in the Arab World: The Middle East's Turko-Persian Future ،Insight Turkey،Vol13. ، No. 2 (June 2011).
- Ozturk, Ibrahim, (2011),Turkish Economy in the Age of Arab Revolutions ،Today's Zaman،2011/2/3; 'Higher oil prices to raise burden of imports'،Hurriyet Daily News ،3/1.
- Rapport, republic of turkey prime ministry, investment support and promotion agency, www.invest.gov.tr, 7/9/2010.
- Sicker, Martin, The Islamic World in decline: From the Treaty of Karlowitz to the Disintegration of the Ottoman Empire, Westport, CT, praeqer,2001,pp83-85.
- Olson, Robert, 1997, turkey- Syria Relations Since the Gulf War, Kurds and Water, Middle East Policy, vol v, No 2.
- Kliot, Nurite,(1997), Water Re
- 0sources and Conflict in the Middle East, Routledge, London-New York.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com